مجلة أوام الثقافية

فصلية، غير ربحية، مستقلة، العدد الثالث.

صادرة عن مركز جدل للسلام.

jaadal.org @jaadalorg info@jaadal.org

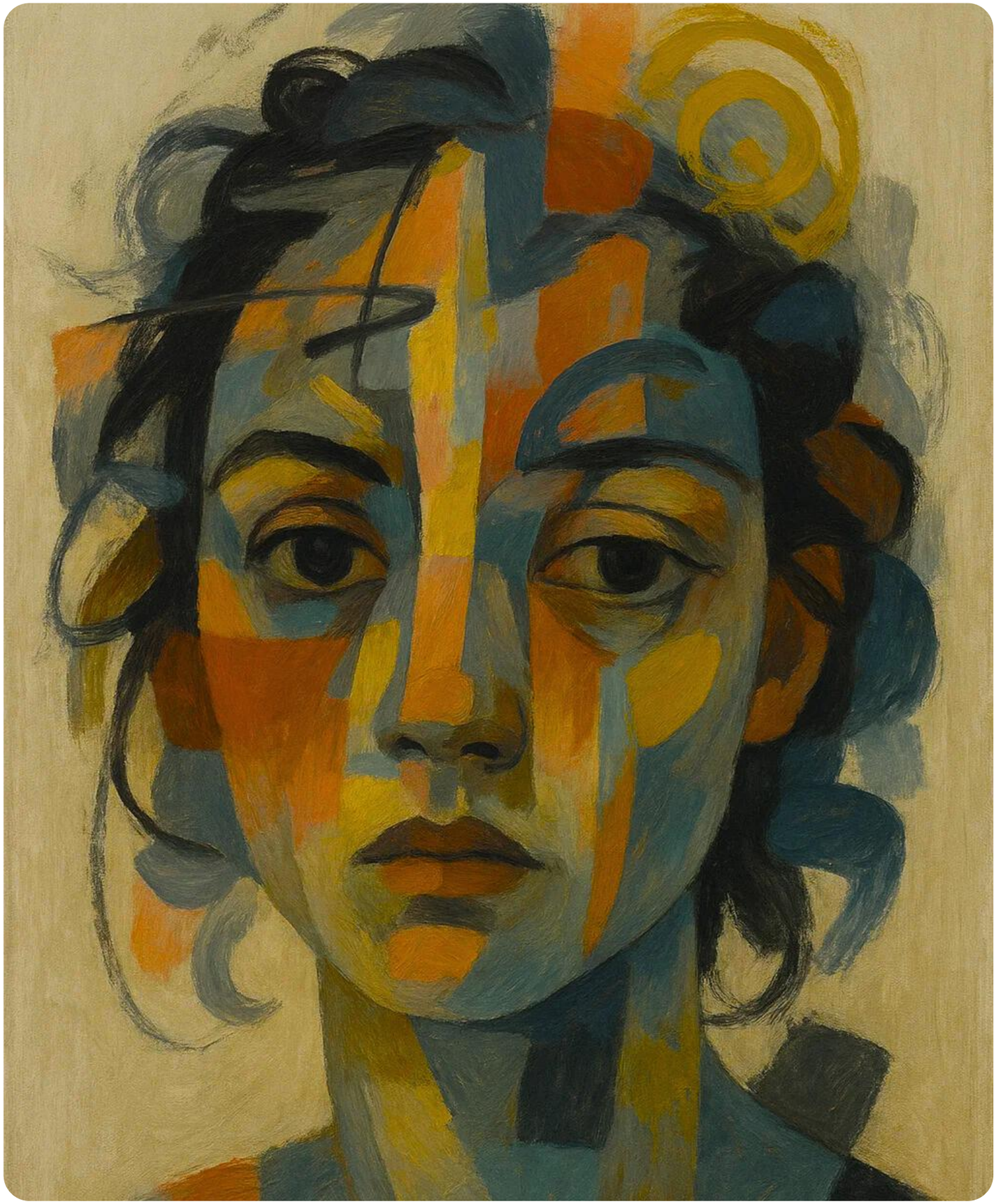

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.
- لوحة الغلاف من أعمال الفنان: سعد الشهابي، محرر المجلة للمحتوى المرئي.

رئيس التحرير:
بشار العقاب

مدير التحرير:
عبده تاج

المحررة المسؤولة:
ذكريات عقلان

المحررة اللغوية:
زينب الحداد

محرر المحتوى المرئي:
سعد الشهابي

المحررة المُساعدة:
ليلى حسين علي

مسؤول العلاقات العامة:
جابر الصلاحي

مسؤولة المتابعة و التنسيق:
سلا القحطاني

فصلية ،غير ربحية، مستقلة، العدد الثالث

صادرة عن مركز جدل للسلام

الفصل الثالث - 2025

مجلة أوام الثقافية

مجلة فصلية مستقلة، تصدر عن جدل. خطوة هادفة نحو الضوء، لنشر ثقافة السلام والتعايش. لا ننتمي، ولا ندين، ولا نروّج لأي دين أو حزب أو حكومة. نحن فقط نبحث عن الإنسان وسط الركام، وننحاز للكلمة التي تحرّر العقل.

موقع المجلة:

تبث المجلة على موقعنا الالكتروني الرسمي (jaadal.org) بالإضافة إلى نشرة بريدية لأهم المواضيع و مجلة فصلية.

النشر :

نستقبل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير. يرجى قراءة سياستا الخصوصية و النشر قبل ذلك. عبر البريد إلى:
ألمانيا . كلاوستال تسيللرفيلد . شارع برلينر . 8
(Clausthal - zellerfeld. Berliner Str.8, Germany)
أو على إيميل التحرير :
awam@jaadal.org

الحقوق الثقافية:

جميع الحقوق الفكرية محفوظة للمجلة و لا يجوز الاقتباس أو إعادة النشر إلا بذكر
المجلة و الصفحة كمصدر.
لأن مجلة أوام الثقافية غير ربحية فهي تسمح بطباعة هذا العدد من المجلة و تداوله و بيعه.

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

سيــاســة الخصــوصيــة

أ مجلــة أوام الثقــافيــة غيــر ربحيــة، و النشــر فيهــا طــوعي و ليســت - بالضــرورة - ملــزمــة بــأي مــردودات مــاليــة للكُتــاب.

ب مجلــة أوام الثقــافية مستقــلة، و لا تتبــع أو تستقــي أوامــر أي جهــة ســواء كــانــت حكــوميــة أو مكــوّن سيــاســي أو دينــي أو تنظيمــي غيــر ربحــي.

ج مجلــة أوام الثقــافيــة منفتحــة علــى كــل الآراء و الأفكــار و الحلــول، و تسعــى لإيجــاد وجهــة نظــر يجتمــع حــولها المختلفــون.

د مجلــة أوام الثقــافيــة لا تتبــع أو تــزّوج لأي عقيــدة أو فكــر دينــي أو سيــاســي ... إلخ.

هـ مجلــة أوام الثقــافيــة لا تستقــبل أي آراء متطــرفة، ضــد أي شخــص أو مجتمــع أو كيــان أو حكــومــة.

و مجلــة أوام الثقــافيــة لا تستقبــل أي آراء عنصــرية أو منــاطقيــة أو مــذهبيــة دينيــة.

سيــاســة النشــر

أ المــواد المــرسلــة يجــب أن يكــون لهــا اتصــال بالأدب أو الــفن أو الثقــافة .

ب المــواد المــرسلة للمجلــة لا ترســل إلى أيــة جهــة أخرى للنشــر، و إلا سنتــوقــف -آسفــين- التعــامــل مع أصحــابهــا.

ج المــواد المــرسلــة يجــب أن تكــون من حــروف صــاحبهــا و يسمح بالاقتبــاس مــع ذكــر المصــدر بالتحــديــد و إلا سنتــوقــف عــن التعــامــل مــع أصحــابهــا حفــاظــاً للحــقوق الفكــريــة.

د المــواد المــرسلــة يجــب أن تلتــزم بقــواعــد الكتــابة النحــويــة و الإمــلائيــة.

هـ المــواد المــرسلــة يجــب أن تخلــوا مــن أي نــزعــة دينــيــة أو عــرقيــة ... إلخ.

و لا يجــب أن تــزيــد المــواد المــرسلــة عن 6000 كلــمة و لا تقــل عــن 500 كلمــة باستثــنــاء الشــعر.

ز المــواد المنشــورة تعبــر عــن وجــهة نظــر كُتــابهــا، و المجلــة ليســت مســؤولــة عمــا يُــراد بهــا مــن آراء.

ح المــواد المــرسلــة للمجلــة ـ ســواء نشــرت أم لم تُنشــر ـ لا تُــرد لكُتــابهــا إلا ببــريــد مــوقــع مــن رئيــس التحــريــر أو مــن ينــوب عنــه.

الافتتـاحيـة

9 مرآة تكسر الروح: من الشاشة إلى المنفى.

بشـار العقـاب، رئيس التحرير.

ملـف: تعزيز السلام الرقمي.

15 كيف تسيء تطبيقات كشف الأرقام للمواطن؟

عبده تـاج، مدير التحرير.

17 الفهرس لـ: ملف تعزيز ثقافة السلام.

إعداد مركز جدل للسلام.

59 حوار مع حلمي غالب، مقدم بودوكاست عنب.

إعداد مركز جدل للسلام.

آراء

70 تأثيرات الحرب على الأفراد والمجتمعات.

محمد سند.

72 الابتزاز: عبودية العصر الحديث.

وليد سند.

أعلام

75 **بين أروقة الخيال وأحياء الأندلس.**

حوار مع الروائي: عبدالوهاب سنين، وقراءة لروايته "حي البيازين".

أعد الحوار: نجيب التركي.

قراءة الرواية: ذكريات عقلان.

شعر ونصوص

91 **غوايات شاعر صغير.**

إبراهيم الوري.

92 **جنون وتيه!**

رانيا الشوكاني.

93 **حكايات بطعم المرارة.**

عفاف غليس.

94 **القلوب الذائبة.**

يعقوب عبدالعزيز.

97 **شرفة من الغياب!**

حسين إبراهيم.

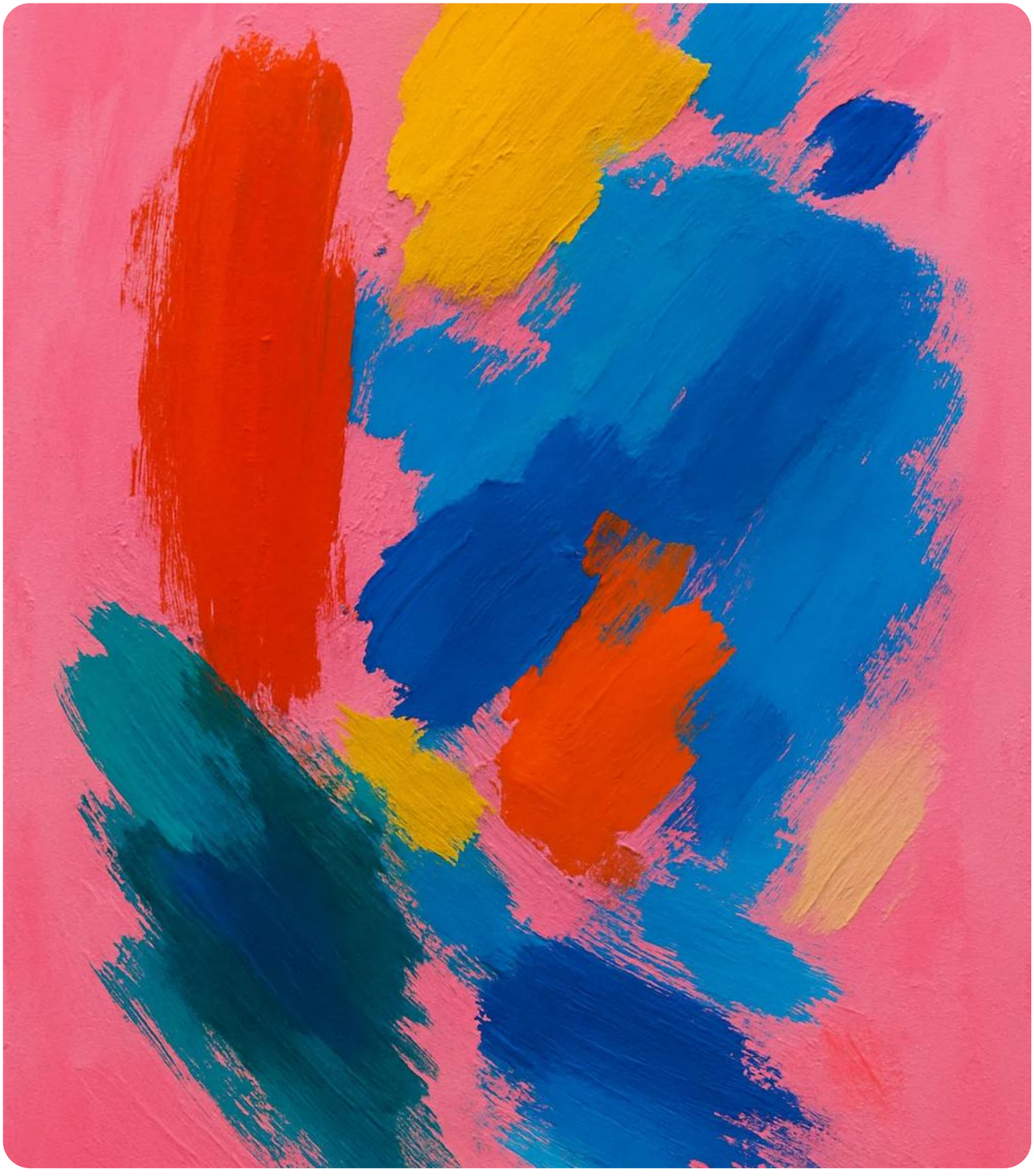

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

مرآة تكسر الروح: من الشاشة إلى المنفى.

بشـار العقـاب

لم أكن أبحث عن ظلٍّ حين وجدتها، هناك، واقفة عند طرف ساحة صغيرة بالقرب من السائلة. شجرة باسقة، تتشابك فروعها كأصابع امرأة تعرف أسرار العناق. لم تكن من تلك الأشجار التي تراها فتُعجبك أوراقها ثم تمضي؛ كان فيها ما يجعل المرء يطيل النظر، وكأن كل ورقة تحرس جملة لم تُكتب بعد.

جلست عند جذعها، والريح تمرّ من بين أغصانها كما لو تقرأ على مسامعها نشيدًا لا نسمعه نحن. شعرت أنني أمام ذاكرة أكبر من عمري، ذاكرة نبتت من بذرة كلمة قيلت مذ زمن بعيد، كلمة ظلّت تتناسل في الأرض، جذرًا بعد جذر، حتى وصلت إليّ.

جذورها تنغرس عميقًا في تربة لا أعرف حدودها، لكنها لم تكن تربة وحسب؛ إنها امتداد خفي، مثل شبكة من العروق التي تتبادل الرسائل بين شجرات لا تراها. تخيلت تلك الرسائل، على شكل نبضات صغيرة، كأن الأرض نفسها تتنفس بالكلمات.

لم أستطع منع نفسي من التفكير: كم كلمة فاسدة يمكن أن تتسرب عبر هذه الجذور لتصل إلى شجرة لم ترتكب ذنبًا؟ كم ثمرة يمكن أن تفسد لأن ماءها جاء من جدول مسموم؟

الريح التي مرّت الآن لم تكن نظيفة، حملت معها شيئًا من رائحة الرماد، فارتجفت أوراق الشجرة. أدركت أن الخطر لا يأتي دائمًا من الفؤوس التي تقطع الجذوع فقط، إنما يأتي من الهواء الذي يتنفسه الجميع، من الغيم الملوث الذي يسقي المطر المرّ.

ولأنني لم أكن غريبًا، عرفت أن هذه الشجرة لم تنبت في هذه الساحة وحدها. هناك أشجار أخرى، في أماكن بعيدة، تتصل بها بطريقة لا نراها. إذا أصاب أحد الجذور سُمّ، فسيمتد الألم مثل ظل الليل فوق صنعاء كلها.

لم تكن المسألة إذن مسألة حياة شجرة أو موتها، بل مسألة مصير للحياة. وعرفت أن كل كلمة تُقال أو تُكتب، كل نبض يمر عبر هذه الجذور، ليس شأنًا خاصًا بصاحبها.

جلست طويلاً تحت الظل، شعرت أن الشجرة كانت تنتظر أن يسمعها أحد. ربما كانت تحاول أن تهمس: "لا تزرع شوكًا في أرض تريد أن تمشي عليها حافيًا." أو ربما: "لا تصب السمّ في الجدول الذي ستشرب منه."

حين قمت لأرحل، كانت الشمس تميل نحو المغيب، وأوراق الشجرة تلمع بلون ذهبيّ حزين. لمست الجذع برفق، وأدركت أنني حين أتكلم من الآن فصاعدًا، سيكون عليّ أن أتذكر هذه الشجرة، وأن أتخيّل جذورها تمتد إلى أماكن لن أصلها أبدًا.

فالذي يزرع الكلمة، يزرع معها عالمًا، والعالم الذي يولد من كلمة نظيفة يمكن أن يمنح ظلًّا لأجيال لم تولد بعد. أما الكلمة المسمومة، فستسري في التربة، وتبقى هناك، حتى تثمر جروحًا في صدور لم تعرف من زرعها.

***

أقف وسط فراغ يلمع كمرآة ساكنة. كل صوت يخرج مني ينعكس، كظل يتشكل ثم يبتعد. بعض الظلال يختفي في العمق بلا أثر، وبعضها يعود مسرعًا، كأنه وجدني بعد أن تهت عنه.

أمد يدي نحو أحد هذه الظلال، فأشعر ببرودته، برودة ليست من الهواء، إنما من شيء أعمق، شيء يشبه العدم حين يتخذ شكلًا. أدرك أن هذا الظل يأتي من آخرين، وحمل معه أثر أيديهم وعقولهم، وربما ندوبهم.

هناك ظلال أخرى تحمل دفئًا غريبًا، دفء يشبه أن يضع شخص ما يده على كتفك حين تحتاجها. هذه الظلال حين تلامسني، تترك فيّ ارتجافة حية، وكأنني أستنشق من رئة بعيدة.

لكن الفراغ لا يمتلئ بالدفء وحده. أرى ظلالًا أثقل من الرصاص، تجرّ وراءها ذيولًا من شوائب وسموم، تحاول أن تلتصق، أن تتسرب إلى مسامي، أن تترك في أعماقي صدىً يغيّر نبرة أصواتي القادمة.

أفهم الآن أن ما يخرج في هذا الفضاء يعود في صور أخرى، أحيانًا أجمل مما أرسلناه، وأحيانًا أبشع مما كنا نظن أننا قادرون على احتماله. وكل ظل يعود، سواء جئنا به أو أطلقه غيرنا، يصبح جزءًا من صورتنا، حتى لو لم نعترف به.

***

أعبر جسرًا حجريًا عتيقًا يمتد فوق سائلة صنعاء. صخور صلبة رصّها الأجداد بيدين تعرفان معنى أن يبقى الطريق مفتوحًا مهما تبدلت الأزمنة. الحجارة مشبعة برائحة المطر، وملساء من كثرة الأقدام التي مرت عليها، تحمل البهجة أحيانًا، وأحيانًا الغضب.

تحت الجسر، تجري السائلة في موسمها، وتحمل في تيارها ماءً عكرًا أو صافيًا، كأنها مرآة للألسن التي نتبادل بها الحديث: مرة نقية، ومرة مثقلة بالوحل. حتى حين تجف، تبقى شاهدة على العبور، شاهدة على الغياب.

الجسر لا يعرف أسماء العابرين، لكنه يحتفظ بذاكرة صامتة: طفل يركض خلف كرة، امرأة تعبر بخطوات حذرة، رجل يتوقف في منتصف الطريق كأنه يبحث عن شيء ضاع منه. هنا التقت عيون، وتجنبت أخرى، وتبادل البعض ابتسامة، بينما مر آخرون وكأن العالم أضيق من أن يجمعهم.

الوقوف في منتصف الجسر يشبه الوقوف في قلب حوار لم يكتمل، حيث الجانبان يوجدان، لكن المسافة بينهما تقاس بالنية لا بالخطوات. من يختار أن يعبر، يمد خيطًا خفيًا من الثقة، ومن يتوقف أو يعود، يترك في الهواء فراغًا يزداد برودة.

أدرك أن الجسر الحجري، مثل الحكمة، لا ينهار إلا حين يتوقف الناس عن حمايته. وأن سائلة صنعاء، بما تحمله أو بما تخفيه، ليست سوى صورة للمجرى الخفي الذي تسري فيه كلماتنا بين الضفتين. فالطريق الذي يربطنا قد يكون من صخر، لكن ما يحافظ عليه حيًا هو النية التي نعبر بها.

***

أدخل فناء البيت، يغلق الباب خلفي بصرير يشبه انتهاء فصل في كتاب. هنا الجدران تعرف أسراري أكثر من أي شخص.

أمشي نحو الغرفة التي تنتظرني منذ الصباح. على الطاولة، تستقر مرآة صافية لا يعلوها غبار، كأنها كانت تتأملني قبل أن أصل. أجلس أمامها، وأفهم أن أقسى عبور في وطني هو المسافة بيني وبيني.

أقف أمام مرآة لا تشوبها شائبة، صمتها أعمق من كل الأصوات التي تحيط بي. لا تُجامل، ولا تبتكر أعذارًا. هي تضعني أمامي، كما أنا، بلا أقنعة ولا ظلال. في البدء أظن أنني أبحث عن ملامحي، لكنني أكتشف أنني أبحث عن أثر وجودي في عيون الآخرين.

المرآة تعكس النوايا. تكشف كم مرة اخترت الكلمة التي تشبه الجرح، وكم مرة أغلقت فمي عن جملة ربما كانت شفاءً. في انعكاسها، أرى تلك اللحظات التي مرّت في صمت لكنها تركت صدى أطول من أي ضجيج.

أحيانًا، أرى في العمق وجهًا ليس وجهي تمامًا؛ مزيج من صور التقطها الناس عني عبر ما قلت، وما كتبت، وما صمت عنه. كل انعكاس هو نتيجة قرار، وكل قرار يبني صورة لن تفارقني، حتى لو أردت.

المخيف في المرآة استحالة خداعها. يمكنك أن تبتسم أمامها، لكنها تعرف إن كان القلب يبتسم حقًا. يمكنك أن تخفض نظرك، لكنها ترى تلك الفكرة التي أردت إخفاءها. كل محاولة لتزيين الكادر لا تغير من حقيقة المشهد شيئًا.

حين أطيل النظر، أدرك أن المرآة عقدًا صامتًا بيني وبين ذاتي: أن أكون حاضرًا في كل كلمة أقولها كما لو أنني سأراها لاحقًا هنا. أن أترك خلفي أثرًا يمكن أن ألتقي به دون أن أشيح بصري. أن أعيش في عالم لا يطلب الكمال، لكنه يطلب الصدق.

وأفهم أن الصفاء في أن أملك الشجاعة لرؤية الخطأ حين يقع، والقدرة على الاعتذار حتى لو كان الصدى قد تلاشى.

***

أقرأ منشورًا عابرًا في صفحة مزدحمة، غير أن عيني تتشبثان به كما لو أن الكلمات تحفر في اللحم الحي. جريمة إلكترونية. الضحية اسم، صورة صغيرة في زاوية، وحكاية مجتزأة لا تمنحك إلا طعم المرارة. أشعر بثقلٍ غامض، وكأن هذه الحروف السوداء تسحب الهواء من الغرفة. أرى كيف يمكن لكلمة، لصورة، لتعليق، أن تترك شقوقًا في روح إنسان، لا يراها أحد، ولا يلتفت إليها أحد.

أغلق الهاتف. أتركه على الطاولة مثل حجر ساخن. أتنفس ببطء، ثم أتحرك نحو النافذة، كأنني أبحث عن شيء قادر على غسل ما علق بي للتو.

السماء فوق صنعاء، في هذه اللحظة، أشبه بصفحة لا نهاية لها. تتقاطع أسلاك الكهرباء مع ما تبقى من نور باهت، الهواء يحمل خليطًا من الغبار ونسمة باردة تتسلل من الجبال البعيدة. الأفق لا يطلب منك شيئًا، فقط يفتح لك مسافة كافية كي تتنفس.

أفكر أن الفضاء الرقمي يمكن أن يشبه هذا المشهد، إذا أردنا له ذلك: ساحة رحبة لا تخنق أحدًا، سماء آمنة لكل من يعبرها، وامتداد يسمح للأصوات أن تلتقي دون أن تتحول إلى سهام. السلام فعل مستمر يشبه الحراسة الدائمة للسماء كي تبقى صافية، مهما حاول الغبار أن يستوطنها.

***

الكلمة حين تخرج من أصابعنا لا تعود كما كانت؛ تلتقط في طريقها ملامحنا، رائحتنا، وحتى ارتجافة القلب التي كتبتها. هناك نصوص تعود إلينا بعد أعوام، لا تحمل إلا الدفء الذي منحناه، وأخرى تعود كحجر أصم يطرق أبوابنا في منتصف الليل. من يكتب يعرف أن الحبر لا يجفّ أبدًا، وأن الظل الذي نتركه على جدار الآخرين قد يرافقهم أكثر مما يرافقنا.

والنافذة التي نفتحها نحو العالم ليست زجاجًا فحسب، هي عيوننا وضمائرنا ممتدة في فضاء لا سقف له. كل ما نعبره فيها، من صور وهمسات وحروف، يصوغ ملامحنا في أذهان من لم نلتقِهم أبدًا. هناك من يعبر هذا الفضاء بخفة جناح، وهناك من يثقل الجو بالغبار. المسألة ليست في العبور ذاته، إنما في الأثر الذي يظل معلقًا بعد الرحيل.

في النهاية، أكتشف أن كل ما مررت به في هذه الصفحات لم يكن سوى رحلة بين رموز، كل واحد منها يفتح بابًا نحو الآخر. من شجرة الكلمة التي تعلّمتُ كيف تمد جذورها في الصدق، إلى الجسر الذي حملني بين ضفتين متباعدتين، فالمرآة التي وضعتني أمام صورتي كما هي، وصولًا إلى هذا الفضاء الذي يطل من نافذة صنعاء، ويشبه وعدًا مفتوحًا لكل من يعبره.

السلام، في جوهره، ممارسة يومية، حركة دائمة تشبه تنفس الأرض، ووعيًا يرافق خطواتنا في الشارع وفي الفضاء الرقمي على السواء. قد نحيا وسط ضجيجٍ لا يرحم، ونرى حروفًا تتحول إلى أسلحة، غير أن في داخل كل واحد منا قدرة على أن يزرع جملة طيبة، أن يمد جسراً، أن يعكس صورة نظيفة، وأن يترك السماء صافية قدر المستطاع.

ربما لن نمنع كل الغبار، لكننا نستطيع أن نصون الهواء الذي نتشاركه. هذه هي مسؤوليتنا، وهذا هو سلامنا.

بشـار العقـاب، رئيس التحرير

- **االلوحة من أعمال الفنان: سعد الشهابي، محرر المحتوى المرئي.**

كيف تسيء تطبيقات كشف الأرقام للمواطن؟

عبـده تـاج، مدير التحرير

هناك تطبيقات عالمية لكشف رقم الهاتف لكنها تتبع سياسة خصوصية دقيقة كأن يضع المستخدم اسمه مرافقا لرقمه كي يظهر للآخرين كتطبيق "Truecaller" لكنه يقوم بوظائف مساعدة كتحديد المتصلين غير المرغوب بهم وتجنب عمليات الاحتيال عبر الهاتف والإبلاغ عن أرقام الهواتف المخادعة ولا يشارك جهات الاتصال بطريقة عشوائية كالتطبيقات اليمنية التي بلغ عددها ما يقارب تسعة تطبيقات، "كاشف الارقام اليمنية"، "أرقام اليمن"، "كاشف الهاتف اليمني"... إلخ.

يستطيع مستخدمي هذه التطبيقات البحث عن أرقام الهواتف بالاسم، أو عكسياً الاسم عن طريق الرقم. تطلب بعضها استخدام مانع الحظر لأنها كما يبدو قد سبق ومنعت من شركات تزويد الإنترنت في اليمن. وتتشارك بقاعدة بيانات متشابهة، تتضح من خلال أسماء ارقام الهواتف المتطابقة التي تعرض.

يتضمن انتشار هذه التطبيقات العديد من الأضرار، لعل أبرزها مشاركة كلمات السر التي يحفظها المستخدمين على هيئة أرقام هواتف.

وهي كلمات سر لحسابات أغلبها مهمة كالحسابات البنكية ووسائل التواصل، وبالرغم أنها ليست كافية لاختراق حساباتهم لكنها تعد ثغرة أمنية خطيرة. كما أن استيراد كل جهات الاتصال من هاتف المستخدم يتضمن أرقام هواتف للمستخدمين الذين لا يرغبون بمشاركة أرقام هواتفهم للجميع.

لا تعتمد هذه التطبيقات على وضع الاسم الرسمي للرقم، إنما تعتمد على الأسماء التي يضعها المستخدمين. وهي بالعادة أسماء لها دلالات معينة، قد يكون صاحب متجر اشترى منه زبون بضاعة فسماه باسم البضاعة لتذكره. وأسماء أخرى مسيئة يتضايق منها المستخدمين كما وجد هذا في تعليقات على جوجل بلاي، أو نشر شائعة عن طريق إضاقة رديف للاسم بسهولة، بغرض التشويه السياسي أو الشخصي. ليعد هذا كشف آخر عن خصوصية المستخدم فضلاً عن الإساءة له. لكن بعض التطبيقات تضع تنبيه بأن تلك الأسماء ربما لا تكون ملكا لأصحابها بسبب تغيير شريحة الاتصال وتطلب من المستخدمين الإبلاغ عن الأسماء المسيئة.

بالنسبة لطريق الكشف عن الرقم باستخدام الاسم، فقد يلجأ بعض الأشخاص اللجوء إلى هذه التطبيقات الحصول على أرقامهم.

لتصبح هذه الأرقام أداة مساعدة بأيدي المبتزين، حيث تمكنهم بسهولة الحصول على التواصل الشخصي مع الفريسة. وهذا ما يحدث من خلال التحرش الإلكتروني بالفتيات. أو يمكن استخدام الرقم للترويج المزعج الذي تنتهجه بعض المشاريع التجارية. إضافة إلى تلقي مكالمات غريبة ومزعجة من أرقام مجهولة. كما يمكن استخدام هذه الأرقام للتصيد الاحتيالي الذي يأخذ اسم المستخدم ومعلوماته الشخصية ضمن معلومات الترويج. صارت التطبيقات بسبب سياسة متجر جوجل بلاي تضع لافتات توضح فيها مشاركة التطبيقات لجهات اتصال المستخدمين. وهي سياسة طويلة لا يتوقع من المستخدمين قراءتها ولا إدراك الأضرار المترتبة عليها.

تتيح هذه التطبيقات إمكانية حذف أرقام الهواتف بناء على الطلب وهذه خطوة جيدة إلا أنها لا تقلل من انتهاك الخصوصية الذي هو أساس عمل هذه التطبيقات. حسب فصل حماية الخصوصية من القانون اليمني المادة 62، "لا يجوز للجهة المعنية التي تحتفظ ببيانات ومعلومات شخصية نشر هذه البيانات والمعلومات الشخصية أو أعطائها لطرف ثالث إلا بموافقة كتابية ممن تخصه هذه البيانات والمعلومات"، ورغم وجود الموافقة الإلكترونية في أغلب الحالات إلا أنها مخالفة لقانون حماية الخصوصية إذ يجب على مالك التطبيق طلب الإذن من صاحب الرقم مباشرة وليس ممن يحتفظ به عنده.

يشارك المستخدمين بانتشار هذه التطبيقات فحسب إحصائيات ظهر أحد تطبيق كشف الأرقام كتطبيق رائج. تساعد التنزيلات الكثيرة لهذه التطبيقات في كبر قاعدة بيانتها بحيث تصير تحمل أسماء كثيرة. يصرح أحد التطبيقات في سياسة خصوصيته أن المعلومات التي يتم جمعها لا يتم مشاركتها مع طرف ثالث، لكن التطبيقات الجديدة والتي تتشابه مع قاعدة بيانات تكشف أن قاعدة البيانات تم بالفعل مشاركتها مع التطبيقات الآخرين.

ملف: تعزيز السلام الرقمي.

الفهرس.

1.تقديم مركز جدل للسلام.

2. فريق الإعداد.

3. الابتزاز الإلكتروني في اليمن: لماذا أصبح تهديدًا متصاعدًا؟

4. تعريفات أساسية ومفاهيم مفتاحية.

5. الصور والفيديوهات ليست جريمة: تفكيك خطاب العار الرقمي.

6. كيف يتحول الضحية إلى متهم؟ (تحليل ثقافي اجتماعي).

7. لماذا لا يحمي القانون الضحية؟ مراجعة قانونية نقدية.

8. مقاربة تحليلية لأنماط الابتزاز الإلكتروني في اليمن.

9. كيف يبدأ الابتزاز؟ (مراحل التلاعب والثقة ثم التهديد).

10. أنماط الابتزاز الإلكتروني المنتشرة في اليمن.

11. هشاشة البنية الرقمية: لماذا يسهل الاختراق؟

12. خصوصية الفتيات في الفضاء الرقمي: تحدٍ مجتمعي مضاعف.

13. سلوكيات وقائية: كيف تحمي نفسك رقميًا؟

14. حماية الصور والمحادثات والملفات على الهاتف والمنصات.

15. أدوات وتطبيقات ضرورية لتعزيز الأمان الرقمي.

16. ماذا تفعل حين تتعرض للابتزاز؟ (دليل عملي سريع).

17. ما لا يجب فعله: أخطاء شائعة تزيد الخطر.

18. الدعم النفسي والقانوني الممكن داخل اليمن.

19. كيف تتحدث مع الأهل أو الأصدقاء عند الخطر؟

20. خطاب العار في المجتمع اليمني: دعوة للمراجعة.

21. دور الأسرة في التربية الرقمية والاحتواء.

22. رسائل للفتيات: الثقة ليست جريمة، أنتِ لستِ مذنبة.

23. رسائل للأهالي: من الرقابة إلى الحوار.

24. توصيات قانونية لتعزيز الحماية الرقمية.

25. توصيات تربوية وإعلامية لكسر دوائر الابتزاز.

26. توصيات تقنية لتطوير أدوات محلية للحماية.

27. نحو بناء بيئة رقمية آمنة تدعم السلام الرقمي.

28. حوار مع: حلمي غالب.

29. ختام: من الخوف إلى السلام، ومن الصمت إلى التمكين.

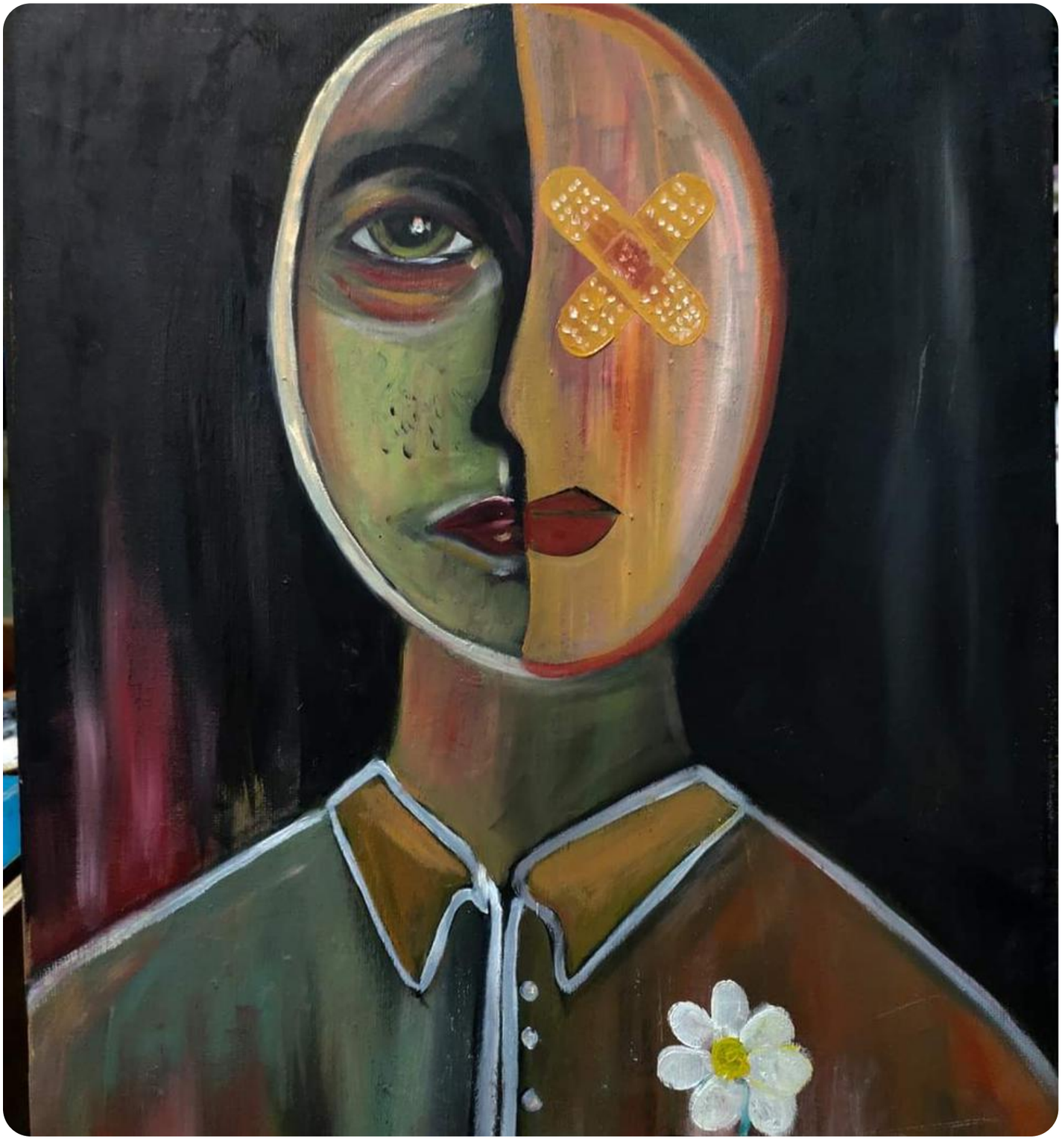

- **االلوحة من أعمال الفنان: سعد الشهابي، محرر المحتوى المرئي.**

مقدمة مركز جدل للسلام.

يصدر هذا الملف التوعوي عن مركز جدل للسلام ضمن رؤيته الهادفة إلى تعزيز السلام بمفهومه الواسع، والذي يشمل البيئة الرقمية بوصفها امتدادًا للحياة اليومية، وحيزًا يتقاطع فيه الحق في الكرامة مع الحق في الأمان والخصوصية. في سياق يمني يتسم بتداخل الأزمات السياسية والاجتماعية، وتزايد أشكال العنف غير المرئي، تبرز الحاجة إلى أدوات فكرية وعملية تحصّن الأفراد من المخاطر المتصاعدة في الفضاء الرقمي.

تزايدت خلال السنوات الأخيرة حالات الابتزاز الإلكتروني، وخصوصًا تلك المرتبطة باستخدام الصور والمحادثات الخاصة كأدوات تهديد نفسي واجتماعي. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في التقاء ضعف التشريعات الرقمية مع منظومة ثقافية قائمة على العار المجتمعي، حيث تُحمّل الضحية مسؤولية انتهاك خصوصيتها، بينما ينجو المعتدي من الملاحقة أو حتى من الإدانة الأخلاقية.

في هذا السياق، يهدف ملف "تعزيز السلام الرقمي" إلى تقديم مساهمة معرفية وتوعوية، تستند إلى مراجعة تحليلية للسياق اليمني، وتراعي تعقيداته الثقافية والاجتماعية والقانونية، دون الانزلاق إلى التبسيط أو التجريم.

الدوافع الأساسية لإصدار هذا الملف تتمثل في:

- اتساع رقعة الابتزاز الإلكتروني، لا سيما استغلال الصور والمراسلات الشخصية كوسيلة للإخضاع.
- غياب أطر حماية فعّالة، سواء على المستوى القانوني أو المؤسسي، تحدّ من تكرار هذه الجرائم.
- الحاجة إلى خطاب مجتمعي بديل، يناصر الضحية ويعيد تعريف مفاهيم الخصوصية والشرف ضمن منظور حقوقي.
- ضرورة تزويد الفتيات والشباب بأدوات وقائية عملية تتيح لهم استخدامًا أكثر أمانًا للفضاء الرقمي.
- تحفيز السياسات العامة على تطوير تشريعات تحمي الكرامة الرقمية وتوفّر مسارات إنصاف للضحايا.

ينطلق هذا الملف من رؤية تؤمن بأن الخصوصية الرقمية ليست مسألة تقنية فقط، بل شأن إنساني وأخلاقي ينعكس على الأمان النفسي، والسلام المجتمعي، وفرص العدالة. ومن خلال هذه الملف، يسعى المركز إلى ترسيخ فهم أكثر عدالة لحوادث الابتزاز الإلكتروني، ودعم الجهود المؤسسية والمجتمعية نحو بيئة رقمية تحترم الحقوق وتحصّن الثقة.

فريق الإعداد:

أُنجز هذا العمل كأحد إصدارات مركز جدل للسلام، عبر فريق تحريري متخصص يجمع بين الكفاءة التقنية، والتحرير الإعلامي، والدقة اللغوية:

- بشّار العقّاب

رئيس مركز جدل للسلام، طالب في تخصّص الأمن السيبراني – الجامعة الأردنية. تولّى مسؤولية إعداد المحتوى البحثي للملف، وصياغة هيكله العام ومضامينه، استنادًا إلى تخصصه وقراءاته في الواقع اليمني وأمن المعلومات، وبالاستفادة من القراءات الميدانية الأولية المرتبطة بالسياق اليمني.

- عبده تاج

مدير تحرير مجلة أوام الثقافية، ومهندس برمجيات. حاصل على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات – كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة صنعاء. قام بمراجعة المحتوى من منظور تقني، وضبط المصطلحات والبنية المفاهيمية، بما يضمن دقة المعلومات ومراعاتها للمعايير الحديثة في الأمن الرقمي.

- معين العبيدي

محامية حازت على عدة جوائز وتكريمات منها اختيارها من قبل شبكة بي بي سي ضمن قائمة أفضل 100 امرأة ملهمة في العالم، وتعريفها كشخصية نسائية رائدة في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام، قامت بمراجعة الملف قانونياً، مستندة إلى خبرتها في مجال الحقوق والدفاع عن الإنسان، لضمان توافق الدليل مع الأطر القانونية.

- ذكريات عقلان

محررة مسؤولة لدى مجلة أوام الثقافية. حاصلة على بكالوريوس الإعلام جامعة صنعاء، أشرفت على التحرير اللغوي، وضبطت الأسلوب والصياغة بما يتوافق مع معايير النشر الأكاديمي.

يعكس هذا العمل تعاونًا تخصصيًا بين المعرفة التقنية والتحريرية واللغوية، بهدف إنتاج ملف مرجعي قابل للاستخدام المجتمعي والمؤسسي، ويراعي طبيعة التحديات الرقمية في اليمن ضمن شروط اجتماعية وقانونية معقدة.

الابتزاز الإلكتروني في اليمن: لماذا أصبح تهديدًا متصاعدًا؟

يشكّل الابتزاز الإلكتروني أحد أخطر أنماط الانتهاكات الرقمية التي تتزايد وتيرتها في اليمن خلال العقد الأخير، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المجال الرقمي مقابل بطء منظومات الحماية الاجتماعية والقانونية. وفي بلد يعيش نزاعًا مسلحًا مزمنًا، وانهيارًا في مؤسسات الدولة، وتضييقًا في الحريات، باتت المنصات الرقمية، التي يُفترض أن تكون وسيلة للتواصل والمعرفة، فضاءً جديدًا للانتهاك والعنف الرمزي والمادي.

يتزايد اعتماد الفاعلين في جرائم الابتزاز الإلكتروني على صور خاصة، محادثات، تسجيلات أو بيانات رقمية جُمعت بطرق مباشرة أو مخادعة. ويتم استخدام هذه المواد لتهديد الضحية، غالبًا من أجل الحصول على مكاسب مالية، أو ابتزاز عاطفي أو جنسي. ويلاحظ أن الفتيات والنساء يشكلن الفئة الأكثر تعرضًا لهذه الممارسات، في ظل ثقافة اجتماعية مشددة تقيّم سلوك المرأة بناء على مفاهيم "الشرف" و"السمعة"، بما في ذلك سلوكها الرقمي.

ويُفاقم من خطورة الظاهرة أن الضحية في كثير من الحالات تُجبر على الصمت، تحت وطأة الخوف من الوصمة، أو التعنيف الأسري، أو التشهير الاجتماعي، دون وجود مسارات مؤسسية آمنة للإبلاغ أو الحماية أو الإنصاف. فالإطار القانوني في اليمن لا يزال يعاني من ضعف التشريعات المتعلقة بالحقوق الرقمية، والتمييز الجندري الصريح أو الضمني، وعدم جهوزية الأجهزة الأمنية للتعامل مع الجرائم السيبرانية من منظور قائم على الحماية والكرامة.

وتنعكس الحرب أيضًا على البنية التحتية للاتصالات، مما يجعل التشفير ضعيفًا، والمراقبة واسعة، وتبادل البيانات عرضة للاختراق. كما أن انتشار الأمية الرقمية، وغياب المعرفة بآليات الحماية الأساسية – مثل كلمات المرور القوية، المصادقة الثنائية، إدارة الخصوصية في التطبيقات – يسهم في جعل المستخدمين مكشوفين أمام التهديدات الرقمية، دون إدراك واضح لحجم الخطر أو سبل الوقاية.

إضافة إلى ذلك، لا توفّر المنصات الاجتماعية سياسات دعم فعالة باللغة العربية أو ضمن سياق النزاعات، ما يجعل آليات الإبلاغ والتبليغ غير عملية أو غير مفهومة لكثير من المستخدمين. كما أن المبادرات المحلية، رغم اجتهاداتها، ما تزال محدودة الأثر، وتعاني من غياب التمويل أو التنسيق أو الدعم التقني المستدام.

أمام هذا الواقع، تبدو الحاجة ملحّة لإنتاج معرفة تطبيقية ومُبسطة في الوقت نفسه، تستهدف الأفراد والمؤسسات، وتقدّم فهمًا نقديًا ومستنيرًا لظاهرة الابتزاز الإلكتروني، ليس فقط بوصفه فعلًا إجراميًا، بل كمؤشر على تصدّع الأمان الرقمي، وتغوّل الهيمنة الأخلاقية، وتراجع المساندة الاجتماعية للضحايا. ولهذا أعدّ مركز جدل للسلام هذا الملف، ضمن مشروع "تعزيز السلام الرقمي"، كمرجع تأسيسي يعالج الظاهرة من منظور متعدّد: اجتماعي، قانوني، ثقافي وتقني.

يهدف هذا الملف إلى تمكين الفتيات والشباب، وأسرهم، والمعلمين، وصنّاع السياسات، من أدوات الوقاية والحماية، وتوفير فهم منهجي يستند إلى السياق المحلي، دون الوقوع في التهويل أو التبسيط. ويقدّم مجموعة من الإجراءات القابلة للتطبيق، إلى جانب توصيات على مستوى السياسات، بما يعزّز مناعة الأفراد الرقمية، ويعيد تعريف السلام بوصفه يشمل المجال الرقمي، لا الواقع فقط.

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

تعريفات أساسية ومفاهيم مفتاحية.

يمثّل هذا القسم مدخلًا تأسيسيًا لفهم القضايا المرتبطة بالابتزاز الإلكتروني، والحماية الرقمية، والبيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بها، خاصة في السياق اليمني. إن إدراك هذه المفاهيم لا يقتصر على البُعد التقني، بل يشكّل أداة وعي لفهم العلاقات الرقمية والاختلالات التي تنتج عنها.

- الابتزاز الإلكتروني: هو استخدام أدوات ووسائط رقمية لتهديد شخص بنشر معلومات خاصة – كصور أو رسائل – بهدف الضغط عليه نفسيًا، ماديًا، جنسيًا أو اجتماعيًا. وهو سلوك ينطوي على استغلال الثقة الرقمية ويمثّل انتهاكًا للخصوصية وكرامة الفرد.
- الوعي الرقمي: يشير إلى قدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا بوعي نقدي ومسؤول، بما يشمل فهم الحقوق الرقمية، وتقدير المخاطر، ومعرفة أدوات الحماية، والتفاعل الآمن مع المنصات الرقمية.
- الخصوصية الرقمية: هي الحق في السيطرة على البيانات والمعلومات الشخصية. يشمل ذلك الصور، الرسائل، الموقع الجغرافي، والأنشطة عبر الإنترنت. انتهاك الخصوصية الرقمية يعني المساس بالحرية الشخصية، ويُعد جريمة أخلاقية، حتى إن لم تُنظمه القوانين المحلية بوضوح.
- السلامة الإلكترونية: تشير إلى السلوكيات والأدوات التي تحمي المستخدمين من التهديدات الرقمية مثل الاختراق، الاحتيال، التنمر الإلكتروني، والابتزاز. تشمل استخدام تقنيات الأمان، وتحديثات البرامج، وإعدادات الخصوصية، والحذر من التفاعل مع مصادر مجهولة.
- الوصم الرقمي: هو تحميل الضحية مسؤولية ما تعرّضت له من استغلال أو ابتزاز، استنادًا إلى محتوى خاص تم تداوله دون رضاها. وهو خطاب ثقافي يعيد إنتاج العار الأخلاقي ضد الضحية، خاصة الفتيات، ويمنح المبتز سلطة إضافية.
- التمكين الرقمي: هو تزويد الأفراد، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، بالمهارات الرقمية اللازمة لحماية أنفسهم واتخاذ قرارات مستنيرة في الفضاء الرقمي. يشمل ذلك التعليم، الوصول إلى الأدوات، وفهم القوانين.

- الهشاشة الرقمية: مصطلح يصف ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب القوانين، وانخفاض وعي المستخدمين، مما يسهّل الانتهاكات. في اليمن، تُعد الهشاشة الرقمية نتيجة مباشرة للصراع، وانعدام الأمن، وضعف المؤسسات.
- الثقة الرقمية: هي الإحساس بالأمان في التفاعل عبر الفضاء الرقمي. عندما تكون هذه الثقة قائمة، يمكن بناء علاقات آمنة ومتوازنة. لكن عندما تُخترق، تصبح البيئة الرقمية مساحة للانكشاف والاستغلال.

هذه المفاهيم ضرورية لتفكيك الواقع الرقمي المعقّد، واقتراح حلول واقعية وممكنة للوقاية من الابتزاز الإلكتروني وبناء بيئة رقمية آمنة.

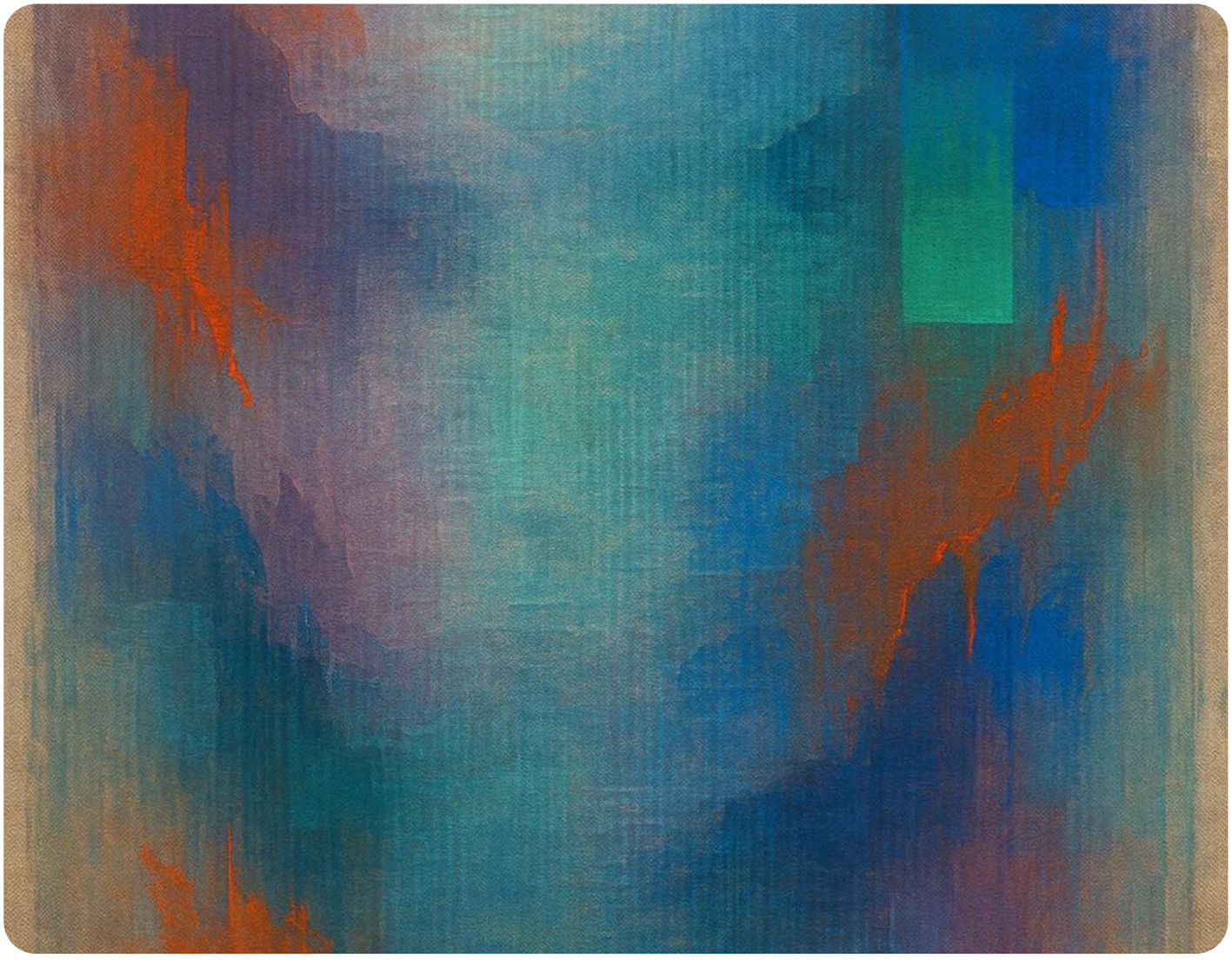

• حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

الصور والفيديوهات ليست جريمة: تفكيك خطاب العار الرقمي.

في المجتمعات التي تتجذر فيها القيم الأبوية، يتحول الجسد – وبخاصة جسد المرأة – إلى رمز ثقافي تُعلّق عليه معايير "الشرف" و"السمعة"، ويتحول الحضور الرقمي للنساء إلى مساحة مراقبة وعقاب، بدلاً من أن يكون مجالًا للتعبير والتفاعل. في هذا السياق، تُنتج الصورة أو الفيديو الشخصي، حين يُسرَّب أو يُستخدم في الابتزاز، ليس كأداة للجريمة فقط، بل كأداة لإدانة الضحية نفسها. تتحوّل الصورة، مهما كانت طبيعتها، إلى "إثبات" مزعوم على الانحراف، وتُوظَّف اجتماعيًا لإلصاق العار بالضحية بدلًا من مساءلة الجاني.

هذا الخطاب الذي يربط بين "العيب" و"الصورة" لا يستند إلى قانون ولا إلى منطق حقوقي. لا يمكن – من الناحية الأخلاقية أو القانونية – اعتبار وجود صورة شخصية، أو حتى محادثة ذات طابع خاص، دليلًا على جرم أو سلوك مشين. الجريمة لا تقع في وجود الصورة، بل في نشرها أو استخدامها دون إذن، وهذا ما ينبغي مساءلته قانونيًا وأخلاقيًا. إن نقل مركز الثقل من الفعل الجرمي إلى الضحية يمثل جوهر خطاب العار الرقمي، الذي يعيد إنتاج العنف واللوم والإسكات.

الخطورة تكمن في أن خطاب العار لا يكتفي بإدانة الضحية بل يشرعن العنف ضدها. تتلقى الفتاة تهديدات من المجتمع أكثر مما تتلقى الدعم، وقد تُجبر على الانسحاب من الدراسة، أو تتعرض للحبس المنزلي أو الزواج القسري أو حتى العنف الجسدي، فقط لأن صورة خاصة لها وقعت في أيدي شخص مبتز. ويتم تقديم هذه الاستجابات بوصفها "حماية"، بينما هي في جوهرها امتداد لسلسلة من الانتهاكات التي بدأت بالابتزاز واستمرت بصمت المجتمع أو تواطئه.

لمعالجة هذا الواقع، لا يكفي التركيز على أدوات الحماية التقنية، بل لا بد من تفكيك البنية الثقافية التي تسمح بوصم الضحايا، وبناء وعي اجتماعي يميّز بين ما هو سلوك شخصي مشروع، وبين ما هو انتهاك للخصوصية. الصورة ليست الجريمة. الجريمة هي التهديد، النشر، التشهير، والاستخدام القسري للمحتوى الرقمي. وهذه أفعال يعاقب عليها القانون في المجتمعات التي تحترم الحقوق والحريات.

تحتاج جهود التوعية إلى تغيير جذري في الخطاب: من لوم الضحية إلى مساءلة المبتز. من ثقافة التستّر على الجريمة إلى ثقافة الدعم والتبليغ. ومن ربط السمعة بالانكشاف الرقمي إلى ربطها بالقيم الحقيقية: الاحترام، الكرامة، والعدالة. فكل فرد، بغض النظر عن نوعه الاجتماعي أو طبقته أو خلفيته، له الحق في خصوصية رقمية، وله الحق في ألا يُعاقب على ثقةٍ منحها لشخصٍ ما في لحظةٍ ما.

كيف يتحول الضحية إلى متهم؟ (تحليل ثقافي اجتماعي).

في بنى اجتماعية تهيمن عليها مفاهيم الشرف الصارمة والهياكل الأبوية الصلبة، لا تُفهم ضحية الابتزاز الإلكتروني بوصفها متضررة تستحق الحماية، بل بوصفها فاعلًا منحرفًا "جلب العار" إلى نفسه وأسرته. تُحوَّل الواقعة من جريمة رقمية إلى مناسبة للمساءلة الأخلاقية والاجتماعية، حيث يُنسى الجاني، ويُحاكم السلوك الشخصي للضحية بدلًا من محاسبة الفعل الإجرامي.

يبدأ هذا التحوّل فور انكشاف الواقعة، حين تُوجَّه الأسئلة نحو الضحية: لماذا وثقتْ بشخصٍ ما؟ لماذا أرسلتْ صورة أو تسجيلًا؟ لماذا سمحت لنفسها بالتواصل؟ هذه الأسئلة لا تسعى إلى الفهم أو الحماية، بل تُبنى على افتراض الإدانة. في المقابل، نادرًا ما يُسأل الجاني: لماذا هدّد؟ بأي حق انتهك خصوصية غيره؟ كيف حصل على المحتوى؟ وهكذا، يُعاد توزيع الذنب اجتماعيًا، فيُمنح المعتدي حصانة ضمنية، وتُحاكم الضحية أمام المجتمع.

وتستند هذه البنية إلى ما يمكن تسميته بثقافة الحذر الجندري، حيث يُحمّل الفتيات – منذ سن مبكرة – مسؤولية مستمرة عن "صيانتهن الأخلاقية"، بينما يُمنح الذكور هامشًا أوسع من التبرير والسماح. لا يُنتَج الوعي هنا عبر المعرفة، بل عبر التخويف. وتصبح الضحية في موقع دفاع مسبق، حتى حين تتعرض لانتهاك جسيم.

تلعب الأسرة في هذا السياق دورًا متناقضًا. فمن المفترض أن تكون البيئة الأولى للحماية، لكنها – في حالات كثيرة – تساهم في إدانة الضحية، سواء عبر الصمت، التوبيخ، فرض العقوبات، أو حتى تزويج الفتاة من المبتز "لحل المشكلة". يتداخل العنف الرقمي مع العنف الأسري والاجتماعي، وتُغلف الجريمة بممارسات تشرعن العقاب تحت ستار "الحفاظ على السمعة".

هذا الإطار الاجتماعي يخلق بيئة طاردة للنجاة. فالضحية تخشى أن تُفضَح، أن تُعاقَب، أن تُختزل إلى لحظة ضعف تُستَخدم ضدها. ويغدو الصمت خيارًا وقائيًا، والخوف من التبليغ أقوى من الرغبة في العدالة، ما يؤدي إلى تكريس العنف وغياب الردع.

إن تفكيك هذا المنظور لا يتحقق عبر أدوات الحماية التقنية فقط، إنما يتطلب مراجعة عميقة للخطاب الاجتماعي والثقافي. الضحية ليست متهمة. الثقة ليست جريمة. الصورة ليست عارًا. المسؤولية الحقيقية تبدأ من الاعتراف بأن الانتهاك هو في الفعل لا في وجود الضحية، وفي الغدر لا في التواصل، وفي الابتزاز لا في الثقة.

مقاربة تحليلية لأنماط الابتزاز الإلكتروني في اليمن.

في ظل تصاعد وتيرة الجريمة الرقمية، تتخذ العلاقة بين الضحية والمبتز طابعًا معقدًا يتجاوز الثنائية التقليدية بين المعتدي والمتضرر. فغالبًا ما تُنتج تلك العلاقة ضمن بنية ثقافية وقانونية هشّة، تعيد توزيع المسؤولية بطريقة غير عادلة، وتمنح المبتز أداة للهيمنة تتغذى من صمت المجتمع ومحدودية الوعي الرقمي وضعف المساءلة.

أولًا: من هي/هو الضحية؟

الضحية في جرائم الابتزاز الإلكتروني غالبًا ما تكون شخصية تمارس حقها الطبيعي في التواصل أو التعبير، ثم تجد نفسها فجأة محاصَرة في دائرة الاتهام الأخلاقي أو الضغط النفسي. وتشير المؤشرات النوعية في السياق اليمني إلى تنوع الضحايا من حيث النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، والخلفية الاجتماعية، غير أنّ النساء والفتيات يظلن الفئة الأكثر استهدافًا وتعرضًا للعنف الرقمي.

وتتوزع أبرز أنماط الضحايا على النحو الآتي:

- طالبات المدارس والجامعات ممن يُستخدمن المنصات الرقمية لأغراض تعليمية أو اجتماعية.
- فتيات في بيئات مغلقة تتسم بالتشدد الاجتماعي، ما يجعلهن أكثر عُرضة للتهديد وأقل قدرة على طلب المساعدة.
- ناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي، يتعرضن لهجمات مركّبة تشمل التشويه، التهديد، والمراقبة.
- شباب في مقتبل العمر، يقعون ضحايا لمصائد رقمية بهدف الابتزاز المالي أو الإيقاع النفسي.

وتُعدّ العوامل التالية من أبرز عناصر الهشاشة: نقص الوعي الرقمي، انعدام الثقة في آليات الحماية، الخوف من الفضيحة، وغياب الدعم الأسري والمؤسسي.

ثانيًا: من هو المبتز؟

المبتز ليس دائمًا مجرمًا تقنيًا محترفًا، بل يمكن أن يكون شخصًا عاديًا يمتلك نوايا خبيثة ويوظف أدوات بسيطة لفرض السيطرة أو الانتقام أو الابتزاز المالي. ويمكن تصنيف أنماط المبتزين كما يلي:

- المبتز العاطفي: يبدأ العلاقة بمظهر الود أو الحب، ثم يستخدم ما جُمِع من صور أو محادثات لاحقًا للتهديد بعد انتهاء العلاقة أو حدوث خلاف.
- المبتز الاجتماعي: شخص من الدائرة القريبة – صديق، زميل، جار – يستغل المعرفة المسبقة والتفاصيل الشخصية لتحقيق مكاسب أو للتشهير.
- المبتز التقني: يمتلك مهارات اختراق إلكترونية، يعمد إلى الوصول غير المشروع إلى الحسابات أو الملفات الخاصة، ويطلب مبالغ مالية مقابل عدم النشر.
- المبتز الشبكي: يعمل ضمن شبكات رقمية عابرة للحدود، تستهدف ضحايا عبر تطبيقات أو مواقع مزيفة، ويُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي أحيانًا لتزييف المحتوى وتضخيم التهديد.

ويُلاحظ أن أنماط الابتزاز تتراوح بين الفردي والعشوائي، والمنظم والممنهج، وكلما كانت البنية القانونية والأمنية ضعيفة، ازداد انتشار الابتزاز كممارسة متكررة يصعب ردعها أو الإبلاغ عنها.

خاتمة

لا تقتصر أهمية فهم أنماط الضحية والمبتز على التصنيف فقط، هي مدخل جوهري لصياغة استراتيجيات حماية فعالة وشاملة. فكلما استطعنا تحليل هذه الأنماط ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي والتقني، أمكننا بناء تدخلات تستجيب للحاجة الحقيقية وتعيد الاعتبار للضحية بوصفها إنسانة تستحق الحماية والدعم، لا الإدانة واللوم.

كيف يبدأ الابتزاز؟ (مراحل التلاعب والثقة ثم التهديد).

لا يحدث الابتزاز الإلكتروني فجأة. غالبًا ما يتطور من خلال سلسلة متدرجة من الممارسات التي تبدأ ببناء علاقة ظاهرها المودة وتنتهي بسيطرة قسرية تُمارس عبر التهديد بنشر معلومات أو صور خاصة. هذا المسار لا يعكس فقط سلوك المبتز، إنما يعرّي هشاشة البنية الرقمية والوعي الاجتماعي المحيط بالخصوصية والثقة.

المرحلة الأولى: الاستدراج العاطفي وبناء الثقة

يبدأ المبتز عادة بمحاولة استدراج الضحية من خلال إظهار الاهتمام والدعم النفسي أو العاطفي. في هذه المرحلة:

- يُقدِّم المبتز نفسه كشخص موثوق: صديق، زميل، معجب، أو حتى شريك محتمل.
- قد يستخدم هوية حقيقية أو مزيفة (باستخدام صور ومعلومات وهمية).
- يتبنى خطابًا حنونًا وداعمًا لبناء الألفة.
- يمتد التواصل لفترة زمنية كافية لكسر الحواجز النفسية وإثبات "النية الحسنة".

المرحلة الثانية: تشجيع المشاركة والانكشاف الرقمي

بمجرد ترسيخ الثقة، يبدأ المبتز في دفع الضحية نحو الانفتاح ومشاركة تفاصيل شخصية. وتشمل هذه المرحلة:

- تشجيع الحديث عن الحياة الخاصة، المشاعر، أو التجارب العاطفية.
- طلب إرسال صور شخصية، أو إجراء مكالمات فيديو، أو التورط في محادثات حساسة.
- استغلال العاطفة لتحقيق مستوى من التعرية الرقمية دون أن تشعر الضحية بالخطر.

المرحلة الثالثة: التحوّل نحو السيطرة

في هذه المرحلة، تتحول العلاقة من ودية إلى غير متكافئة. يتخذ المبتز موقفًا متملكًا أو غاضبًا، ويبدأ باستخدام ما جُمِع من معلومات كأدوات ضغط. وتتجلى السيطرة في:

- تهديدات مبطنة أو مباشرة: "ما أرسلتِه يمكن أن أشاركه"، "إذا لم تستجيبي، سأتصرف".
- خلق شعور بالذنب أو المسؤولية في الضحية: "أنت من أرسلتِ الصور"، "أنتِ من بدأتِ العلاقة".
- دفع الضحية إلى مزيد من الطاعة بدافع الخوف أو التعلق العاطفي السابق.

المرحلة الرابعة: التهديد والابتزاز الصريح

يتطور التهديد ليصبح ابتزازًا فعليًا:

- إعلان نية نشر المحتوى الحساس إذا لم تُنفذ مطالب محددة (مادية، عاطفية، جنسية).
- استخدام عبارات حادة وتحديد مهل زمنية قصيرة: "سأرسلها الليلة"، "لدي نسخة من كل شيء".
- توسيع التهديد ليشمل أطرافًا أخرى: الأهل، الأصدقاء، العمل، المدرسة.

المرحلة الخامسة: الصدمة والاستجابة

تجد الضحية نفسها في مواجهة ضغوط هائلة:

- الشعور بالخوف والعار والذنب، مع محدودية الخيارات المتاحة.
- الانسحاب من الحياة الاجتماعية أو الدراسية، وربما التعرض للانهيار النفسي.
- التردد في طلب المساعدة خوفًا من الوصمة، أو اللجوء إلى المواجهة إن توافرت بيئة داعمة.

استنتاج:

إن فهم هذه المراحل يقدّم أساسًا لبناء أدوات وقائية وتدخلات فعالة. فكلما زاد الوعي بمسارات الابتزاز، ازداد احتمال كسر دائرته في بداياته، قبل أن يتحول إلى عنف رقمي يصعب تجاوزه أو احتواؤه.

أنماط الابتزاز الإلكتروني المنتشرة في اليمن.

يشكّل الابتزاز الإلكتروني أحد أبرز التحديات الرقمية المتصاعدة في اليمن، ويأخذ أنماطًا متعددة تتقاطع فيها الدوافع العاطفية والاقتصادية والسياسية، وسط هشاشة تشريعية، وفراغات أمنية، ومناخ ثقافي يحمّل الضحايا عبء الجريمة. هذا التنوع في الأشكال والأساليب يُحتّم تصنيفًا دقيقًا يساعد على فهم الظاهرة واقتراح استجابات فعّالة. وفيما يلي أبرز الأنماط المنتشرة:

1. الابتزاز العاطفي والعائلي

يرتكز هذا النمط على علاقات سابقة بين الضحية والمبتز، سواء كانت علاقات عاطفية، أو صداقة، أو صلة قرابة. غالبًا ما يستخدم المبتز مواد حصل عليها خلال العلاقة – مثل الصور، الرسائل، أو تسجيلات صوتية – بهدف:

- الضغط على الضحية للعودة إلى العلاقة أو تنفيذ مطالب شخصية.
- السيطرة النفسية والعاطفية من منطلق "الحق المكتسب" أو "الانتقام العاطفي".
- إذلال الضحية أو معاقبتها اجتماعيًا، خاصة في المجتمعات ذات البنية الأبوية الصارمة.

2. الابتزاز الجنسي والصوري

يُعد من أكثر الأنماط انتشارًا وتأثيرًا، ويستهدف بدرجة أولى النساء والفتيات، لا سيما في بيئة تجرّم السلوك النسائي في الفضاء الرقمي بشكل مضاعف. تتضمن ملامحه:

- استدراج الضحية عبر علاقات ظاهرها الود والثقة، ثم جمع محتوى خاص.
- تهديد الضحية بنشر الصور أو المقاطع مقابل طلبات جنسية أو خضوع متواصل.
- استثمار القيم الاجتماعية المرتبطة بـ"الشرف" لتكريس الصمت والخوف لدى الضحية.

3. الابتزاز المالي والاحتيالي

يتجاوز هذا النمط العلاقات الشخصية ليشمل أي مستخدم للإنترنت، وغالبًا ما يُدار بأساليب احترافية. أبرز سماته:

- انتحال شخصية مزيفة عبر مواقع التواصل أو البريد الإلكتروني لاستدراج الضحية.
- استخدام البرمجيات الخبيثة أو تسجيل المكالمات/الصور للضغط المالي.
- تهديد مباشر بنشر بيانات خاصة ما لم تُحول مبالغ مالية محددة.

4. الابتزاز السياسي والحقوقي

يستهدف هذا النوع من الابتزاز نشطاء، صحفيين، ومدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ويأخذ طابعًا منظمًا في أحيان كثيرة. يتضمن:

- قرصنة الحسابات وسرقة محتوى خاص أو حساس.
- التهديد بنشر وثائق أو صور لتقويض المصداقية أو إسكات الصوت الناقد.
- في بعض الحالات، يكون الفاعل جهة منظمة أو مرتبطة بمصالح سياسية.

ملامح مشتركة بين الأنماط:

- جميع الأنماط تقوم على استغلال خلل في ميزان القوة، وانكشاف رقمي واضح.
- تُعزز مناخات العار واللوم المجتمعي من فعالية الابتزاز وتكراره.
- غياب البنية القانونية المتخصصة، ومحدودية الدعم النفسي والتقني، يطيل من عمر الأزمة ويجعل الضحايا في عزلة.

استنتاج:

إن تصنيف أنماط الابتزاز الإلكتروني في اليمن، خطوة ضرورية لرسم خارطة واقعية للتهديدات الرقمية، تمهيدًا لتطوير أدوات وقاية واستجابة تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات السياق المحلي، وفوارق الجندر، ومستوى الوعي الرقمي لدى الفئات المستهدفة.

هشاشة البنية الرقمية: لماذا يسهل الاختراق؟

تمثل هشاشة البنية الرقمية في اليمن إحدى الحلقات الأساسية في فهم تصاعد جرائم الابتزاز الإلكتروني، لا سيما تلك التي تستهدف الفئات الأضعف رقميًا واجتماعيًا، مثل الفتيات والشباب. هذه الهشاشة لا تقتصر على ضعف تقني عابر، بل تنبع من مجموعة مركّبة من العوامل البنيوية والمؤسسية والثقافية، تجعل البيئة الرقمية المحلية ساحة سهلة للاستغلال والانتهاك.

1. ضعف البنية التحتية للأمن السيبراني

يفتقر اليمن إلى منظومة وطنية متكاملة للأمن السيبراني، سواء من حيث السياسات أو المؤسسات أو الكفاءات المتخصصة. هذا النقص يشمل غياب أنظمة إنذار مبكر ضد الهجمات الإلكترونية، وتدني قدرة الجهات الرسمية على التعامل مع الجرائم الرقمية، ما يجعل الأفراد والمؤسسات مكشوفين أمام التهديدات السيبرانية، دون وجود خط دفاع تقني أو قانوني فعّال.

2. شيوع البرمجيات المقرصنة وضعف التحديثات

تعتمد غالبية الأجهزة المستخدمة في اليمن على أنظمة تشغيل وتطبيقات غير مرخّصة أو غير محدّثة، وهو ما يُبقي الثغرات الأمنية مفتوحة أمام برامج التجسس والاختراق. كما تسهم محدودية الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة في تأخير التحديثات الأمنية، ما يزيد من قابلية الأجهزة للاستهداف الرقمي.

3. انخفاض الوعي الرقمي لدى المستخدمين

يشكّل نقص الثقافة الرقمية أحد أبرز العوامل التي تسهّل عمليات الاستدراج والاختراق. كثير من المستخدمين لا يدركون أهمية تفعيل المصادقة الثنائية، أو استخدام كلمات مرور قوية، أو تجنّب الروابط المشبوهة. هذا الجهل يجعلهم أهدافًا سهلة للهاكرز والمبتزين الذين يعتمدون في الغالب على الهندسة الاجتماعية، وليس على تقنيات اختراق معقّدة.

4. غياب التشريعات المختصة بحماية الخصوصية الرقمية

لا يتضمن الإطار القانوني اليمني حاليًا قوانين متخصصة في حماية البيانات الشخصية أو مكافحة الجرائم الإلكترونية بصيغة حديثة وشاملة. في المقابل، تستخدم بعض المواد القانونية المتاحة ضد الضحايا أنفسهم، خصوصًا النساء، ما يضاعف المخاوف من التبليغ ويفسح المجال لمرتكبي الانتهاكات للتحرك دون مساءلة.

5. تفكك المؤسسات وضعف الثقة بها

أدت سنوات الصراع إلى تفكيك الأجهزة الرسمية المعنية بحماية المواطنين، بما في ذلك في المجال الرقمي. ويتردد كثير من الضحايا – خصوصًا النساء – في اللجوء إلى الجهات الأمنية، إما بسبب انعدام الثقة أو الخوف من الوصم أو تحويلهم من ضحايا إلى متهمين. هذا الغياب لمسارات آمنة للإبلاغ يشجع المبتزين على التمادي دون رادع.

6. غياب أدوات الحماية الرقمية المُبسّطة

لا تتوفر بشكل كافٍ في السوق اليمنية أدوات رقمية آمنة وسهلة الاستخدام مثل التطبيقات المشفّرة، أو أدوات التحكم في الخصوصية. كما أن المبادرات التي تقدم توعية أو تدريبًا في هذا المجال لا تزال محدودة، ما يُبقي كثيرًا من المستخدمين، خصوصًا من فئات الشباب والفتيات، في مواجهة مفتوحة مع المخاطر دون أدوات دفاعية كافية.

خلاصة:

إن هشاشة الفضاء الرقمي في اليمن هو انعكاس لتركيب أوسع يجمع بين الانكشاف السيبراني، وغياب السياسات، وتدني الوعي الرقمي، والعوائق الثقافية والاجتماعية. وبالتالي، فإن أي استجابة فعالة لهذه الإشكالية تتطلب تدخلًا متعدد المستويات يشمل البنية التحتية، والتعليم الرقمي، والإصلاح القانوني، وتوفير بيئة تكنولوجية تُقدّم الحماية والتمكين، لا الخوف والعزلة.

خصوصية الفتيات في الفضاء الرقمي: تحدٍ مجتمعي مضاعف.

تمثل الخصوصية الرقمية للفتيات في اليمن تحديًا يتجاوز الإطار التقني، ليكشف عن تشابك عميق بين التكنولوجيا والسلطة المجتمعية والمعايير الثقافية السائدة. في مجتمع تسوده الرقابة الأخلاقية المشددة وتُحمّل فيه الفتيات عبء "الشرف" و"السمعة" بصورة غير متكافئة، تتحوّل المشاركة الرقمية إلى ساحة محفوفة بالمخاطر، لا سيما في ظل غياب الحماية القانونية والأدوات التقنية الآمنة.

يبدأ التهديد من هشاشة البنية الرقمية نفسها. غالبية الفتيات يستخدمن أجهزة وتطبيقات تفتقر إلى الحد الأدنى من أدوات الحماية، مثل التشفير، وإعدادات الخصوصية المتقدمة، والمصادقة الثنائية. ومع غياب الثقافة الرقمية الوقائية، تصبح الصور والمحادثات والملفات الشخصية عرضة للسرقة أو الاختراق أو إساءة الاستخدام.

لكن ما يضاعف الخطر ما يحمله المجتمع من تصورات مسبقة تجاه الفتاة وحضورها الرقمي. فالتسريب، ولو كان عرضيًا أو ناتجًا عن خرق أمني، غالبًا ما يُقابَل بلوم الضحية، لا بمساءلة المبتز. وتجد كثير من الفتيات أنفسهن في موقع الاتهام لمجرد امتلاكهن صورًا شخصية على أجهزتهن أو تواصلهن عبر الإنترنت، بغض النظر عن السياق أو القصد.

يتفاقم الوضع حين يأتي التهديد من داخل دائرة الثقة: شريك سابق، أو صديق مقرب، أو حتى فرد من العائلة. فبعض أنماط الابتزاز لا تعتمد على الاختراق التقني، إنما على خيانة الثقة واستغلال العلاقة الشخصية للحصول على محتوى خاص، ومن ثم تهديد الفتاة بنشره. في هذا الإطار، تتحوّل التكنولوجيا إلى أداة للعنف الرمزي والاجتماعي، لا وسيلة للتمكين.

ويؤدي الخوف من الفضيحة أو العقاب الأسري إلى صمت كثير من الفتيات، حتى في وجه جرائم واضحة. وفي ظل غياب مسارات قانونية آمنة، ومؤسسات قادرة على احتواء الضحايا دون تعريضهن لمزيد من الوصم، يصبح الصمت استراتيجية دفاعية، وإن كانت على حساب العدالة والكرامة.

في المحصلة، لا يمكن الحديث عن "السلام الرقمي" دون مواجهة التحديات البنيوية والثقافية التي تجعل خصوصية الفتاة سلعة في يد الآخرين، أو ذنبًا يُستخدم ضدها. الحماية الرقمية حق أساسي في أن تكون الفتاة حرة في فضائها الرقمي، دون خوف من المراقبة أو التهديد أو التشهير.

سلوكيات وقائية: كيف تحمي نفسك رقميًا؟

في بيئة رقمية متقلبة تتزايد فيها مخاطر الابتزاز الإلكتروني، يصبح تبني سلوكيات وقائية واعية أمرًا أساسيًا لكل مستخدم، ولا سيما للفتيات والشباب في سياقات اجتماعية هشّة تفتقر للحماية القانونية والتقنية. لا تنحصر هذه الممارسات في الجانب التقني فحسب، فقد تمتد إلى الوعي السلوكي وإدارة الثقة الرقمية بشكل مسؤول. فيما يلي دليل مبسّط ومتكامل للسلوكيات الوقائية:

1. إدارة الصور والمحتوى الحساس

- تجنّب حفظ الصور أو الملفات الشخصية الحساسة في الأجهزة أو التطبيقات غير المؤمنة.
- استخدم أدوات موثوقة للتخزين المشفّر أو المحمي بكلمة مرور ومصادقة ثنائية.
- لا ترسل صورًا أو مقاطع خاصة حتى في سياقات تبدو آمنة، فالكثير من قضايا الابتزاز تبدأ من علاقات قائمة على الثقة.

2. تأمين الحسابات الرقمية

- أنشئ كلمات مرور قوية وفريدة لكل حساب (مزيج من أحرف، أرقام، ورموز).
- فعّل المصادقة الثنائية لجميع الحسابات المهمة.
- لا تستخدم نفس كلمة المرور لأكثر من حساب، وحدثها دوريًا.

3. الحذر من التطبيقات والروابط الخبيثة

- لا تفتح الروابط المرسلة من حسابات مجهولة أو مشبوهة.
- حمّل التطبيقات من المتاجر الرسمية فقط، وراجع الصلاحيات قبل التثبيت.
- لا تمنح التطبيقات إذنًا بالوصول إلى الكاميرا أو الصور دون داعٍ حقيقي.

4. إدارة العلاقات الرقمية بحذر

- تحقّق من هوية الأشخاص الذين تتواصل معهم عبر الإنترنت.
- لا تشارك أي محتوى شخصي أو خاص قبل التأكد التام من أمان العلاقة.
- تذكر أن الثقة الرقمية لا تعني الثقة الواقعية، وأن الابتزاز غالبًا ما يأتي من داخل دائرة الثقة.

5. تقليل البصمة الرقمية

- تجنّب مشاركة المعلومات الشخصية (الموقع، تفاصيل الحياة اليومية، الصور الخاصة) على العلن.
- راجع إعدادات الخصوصية في حساباتك، وحدد من يمكنه الوصول لمحتواك.
- احذف الحسابات القديمة أو المهجورة التي قد تشكل نقطة ضعف أمنية.

6. تعزيز الوعي الرقمي المستمر

- تابع منصات متخصصة بالأمن الرقمي وتثقّف حول أساليب التهديدات الرقمية المتجددة.
- شارك المعرفة مع المحيطين بك، خاصة الفئات الأضعف رقميًا.
- لا تتردد في طلب المساعدة من مبادرات محلية أو منظمات متخصصة إذا شعرت بأي تهديد.

خلاصة:

الوقاية الرقمية ضرورة لحماية الذات من الاستغلال الرقمي. وهي تبدأ من سلوك المستخدم نفسه، وتُبنى من خلال الوعي، والحذر، واستخدام أدوات الحماية المتاحة. إن الحفاظ على الخصوصية الرقمية هو أحد أشكال الدفاع عن الكرامة الإنسانية، وخاصة في بيئة تُحمّل الضحية عبء الجريمة.

حماية الصور والمحادثات والملفات على الهاتف والمنصات.

تُشكّل الصور الشخصية، والمحادثات الخاصة، والملفات المحفوظة على الهواتف والمنصات الرقمية عناصر بالغة الحساسية، وهدفًا رئيسيًا في حالات الابتزاز الإلكتروني، خصوصًا ضمن بيئات اجتماعية تُحمّل الضحية عبء الفضيحة، وتفتقر لإجراءات قانونية رادعة. لذا، يصبح تأمين هذه البيانات ضرورة لا ترفًا.

1. حماية على مستوى الجهاز

- قفل الهاتف باستخدام كلمة مرور قوية أو مصادقة بيومترية (بصمة، وجه).
- تفعيل ميزة التشفير الكامل للهاتف (Full Disk Encryption) إذا كانت متاحة.
- تحديث النظام والتطبيقات دوريًا لسد الثغرات الأمنية.

1. حماية الصور والملفات الحساسة

- خزن الصور الخاصة في مجلدات مشفرة باستخدام تطبيقات موثوقة مثل:
- Keepsafe، Secure Folder (أندرويد)، أو Notes مؤمّنة (iOS).
- تجنب الحفظ التلقائي لوسائط المحادثات عبر تطبيقات مثل واتساب أو تيليغرام.
- احذف أي محتوى لم تعد بحاجة إليه، خصوصًا إن كان شخصيًا أو حساسًا.

1. حماية المحادثات الخاصة

- استخدام تطبيقات تدعم التشفير الطرفي الكامل (E2EE) مثل: سجنال، أو واتساب.
- تفعيل ميزة الرسائل ذاتية الحذف (Disappearing Messages) حيثما أمكن.
- تجنب إرسال صور أو معلومات خاصة في سياقات غير موثوقة.

4. إدارة مشاركة المحتوى

- لا تشارك أي ملفات أو صور عبر الإنترنت إلا عند الضرورة القصوى.
- استخدم روابط عرض مؤقتة أو خدمات تحذف المحتوى تلقائيًا (مثل WeTransfer المؤقت، أو Snapdrop).
- راجع إعدادات الخصوصية في التطبيقات الاجتماعية: من يمكنه رؤية صورك، من يمكنه تنزيلها، أو إعادة نشرها.

5. نسخ احتياطي مؤمّن

- احتفظ بنسخة احتياطية مشفّرة من الملفات الضرورية في خدمة سحابية آمنة (مثل Google Drive / iCloud) مع المصادقة الثنائية.
- لا تفعّل النسخ التلقائي للصور في الخدمات السحابية دون كلمة مرور قوية أو مصادقة متعددة العوامل.

خلاصة:

الصور والمحادثات تمثل أبعادًا من الهوية والكرامة والخصوصية. تأمينها يعزز الشعور بالسيطرة والأمان في فضاء رقمي مفتوح. الحذر والوعي التقني هما خط الدفاع الأول ضد الاختراق والاستغلال.

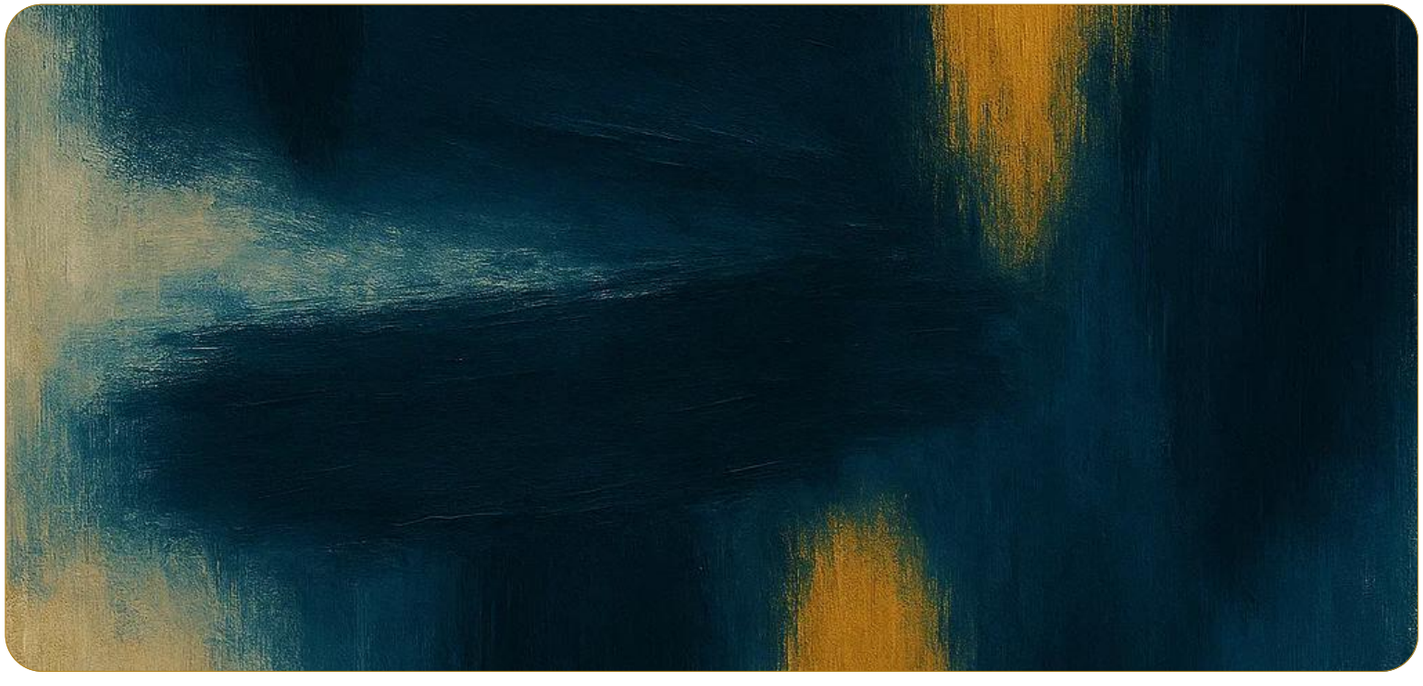

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

أدوات وتطبيقات ضرورية لتعزيز الأمان الرقمي.

في ظل تنامي التهديدات الإلكترونية وتزايد حالات الابتزاز الرقمي، يصبح استخدام أدوات الأمان الرقمي خطوة أساسية لحماية الهوية، والخصوصية، والبيانات الحساسة. توفر هذه الأدوات طبقات متعددة من الحماية، تبدأ من كلمات المرور، وتمتد إلى التشفير، وإدارة الثقة في التفاعل مع المنصات الرقمية. وفيما يلي عرض لأهم التطبيقات التي يمكن لكل مستخدم، مبتدئًا كان أو متقدمًا، الاستفادة منها:

1. أدوات إدارة كلمات المرور

تساعد على إنشاء كلمات مرور قوية، وتخزينها في خزنة مشفّرة، وتفادي تكرارها عبر المنصات المختلفة.

- **Bitwarden**: مفتوح المصدر، سهل الاستخدام، مجاني بالكامل.
- **1Password**: موثوق، يتيح مشاركة آمنة للبيانات.
- **KeePassXC**: مناسب للمستخدمين المتقدمين، لا يعتمد على التخزين السحابي.

2. تطبيقات المراسلة المشفّرة

تضمن خصوصية التواصل عبر التشفير الطرفي الكامل (End-to-End Encryption).

- **Signal**: الأكثر أمانًا، لا يحتفظ بأي بيانات.
- **WhatsApp**: يوفّر تشفيرًا قويًا، مع ضرورة مراجعة إعدادات الخصوصية.

3. أدوات قفل وتشفير الملفات

تمنع الوصول غير المصرّح به إلى الصور، المحادثات، أو المستندات الحساسة داخل الجهاز.

- **Secure Folder** (لأجهزة Samsung): مجلد مؤمّن داخل الهاتف.
- **Keep safe Vault**: يحمي الصور والمقاطع الحساسة بكلمة مرور أو بصمة.
- **Folder Lock**: يوفر قفلًا للملفات، والملاحظات، والتطبيقات.

4. أدوات المصادقة الثنائية (2FA)

تضيف طبقة حماية إضافية للحسابات عبر رمز متغيّر لا يمكن الحصول عليه إلا من الجهاز الموثوق.

- Google Authenticator: بسيط وخفيف.
- Authy: يدعم النسخ الاحتياطي واستعادة الحسابات.
- Microsoft Authenticator: تكامل جيد مع منصات متعددة.

5. متصفحات ومحرّكات بحث تركّز على الخصوصية

تحجب أدوات التتبع وتمنع جمع البيانات دون إذن.

- Brave Browser: يمنع الإعلانات ويتضمّن أداة VPN.
- Firefox: مرن وقابل للتخصيص بامتدادات خصوصية.
- DuckDuckGo: محرّك بحث لا يخزن أي بيانات شخصية.

6. أدوات فحص الملفات والروابط

تكشف عن البرمجيات الخبيثة أو المواقع المشبوهة قبل النقر عليها.

- VirusTotal: تحليل فوري للروابط والملفات عبر عشرات محركات مكافحة الفيروسات.
- URLVoid: يفحص سمعة الموقع ويحدّد ما إذا كان مدرجًا ضمن قوائم الحظر.

7. أدوات مراقبة التسريبات

تساعد المستخدم على اكتشاف ما إذا كانت بياناته الشخصية (مثل البريد الإلكتروني أو كلمات المرور) قد سُرّبت في اختراقات سابقة.

- Have I Been Pwned: خدمة مجانية للتنبيه عند وجود تسريبات.
- Firefox Monitor: يُرسل إشعارات تلقائية عند اختراق البريد الإلكتروني.

ماذا تفعل حين تتعرض للابتزاز؟ (دليل عملي سريع).

في حال تلقي تهديد باستخدام صور أو معلومات خاصة بهدف الإيذاء أو الابتزاز، ينبغي التعامل مع الموقف بوعي وهدوء، واتباع الخطوات التالية:

1. لا تستجب للمبتز: أي تفاعل أو استجابة تشجّع على استمرار التهديد. لا ترسل صورًا إضافية ولا مبالغ مالية، فذلك يمنح المبتز مزيدًا من السيطرة.
2. أوقف التواصل مباشرة: تجنب أي حوار إضافي، واحتفظ بالمحادثة كما هي. حذف الرسائل قبل توثيقها قد يفقدك أدلة مهمة لاحقًا.
3. وثّق كل شيء: خُذ لقطات شاشة للمحادثة والتهديد، وسجّل روابط الحسابات وتوقيت الرسائل. احتفظ بهذه الأدلة في مكان آمن وغير متصل بالإنترنت.
4. غيّر بياناتك: ابدأ بتغيير كلمات المرور لكل حساباتك الأساسية، وفعّل المصادقة الثنائية لحماية إضافية. لا تستخدم كلمات مرور مكررة.
5. بلّغ المنصة فورًا: استخدم أدوات الإبلاغ الرسمية على التطبيق الذي جرى عبره التهديد، مثل واتساب، تيليغرام أو فيسبوك. إرفاق الأدلة يقوّي البلاغ.
6. اطلب المساعدة من جهة موثوقة: سواء من صديق، قريب، أو جهة مجتمع مدني، لا تواجه التهديد بمفردك. الدعم النفسي والتقني ضروري.
7. لا تحذف الحساب إلا بعد التوثيق: بادر بحفظ كل البيانات المهمة قبل التفكير في حذف الحساب أو تغييره. قد تحتاج إليه لاحقًا في الإجراءات القانونية.
8. راقب المحتوى المنشور عنك: ابحث باسمك في جوجل أو تيليغرام بانتظام، واستخدم أدوات تنبيه مثل Google Alerts لمراقبة أي تسريب محتمل.
9. افحص جهازك: تأكّد من خلو هاتفك أو حاسوبك من تطبيقات خبيثة أو ثغرات. استخدم برامج موثوقة لفحص النظام وتنظيفه.
10. لا تلوم نفسك: الابتزاز جريمة، والضحية ليست مسؤولة عنها. الشعور بالخجل طبيعي، لكن كتم الأمر يزيد من الخطر. السلامة تبدأ بالاعتراف بالمشكلة.

ما لا يجب فعله: أخطاء شائعة تزيد الخطر.

في حالات الابتزاز الإلكتروني، غالبًا ما يتّخذ الضحايا قرارات تحت ضغط نفسي حاد، بدافع الخوف أو الذعر أو الشعور بالعار. هذه القرارات، رغم أنها تبدو منطقية في لحظتها، قد تؤدي إلى تفاقم الضرر وتعقيد الاستجابة. توضيح ما لا يجب فعله يُعد جزءًا أساسيًا من الحماية الذاتية، ويمنح الضحايا أدوات وعي لتجنّب تصرّفات تُسهم في تعزيز سلطة المبتز.

1. حذف المحادثات مباشرة: قد تدفعك الصدمة إلى حذف الرسائل أو الحساب فورًا، لكن هذا يضيّع الأدلة الرقمية الأساسية التي قد تحتاجها لاحقًا في الإبلاغ أو المساءلة. التوثيق أولًا، ثم اتخاذ الخطوات التالية.
2. التواصل مجددًا مع المبتز: إرسال رسائل توسّل أو محاولة التفاوض تعطي المبتز مؤشرات على ضعفك، وتشجّعه على التمادي. كل تفاعل إضافي يُفسَّر كخضوع ويُعيد تفعيل التهديد.
3. تلبية مطالب المبتز: سواء بالدفع المالي أو بإرسال محتوى جديد، فإن الخضوع لا يُنهي الابتزاز. بل يفتح بابًا لابتزاز متكرر، وقد يتوسّع ليشمل أشخاصًا آخرين في حياتك.
4. كتمان ما حدث: السكوت خوفًا من الفضيحة يُعزل الضحية، ويجعلها أكثر عرضة للانهيار النفسي. طلب الدعم من جهة موثوقة (فردية أو مؤسسية) ليس فضيحة، بل خطوة شجاعة نحو التعافي والحماية.
5. مواجهة المبتز من حساب آخر: فتح حساب جديد لمهاجمة أو تهديد المبتز يُعرّضك لخطر اختراق جديد، ويمنح المبتز بيانات إضافية عنك. المقاطعة التامة هي السلوك الأكثر فعالية.
6. التبليغ العشوائي أو المتسرّع: التوجه إلى جهات رسمية أو إعلامية دون أدلة موثّقة، أو دون استعداد نفسي وتقني، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، خصوصًا في بيئات لا تتوافر فيها حماية رقمية كافية أو لا تفهم طبيعة الجريمة.
7. نشر القصة علنًا دون تحكّم: رغبة بعض الضحايا في فضح المبتز عبر منصات التواصل، دون ضمانات كافية، قد تؤدي إلى انتشار الصور أو الفيديوهات بشكل أوسع، أو إلى حملات لوم وتنمّر رقمي. يجب تقييم التوقيت والسياق والنتائج بعناية.

الدعم النفسي والقانوني الممكن داخل اليمن.

في سياق يشهد هشاشة قانونية ومجتمعية متفاقمة، يجد ضحايا الابتزاز الإلكتروني في اليمن أنفسهم بين عجز مؤسسي وصمت اجتماعي. ولا تتوفر منظومة حماية شاملة أو موثوقة، لكن ذلك لا يعني غياب الخيارات تمامًا. بل يفرض على الفاعلين الحقوقيين، والمجتمع المدني، والضحايا أنفسهم، البحث عن بدائل واقعية ولو جزئية. هذا القسم يعرض خريطة أولية للدعم النفسي والقانوني الممكن، بقدر ما تسمح به البنية اليمنية الحالية.

أولًا: الدعم النفسي

لا توجد مراكز نفسية وطنية متخصصة في قضايا الابتزاز الرقمي، لكن بعض الأطباء النفسيين يقدمون استشارات فردية، أحيانًا بسرية وعبر الإنترنت. كما بدأت بعض المبادرات النسوية ومؤسسات حماية الطفل بدمج الدعم النفسي في خدماتها، خاصة للنساء والفتيات المتأثرات بالعنف الرقمي. الدعم المتاح لا يغطي كل المناطق أو الحالات، لكنه يمثل متنفسًا أوليًا لمن يخرج عن دائرة الصمت.

ثانيًا: الدعم القانوني

يواجه الضحايا صعوبات جدية في اللجوء إلى الجهات الأمنية أو القضائية، نظرًا لغياب إطار قانوني للجرائم الرقمية، وسوء تدريب بعض الموظفين على التعامل مع قضايا تمس السمعة أو "الشرف". مع ذلك، هناك محامون مستقلون يتعاملون مع هذه القضايا بحساسية حقوقية، كما تقدم بعض منظمات المجتمع المدني، خاصة المهتمة بالحقوق الرقمية أو النساء، استشارات قانونية أو وساطة لحماية الضحايا قانونيًا دون تعريضهم للخطر.

ثالثًا: مسارات بديلة

نظرًا لانعدام الثقة في الحماية الرسمية، يعتمد الضحايا أحيانًا على مسارات غير تقليدية: كطلب حذف الصور من المنصات الرقمية عبر أدوات الإبلاغ، أو التوثيق الذكي للحالات، أو طلب المساعدة من ناشطات وحقوقيين في بيئات مغلقة. ورغم أن هذه المسارات لا تغني عن العدالة القانونية، إلا أنها توفر مداخل أولية للاستجابة الآمنة والمؤقتة.

كيف تتحدث مع الأهل أو الأصدقاء عند الخطر؟

في لحظات التعرض للابتزاز الرقمي، قد يبدو الحديث مع الأهل أو الأصدقاء مخاطرة، خاصة في سياقات مجتمعية لا تتقبل الضحية بسهولة، وتخلط بين الجريمة وبين الأحكام الأخلاقية المسبقة. إلا أن الصمت الكامل يعمّق العزلة، ويمنح المبتز مزيدًا من السيطرة. التواصل الواعي والمدروس مع شخص موثوق يمكن أن يكون نقطة تحوّل في مسار الاستجابة.

نصائح للحديث مع جهة داعمة:

1. اختر الشخص المناسب: ابحث عن شخص يتّصف بالهدوء، والانفتاح، والقدرة على حفظ السرية. قد يكون أحد الوالدين، أو أخًا كبيرًا، أو صديقة مقرّبة، أو معلمة، أو حتى زميلًا مسؤولًا.
2. ابدأ من زاوية الأمان: ركّز في البداية على ما تحتاج إليه من دعم: "أريد مساعدتك لأنني في موقف خطير"، بدلًا من السرد الكامل للموقف دفعة واحدة.
3. قدّم التفاصيل تدريجيًا: اشرح ما حدث بهدوء، مع التركيز على أن ما تتعرض له هو ابتزاز، وليس خطأك. تجنّب اللغة التي توحي بالذنب، وركّز على طبيعة الجريمة.
4. توقّع ردود فعل متباينة: حتى الأشخاص الداعمون قد يُصدمون أو يُظهرون قلقًا مبالغًا. لا تدع ذلك يمنعك من المتابعة. أحيانًا يحتاج الآخرون وقتًا لفهم حجم الموقف.
5. اطلب خطوات عملية: كن واضحًا في ما تريده: "أحتاج مساعدتك في توثيق الرسائل"، "أريد أن نذهب معًا لمنظمة داعمة"، "ساعدني على التبليغ".
6. احتفظ بخيار التوقف المؤقت: إذا شعرت أن المحادثة خرجت عن السيطرة، يمكنك أن تطلب التريث، ثم تعود لاحقًا. لا يعني ذلك فشلًا، بل تنظيمًا لحمايتك النفسية.

هذا النوع من التواصل ليس سهلًا، لكنه مهم، وقد يكون بداية لمساعدة حقيقية تمنع تطوّر الموقف إلى كارثة.

خطاب العار في المجتمع اليمني: دعوة للمراجعة.

في السياق اليمني، تتّخذ مفردات الشرف والعار مكانة محورية في الحكم الأخلاقي والاجتماعي، خاصة تجاه النساء. حين تقع جريمة رقمية مثل الابتزاز، غالبًا ما يُسلَّط الضوء على "الضحية" لا على الجاني، وتُختزل القضية في سؤال: "لماذا أرسلت صورتها؟"، بدلًا من "لماذا يبتزها أحدهم؟". هذه المعادلة المقلوبة لا تحمي المجتمع، إنما تعزّز بيئة الصمت والخوف وتُربك مفاهيم العدالة.

خطاب العار لا يُبنى فقط على أقوال صريحة، بل أيضًا على تلميحات ولغة الجسد، على تعبيرات مثل: "لو كانت محترمة"، أو "أكيد في سبب"، أو "ليش ما بلغتش أهلها؟". وهو خطاب يصدر من الرجال، ويتكرر في خطاب بعض النساء، مما يدلّ على تغلغله العميق في الثقافة الجمعية.

نتيجة لذلك، تفضّل الضحية غالبًا الصمت، حتى لو كان التهديد حقيقيًا، وحتى لو كان الأذى النفسي بالغًا. ويُخشى أن يدفعها هذا الصمت إلى العزلة، أو الانهيار، أو حتى محاولة إيذاء النفس. حين يتحول الخوف من العار إلى سلوك دفاعي دائم، يصبح المبتزّ في موقع قوة مضاعفة.

مراجعة هذا الخطاب لا تعني تبرير التصرّفات الخاطئة، إنما وضع الجريمة في سياقها الحقيقي: هناك جريمة معلوماتية، وهناك شخص معتدٍ يستغل وسائل الاتصال للإضرار بالآخرين. الضحية ليست هي الصورة أو الفيديو، بل هي الإنسان الذي يتعرض للاستغلال والخوف والضغط. أما العار الحقيقي، فهو أن تُحمّل الضحية وحدها تبعات جريمة لم ترتكبها.

إعادة تفكيك خطاب العار ضرورة أخلاقية، ومسؤولية جماعية تبدأ من المناهج، وتمتد إلى وسائل الإعلام، وتشمل دور الأسرة والدين والمجتمع المدني. وحدها المجتمعات التي تفكّر بعدالة، تحمي الأفراد وتواجه الانتهاك بوعي لا بحكم مسبق.

دور الأسرة في التربية الرقمية والاحتواء.

في ظل التحوّل المتسارع نحو العالم الرقمي، لم تعد التربية مقتصرة على المبادئ والسلوكيات التقليدية فحسب، بات من الضروري أن تشمل التربية الرقمية كجزء من المسؤولية الأسرية. للأسرة دور جوهري في بناء وعي الأبناء، لا فقط بتعليمهم استخدام التكنولوجيا، بل بتشكيل فهمهم للعلاقات الإلكترونية، والخصوصية، ومخاطر الفضاء الرقمي.

التربية الرقمية تبدأ من المنزل، حين يفتح الوالدان حوارًا مفتوحًا حول استخدام الأجهزة، منصات التواصل، والحدود الأخلاقية للسلوك عبر الإنترنت. غياب هذه الحوارات يخلق فجوة نفسية بين الأبناء وأولياء أمورهم، ويجعل الفضاء الرقمي ملاذًا غير مراقب، يسهل فيه الاستغلال والخداع.

عندما يتعرض أحد الأبناء أو البنات لحادثة رقمية حساسة كالتنمّر أو الابتزاز، فإن أول رد فعل من الأسرة قد يكون حاسمًا. الاستقبال الغاضب أو إصدار الأحكام، خاصة على الفتيات، يدفع الضحية إلى مزيد من الصمت والإنكار، ويُفقدها الحماية الأسرية التي يفترض أن تكون الملاذ الأول.

في المقابل، تظهر الاحتواء الأسري من خلال الاستماع، والتفهّم، وتقديم الدعم دون لوم. هذا الاحتواء يُخفف من الأثر النفسي المباشر، ويمنح الضحية القوة للمواجهة والتبليغ. الأسرة الواعية تدرك أن الطفل أو الشاب ليس دائمًا قادرًا على التقدير الصحيح للمخاطر، وتُعلّمه أن الخطأ لا يعني فقدان الحب أو الحماية.

كما أن التربية الرقمية لا تعني المراقبة الصارمة فحسب، إنما تعني غرس قيم المسؤولية والثقة. فالتثقيف بخصوص كلمات المرور، إعدادات الخصوصية، وطرق الحماية من الاختراق، يمكن أن يُدمج في الحياة اليومية، تمامًا كتعليم العادات الصحية أو المهارات الدراسية.

الأسرة التي تُربّي رقمياً وتحتوي إنسانيًا، تُسهِم في بناء بيئة مقاومة للانتهاكات الرقمية، وتحمي أبناءها من الداخل، عبر التمكين لا المنع. التربية الرقمية ضرورة لحماية النفس، وتأكيد الكرامة في عصر تتداخل فيه الحدود بين العالمين الواقعي والافتراضي.

رسائل للفتيات: الثقة ليست جريمة، أنتِ لستِ مذنبة.

كثيرًا ما تُسحب الأنظار بعيدًا عن الجاني، لتُسلّط القسوة على الضحية. تُحاصر الفتاة بأسئلة تُشبه الاتهام أكثر من كونها سعيًا للفهم: "كيف وثقتِ به؟ لماذا أرسلتِ تلك الصورة؟ ألم تكوني تعلمين بالعواقب؟". هذه الأسئلة – وإن بدت منطقية عند البعض – تعكس منظومة ثقافية تُكرّس لوم الضحية، وتُزيّف الوعي الأخلاقي، فتُخلي ساحة المبتز من المسؤولية وتحاصر الفتاة في دائرة العار.

من الضروري إعادة التأكيد: الثقة ليست فعلًا مدانًا، ولا علاقة لها بالجُرم. أن تُصدّق فتاة شخصًا ما، أو تتفاعل معه في لحظة ضعف أو رغبة في القبول أو مشاركة وجدانية، لا يعني أنها تخلّت عن كرامتها أو استحقت الاستغلال. الثقة شعور إنساني طبيعي، ومن الظلم تحويلها إلى دليل إدانة.

الابتزاز لا يحدث لأن الفتاة كانت "ساذجة"، إنما لأنه توجد بيئة اجتماعية تسمح بتجريم الضحية بدلًا من محاسبة المجرم. يحدث الابتزاز لأن هناك من يستغل هشاشة القوانين، وضعف الوعي الرقمي، وهيمنة خطاب الشرف الذي يربط كرامة الفتاة بجسدها وصورتها، بدلًا من أن يحترم إنسانيتها وحقها في الحماية.

في المجتمع اليمني، تواجه الفتاة عبئًا مضاعفًا: فإلى جانب تهديدها في الفضاء الرقمي، تواجه تربة ثقافية تُخيفها من البوح، وتمنعها من طلب المساعدة خوفًا من الفضيحة. ولهذا، فإن الرسالة الأهم لكل فتاة هي: لستِ مذنبة. الجريمة هي فعل الابتزاز، لا الثقة. والعار يجب أن يُسلّط على المبتز، لا على من تعرّضت للاستغلال.

الصمت لن يحميكِ، وقد يعزلُكِ. والمجتمع الذي يُجبركِ على إخفاء جُرحكِ هو نفسه الذي يحتاج إلى مراجعة أخلاقه. طلب المساعدة لا يعني ضعفًا، بل شجاعة. والبوح بداية التحرر من سلطة الخوف.

لكل فتاة خافت، أو شعرت بالعجز: نراكِ، ونُصدقكِ، ونحترم تجربتكِ. أنتِ أكبر من صورة، وأقوى من تهديد، وأذكى من أن تُحددي بخطأ لم ترتكبِه، إنما ارتُكب ضدكِ. الثقة إنسانية لا جريمة. والمبتز هو من يجب أن يُسأل، لا أنتِ.

رسائل للأهالي: من الرقابة إلى الحوار.

في زمنٍ بات فيه الهاتف امتدادًا للجسد، والشاشة نافذة إلى العالم، لم تعد التربية تعني فقط حماية الأبناء من الشارع، أيضًا من تهديدات غير مرئية: كلمات جارحة، صور مسروقة، ثقة خادعة، أو تهديد رقمي يتسلل في صمت. ومع ذلك، كثير من الأهل ما زالوا يتعاملون مع الفضاء الرقمي بعقلية الحظر والمنع، معتقدين أن المراقبة الصارمة وحدها تضمن الأمان. لكن الواقع أكثر تعقيدًا، ويتطلّب مقاربات تربوية جديدة.

المراقبة الصامتة، والتجسس، والتوبيخ الدائم، تُنتج أبناءً خائفين، لا محميين. يخشون البوح، ويكتمون الخطر، ويخافون أن يكون الأهل أول المذنبين إذا وقعوا في مأزق. وعندما يتعرّض أحد الأبناء، خاصة الفتيات، لحالة استغلال أو ابتزاز رقمي، فإن أول ما يفكر فيه هو: "ماذا سيقول أهلي؟ هل سيلومونني؟ هل سيحرِمونني من هاتفي؟ هل سيُخفون الأمر خوفًا من العار؟". وهنا تحديدًا يكمن الفشل التربوي.

من الضروري أن يتحوّل دور الأهل من الرُقباء إلى شركاء. من الواجب أن يشعر الأبناء – والبنات على وجه الخصوص – أن بيوتهم مساحة أمان، وليست ساحة محاكمة. فالثقة لا تُمنح بلا شروط، لكنها تُبنى بالحوار، والاحترام، والمشاركة، والاعتراف أن الأبناء يتعلمون من الخطأ أكثر من العقوبة.

الابتزاز الرقمي نتاج واقع رقمي متسارع يسبق ثقافتنا المجتمعية والتربوية. ولهذا، فإن الوعي، والإنصات، والمرافقة النفسية، هي أدوات الأهل الفعالة، لا الصراخ ولا الضرب ولا العزل.

الأسرة التي تفتح مساحة آمنة للحوار مع أبنائها تُقلّص احتمالات الخطر. عندما يشعر الفتى أو الفتاة أن بإمكانهم إخبار أهلهم دون خوف من العواقب، فإنهم يصبحون أقل عرضة للوقوع ضحايا، وأسرع في طلب النجدة عند التهديد.

رسالتنا لكل أم وأب: لا تجعلوا من الهاتف ساحة معركة، بل فرصة للحوار. لا تُحاصروا أبناءكم بأسئلة اتهامية، وطمئنوهم أنهم مهما أخطأوا، فلن يكون الخطأ أكبر من محبتكم. فالثقة لا تُلغى بالهفوات. وحين يكون البيت مأمنًا، يُصبح المجتمع أكثر أمانًا.

توصيات قانونية لتعزيز الحماية الرقمية.

في ظل تزايد جرائم الابتزاز الرقمي والانتهاكات المتكررة للخصوصية في الفضاء الإلكتروني اليمني، تبدو الحاجة ملحّة لإصلاحات قانونية شاملة تُواكب التغيرات التقنية وتحمي المستخدمين، لا سيّما الفئات المستضعفة كالفتيات واليافعين. وفيما يلي توصيات قانونية تهدف إلى تعزيز الحماية الرقمية ضمن الإطار الوطني:

1. إصدار قانون شامل للحقوق الرقمية: ينبغي سنّ قانون وطني مستقل يُعنى بالحقوق الرقمية، يُحدّد المفاهيم الأساسية (الخصوصية، السلامة الرقمية، حرية التعبير، إلخ)، ويُنظّم مسؤولية الجهات الرسمية والمنصات الرقمية. يجب أن يكون هذا القانون متوافقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويشمل ضمانات للمستخدمين من كافة الفئات.
2. مراجعة وتعديل قانون الجرائم والعقوبات: القانون الحالي في اليمن يتضمن بنودًا فضفاضة قد تُستخدم لتجريم الضحية بدلًا من حمايتها، ويغيب عنه نصّ صريح يُجرّم الابتزاز المرتبط بالصور الشخصية أو البيانات الخاصة. يجب تعديل مواده لتحديد الجريمة الرقمية بدقة، وتوسيع نطاق الحماية القانونية للضحايا، خصوصًا في حالات الابتزاز الجنسي والتهديد الرقمي.
3. تجريم نشر المواد الخاصة دون إذن: ينبغي إدراج نص قانوني يُجرّم بشكل صريح نشر أو مشاركة الصور والرسائل والمقاطع الشخصية دون إذن مسبق من أصحابها، حتى في حالات لم تُقترن بابتزاز. يجب اعتبار الخصوصية الرقمية حقًا مكفولًا، وأي انتهاك له جريمة تستوجب العقوبة.
4. توفير آلية تبليغ رقمية آمنة وسرّية: يجب على الجهات القضائية والأمنية إنشاء منصات إلكترونية تتيح التبليغ الآمن عن جرائم الابتزاز، تُراعي السرّية وتحمي هوية الضحية. من المهم تدريب الكوادر على التعامل الحساس مع هذه الحالات، بعيدًا عن التمييز أو الوصم المجتمعي.
5. حماية الضحايا من الملاحقة القضائية: يجب سنّ مادة قانونية تُحصّن الضحايا من الملاحقة على خلفية "الصور" أو "العلاقات الرقمية" التي تم استغلالها ضدهم. الضحية لا يجب أن تُعامل كمتهمة، بل كمن تستحق الرعاية والحماية والدعم القانوني.

6. إدماج التربية الرقمية ضمن التعليم والقانون: ينبغي تضمين مفهوم التربية الرقمية ضمن القوانين التعليمية، بحيث تصبح جزءًا من السياسات الوطنية لحماية الأطفال والشباب. كما يُستحسن إصدار لوائح خاصة تُلزم المدارس والمؤسسات التعليمية بنشر الوعي الرقمي، وتدريب الكوادر على رصد المؤشرات المبكرة للمخاطر.

7. تعزيز التعاون مع المنصات الرقمية الدولية: من المهم تطوير قنوات تعاون قانوني مع شركات التكنولوجيا الكبرى لتسهيل إزالة المحتوى المُبتز أو المسروق،

وإبلاغ الجهات المعنية، وتسهيل الوصول إلى بيانات الفاعلين ضمن نطاق القانون.

8. إنشاء وحدة قضائية متخصصة بالجرائم الرقمية: يُستحسن تخصيص دوائر قضائية متخصصة بجرائم الإنترنت داخل النيابة والمحاكم، تكون مدرّبة على التعامل مع الخصوصيات الرقمية، وتملك الخبرات الفنية لفحص الأدلة وتقدير الضرر المعنوي والاجتماعي الواقع على الضحية.

ختامًا، إن تعزيز الحماية القانونية في الفضاء الرقمي لا يعني فقط ملاحقة الجناة، وإنما بناء منظومة حقوقية متكاملة تُعطي لكل مستخدم شعورًا بالأمان والكرامة. حماية الخصوصية ضرورة تُكرّس مبدأ المواطنة الرقمية الكاملة.

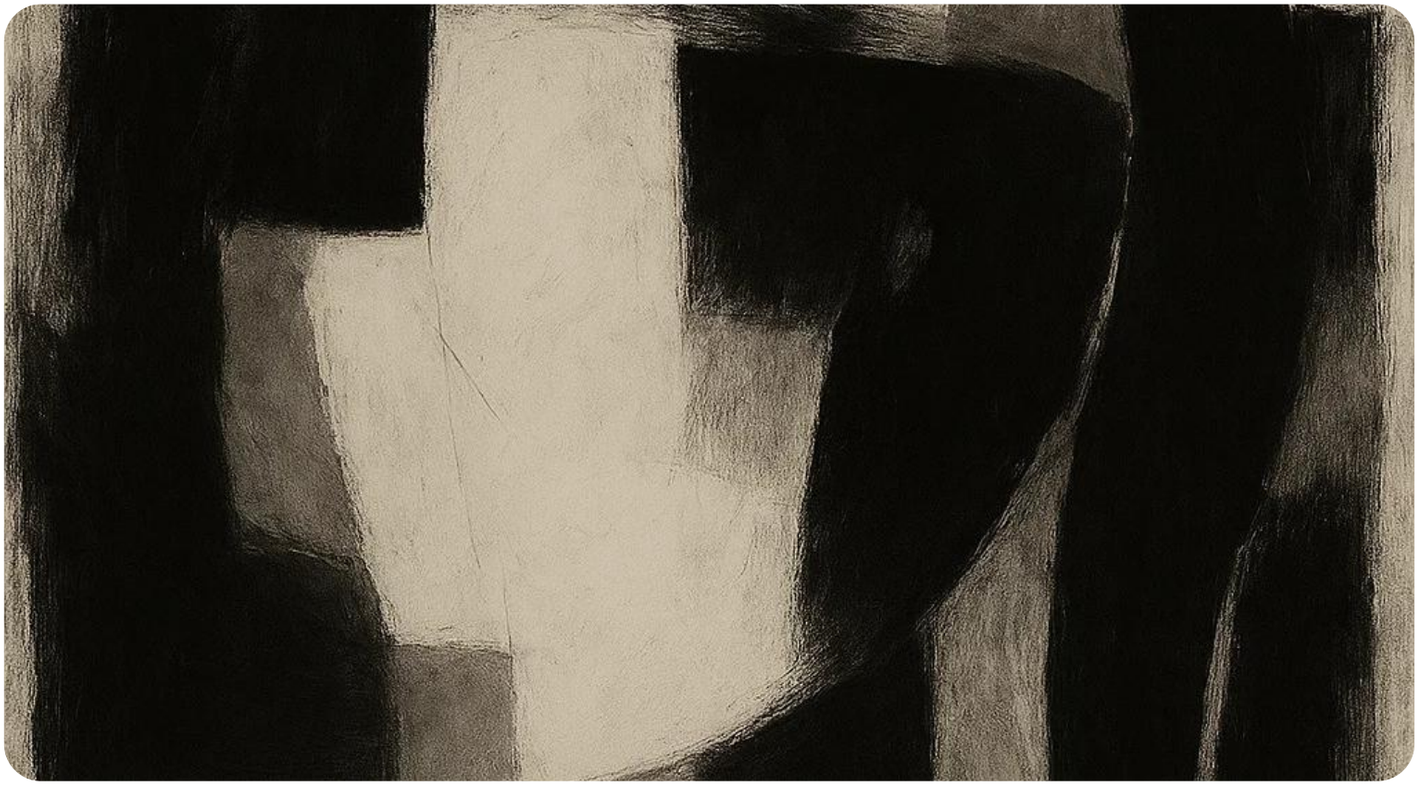

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

توصيات تربوية وإعلامية لكسر دوائر الابتزاز.

في ظل غياب حلول قانونية فعّالة، ومحدودية الاستجابة الأمنية في السياق اليمني، تصبح المسؤوليات التربوية والإعلامية أكثر إلحاحًا وأهمية. فمواجهة الابتزاز الإلكتروني لا تقتصر على المسارات القضائية، وتتطلب تغييرًا ثقافيًا عميقًا يطال أنماط التربية، وخطاب الإعلام، ومدى وعي المجتمع بخطورة هذه الجريمة وآثارها الممتدة.

1. إدماج التربية الرقمية في المناهج: ينبغي أن تُدرج مبادئ الوعي الرقمي، والأمان السيبراني، واحترام الخصوصية، ضمن المناهج التعليمية. هذا الإجراء يمثل استثمارًا طويل الأمد في بناء جيل أكثر قدرة على الحماية الذاتية والتعامل الواعي مع العالم الرقمي.
2. تدريب المربين والمرشدين: في ظل انعدام جهات متخصصة فعالة في الحماية الرقمية، يصبح المعلمون والمرشدون التربويون خط الدفاع الأول. يتطلب ذلك تأهيلهم معرفيًا ونفسيًا لكشف علامات الخطر، وتقديم الدعم دون إصدار أحكام أخلاقية على الضحايا.
3. إنتاج محتوى توعوي بديل: وسائل الإعلام التقليدية، بما فيها المدارس والمنصات الرقمية، مطالبة بإنتاج محتوى موجه يحاكي واقع الفئات المستهدفة بلغة بسيطة، غير تجريمية، تركز على الوقاية والتمكين لا على اللوم.
4. كسر خطاب العار إعلاميًا وتربويًا: يجب مراجعة الخطابات السائدة التي تُحمّل الضحية مسؤولية الجريمة، وتُشرعن سلوك المبتز تحت غطاء "الأخلاق". تفكيك هذه السرديات يبدأ من الإعلام التربوي مرورًا بالأسرة، ويشكّل خطوة محورية نحو مناخ أكثر عدلًا وإنصافًا.
5. حملات مجتمعية تقودها مبادرات شبابية: في ظل ضعف البنى الرسمية، يمكن للمبادرات الشبابية أن تملأ الفراغ عبر حملات رقمية توعوية، ورش عمل، ونقاشات مفتوحة، تسهم في خلق وعي نقدي وتعزز ثقافة المساندة.
6. شراكات بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني: حتى في ظل هشاشة الدولة، يمكن للمؤسسات التعليمية أن تتعاون مع منظمات مدنية فاعلة لإقامة أنشطة وقائية، وتوفير خطوط مساندة غير رسمية للضحايا، أو نقاط استشارة نفسية وأسرية.

7. إعلام مسؤول لا يعيد إنتاج الانتهاك: التغطيات الإعلامية للابتزاز الإلكتروني غالبًا ما تنطوي على انتهاك إضافي لخصوصية الضحايا، أو إعادة ترويج لمحتوى جارح. على الإعلام أن يتحمل مسؤوليته في تعزيز خطاب داعم، يقدم المعلومة دون تهويل، ويحترم كرامة الضحية.

8. رسائل توعوية موجهة للأسر: من المهم إيصال رسائل إعلامية تربوية إلى الأهالي، تشرح مخاطر التشدد أو الرقابة المفرطة، وتدعو إلى بناء جسور من الثقة والحوار مع الأبناء، باعتبار ذلك من أدوات الوقاية الأهم في بيئة بلا حماية مؤسسية.

خلاصة: في بيئة تفتقر إلى مؤسسات حامية ومنظومة عدالة رقمية، تصبح التربية الواعية والإعلام المسؤول أدوات إنقاذ. ليست هذه بدائل كاملة، لكنها جبهات مقاومة حقيقية يمكن من خلالها تقليص الضرر، وكسر حلقة الصمت واللوم، وتوفير ما يشبه الأمان في فضاء بات مكشوفًا وخطرًا.

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

توصيات تقنية لتطوير أدوات محلية للحماية.

في ظل تصاعد التهديدات الرقمية، وضعف الاستجابات الأمنية المؤسسية في اليمن، تظهر الحاجة الملحّة إلى تطوير حلول تقنية محلية تراعي السياق الثقافي والاجتماعي، وتوفر للفئات المستهدفة وسائل حماية فعالة وقابلة للوصول. لا يكفي الاعتماد على أدوات أجنبية لا تُراعي الخصوصيات المحلية أو تفتقر للغة العربية، ولا بد من تفكير تقني مستقل يدمج البُعد الحقوقي بالأمان الرقمي. فيما يلي مجموعة من التوصيات التقنية العملية:

- تطوير تطبيقات محلية للبلاغات الرقمية: إنشاء تطبيقات آمنة تعمل على نظامي أندرويد وiOS، تسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن حالات الابتزاز والتهديد الإلكتروني بسرية تامة، وتربطهم بجهات دعم محلية (قانونية أو نفسية) أو منظمات مجتمع مدني متخصصة.
- توفير أدوات استعادة السيطرة على الحسابات: برمجة أدوات مساعدة تشرح للمستخدمين – باللغة العربية – خطوات استرجاع الحسابات المخترقة، وتقدّم دعما تقنيًا مبسطًا لغير المختصين في حالات فقدان السيطرة على البريد أو وسائل التواصل.
- إنتاج إضافات (Extensions) للمتصفحات: تصميم إضافات مخصصة لمتصفحات الإنترنت (مثل كروم وفايرفوكس) تقدّم تحذيرات ذكية عند محاولة رفع صور حساسة أو عند الدخول إلى روابط مشبوهة. يمكن تفعيل هذه الإضافات تلقائيًا عند استخدام الأجهزة المشتركة أو العامة.
- منصات توعوية رقمية تفاعلية: بناء مواقع أو تطبيقات تعليمية تحتوي على محاكاة تفاعلية (Simulations) توضح سيناريوهات الابتزاز وأساليب التلاعب الرقمية، وتدرّب المستخدمين على ردود فعل صحيحة من خلال الألعاب التعليمية أو نماذج الأسئلة والأجوبة.
- دعم تطوير أدوات مفتوحة المصدر: تشجيع المبرمجين اليمنيين على إنتاج أدوات مفتوحة المصدر للأمان الرقمي، مثل مولّدات كلمات مرور قوية، أدوات تشفير الملفات، أو خدمات تخزين سحابية مؤقتة مشفرة باللغة العربية وبواجهات استخدام مبسطة.

- إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي: استكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي في التعرف على أنماط الابتزاز أو الرسائل الخطرة، وتدريب خوارزميات محلية على التعامل مع البيانات الرقمية اليمنية (اللغة، الأسلوب، التعبيرات) لرصد التهديدات مبكرًا.
- شراكات بين الجامعات والمجتمع المدني: تشجيع كليات الحاسوب ونظم المعلومات في الجامعات اليمنية على تنفيذ مشاريع تخرج أو أبحاث تطبيقية تخدم قضايا الحماية الرقمية، بالتعاون مع منظمات حقوقية ومراكز تدريب مهتمة بالسلامة الرقمية.
- نشر حزم أدوات جاهزة للاستخدام: إعداد وتجميع حزم أدوات (toolkits) تحتوي على أهم التطبيقات المجانية والموثوقة لحماية الهوية الرقمية، مصممة خصيصًا للمستخدم اليمني، ويمكن توزيعها على شكل USB أو روابط تحميل مباشرة.
- تعزيز حضور اللغة العربية في الأدوات العالمية: المساهمة في تعريب وتوطين أدوات الحماية الرقمية العالمية من خلال مبادرات تطوعية، لتسهيل استخدامها من قبل غير الناطقين بالإنجليزية، وتوفير شروحات تعليمية بلغات محلية (كاللغة العربية باللهجة اليمنية).
- إنشاء مركز استجابة رقمية طارئ: حتى لو كان غير رسمي أو تابع لمنظمة مجتمع مدني، يمكن إنشاء مركز مصغر يقدّم استشارات تقنية فورية للضحايا، ويوجههم إلى خطوات حماية عاجلة، ضمن آلية تحفظ الخصوصية وتراعي سلامة المستخدمين.

ختامًا: التكنولوجيا لا تُقدَّم كحلّ سحري، لكنها أداة أساسية في مقاومة الانتهاك الرقمي حين تُطوّر محليًا، وتُصمَّم من الواقع ولأجله. الاستثمار في أدوات الحماية الرقمية ضرورة حقوقية في سياق هش، يعاني من ضعف العدالة وفجوة الحماية.

نحو بناء بيئة رقمية آمنة تدعم السلام الرقمي.

في سياق متسارع من التحوّلات الرقمية والانكشاف المتزايد للمجتمعات عبر الإنترنت، يغدو الحديث مطلبًا إنسانيًا وأخلاقيًا. البيئة الرقمية هي امتداد لحياة الأفراد، وفضاء تتداخل فيه الخصوصية مع التعبير، والعلاقات الشخصية مع المجال العام، والسلطة مع الحقوق. وفي اليمن، حيث تتقاطع الهشاشة الأمنية مع التحولات المجتمعية والثقافية، تتضاعف الحاجة إلى مشروع وطني لحماية الفضاء الرقمي، والدفع باتجاه تعزيزه كمساحة للسلام، لا ساحة للترويع والسيطرة والابتزاز. تحقيق بيئة رقمية آمنة يتطلّب تدخلًا على مستويات متعددة:

- على المستوى الحقوقي والقانوني: من الضروري مراجعة التشريعات المتعلقة بالجرائم والعقوبات، بما يضمن التوازن بين حماية الأفراد وحرية التعبير. كما يجب إقرار قوانين واضحة لحماية البيانات الشخصية، وتجريم الابتزاز الرقمي بنصوص محددة لا تجرّم الضحية، بل تحمّل الفاعل وحده المسؤولية.
- على المستوى التربوي والثقافي: ينبغي إدماج التربية الرقمية في المناهج المدرسية والجامعية، ليس كمادة تقنية فحسب، بل كمدخل لفهم الحقوق والواجبات في الفضاء الرقمي، وتعزيز ثقافة الاحترام والخصوصية وعدم الوصم، وتفكيك خطاب العار الذي يضاعف أذى الضحايا.
- على المستوى التقني والبنيوي: لا بد من الاستثمار في بنية تحتية رقمية تراعي الأمان، وتوفير أدوات محلية تسهّل الحماية الرقمية، خصوصًا للمجموعات المعرّضة للابتزاز. كما يُفترض تشجيع المطورين والمبرمجين اليمنيين على تصميم حلول تقنية تستجيب للتحديات الواقعية.
- على مستوى الإعلام والمجتمع المدني: المطلوب من الإعلام المحلي أن يتخلى عن خطاب الإثارة واللوم في تغطية قضايا الابتزاز، ويتبنى خطابًا واعيًا وإنسانيًا يركز على الحقوق والحماية. أما منظمات المجتمع المدني، فعليها قيادة حملات توعية، وتوفير خطوط مساعدة ودعم فني ونفسي حقيقي.
- على المستوى العائلي والاجتماعي: البيئة الرقمية الآمنة تبدأ من الأسرة والمدرسة، حين تتحول الرقابة إلى حوار، والخوف إلى دعم. لا يمكن بناء فضاء رقمي صحي دون إعادة تعريف علاقة الأهل بأبنائهم في هذا المجال، وتفكيك ثنائية "المراقبة/الطاعة" لصالح "الثقة/الحماية".

نحن بحاجة إلى رؤية جماعية تتجاوز الحلول الفردية المؤقتة. بناء بيئة رقمية آمنة لا يحدث بالصدفة، بل بالتصميم والإرادة السياسية والمجتمعية. والسلام الرقمي لا يعني غياب الخطر، بل يعني توفر أدوات عادلة لحماية الأفراد، وتمكينهم من استخدام التقنية دون خوف، ودون أن تتحول هذه الوسائل إلى أدوات إذلال أو انتقام.

إن المستقبل الرقمي في اليمن لا يُبنى فقط بالتقنيات، بل بالوعي، والتشريع، والتعليم، والتضامن. ومن هنا، فإن مشروع "تعزيز السلام الرقمي" ليس مجرد مبادرة رقمية، بل مساهمة في إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا، على أسس تحترم الكرامة والحرية والحق في الأمان.

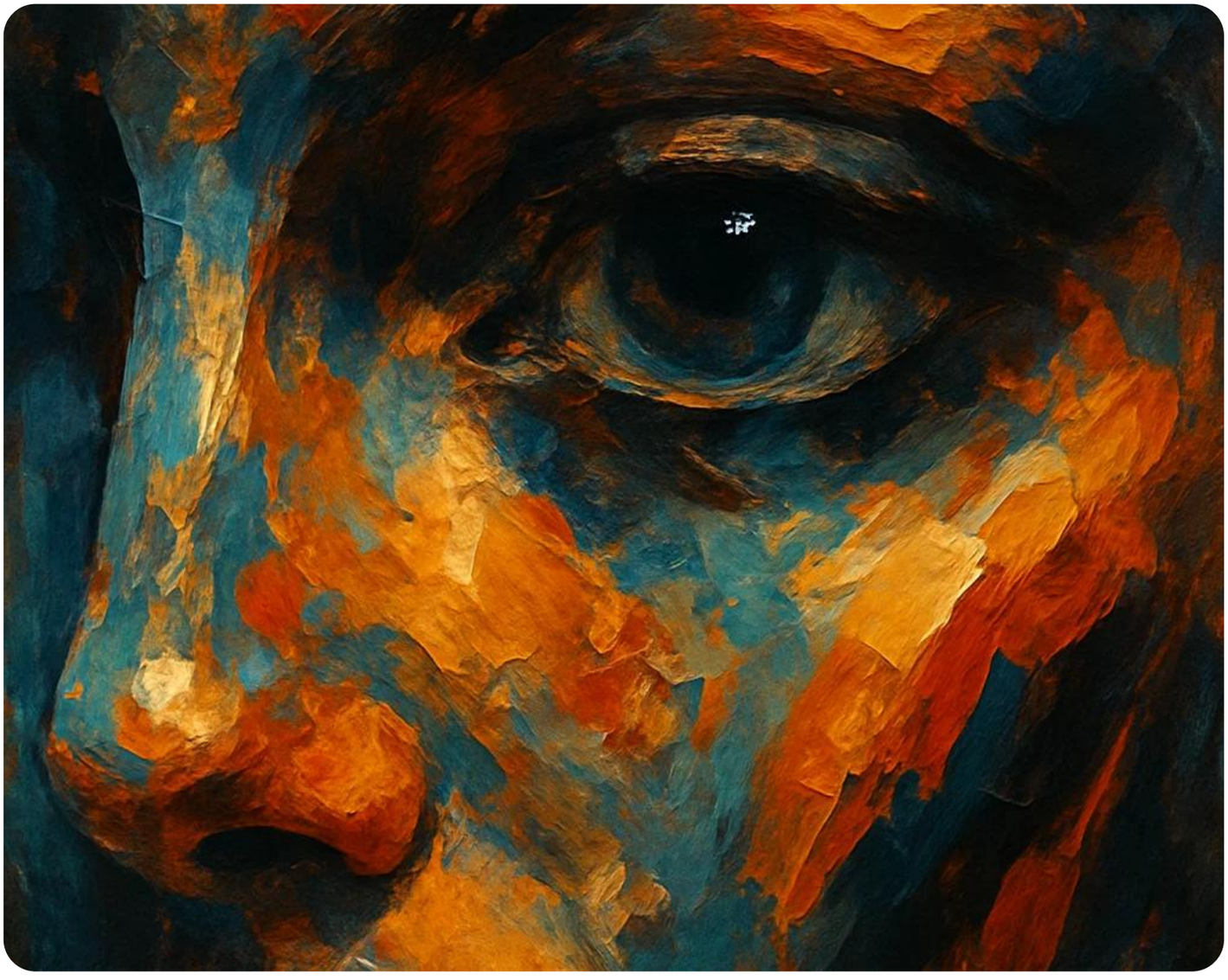

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

نحو بناء بيئة رقمية آمنة تدعم السلام الرقمي.

في سياق متسارع من التحوّلات الرقمية والانكشاف المتزايد للمجتمعات عبر الإنترنت، يغدو الحديث عن بيئة رقمية آمنة ليس ترفًا فكريًا، بل مطلبًا إنسانيًا وأخلاقيًا. البيئة الرقمية ليست فقط مجموعة من الأجهزة والمنصات، بل هي امتداد لحياة الأفراد، وفضاء تتداخل فيه الخصوصية مع التعبير، والعلاقات الشخصية مع المجال العام، والسلطة مع الحقوق. وفي اليمن، حيث تتقاطع الهشاشة الأمنية مع التحولات المجتمعية والثقافية، تتضاعف الحاجة إلى مشروع وطني لحماية الفضاء الرقمي، والدفع باتجاه تعزيزه كمساحة للسلام، لا ساحة للترويع والسيطرة والابتزاز. تحقيق بيئة رقمية آمنة يتطلّب تدخلًا على مستويات متعددة:

- على المستوى الحقوقي والقانوني: لا يوجد تشريعات متعلقة بالجرائم الإلكترونية لكي نضمن التوازن بين حماية الأفراد وحرية التعبير. فيجب المطالبة إقرار قوانين واضحة لحماية البيانات الشخصية، وتجريم الابتزاز الرقمي بنصوص محددة لا تجرّم الضحية، بل تحمّل الفاعل وحده المسؤولية.
- على المستوى التربوي والثقافي: ينبغي إدماج التربية الرقمية في المناهج المدرسية والجامعية، ليس كمادة تقنية فحسب، بل كمدخل لفهم الحقوق والواجبات في الفضاء الرقمي، وتعزيز ثقافة الاحترام والخصوصية وعدم الوصم، وتفكيك خطاب العار الذي يضاعف أذى الضحايا.
- على المستوى التقني والبنيوي: لا بد من الاستثمار في بنية تحتية رقمية تراعي الأمان، وتوفير أدوات محلية تسهّل الحماية الرقمية، خصوصًا للمجموعات المعرّضة للابتزاز. كما يُفترض تشجيع المطورين والمبرمجين اليمنيين على تصميم حلول تقنية تستجيب للتحديات الواقعية.
- على مستوى الإعلام والمجتمع المدني: المطلوب من الإعلام المحلي أن يتخلى عن خطاب الإثارة واللوم في تغطية قضايا الابتزاز، ويتبنى خطابًا واعيًا وإنسانيًا يركز على الحقوق والحماية. أما منظمات المجتمع المدني، فعليها قيادة حملات توعية، وتوفير خطوط مساعدة ودعم فني ونفسي حقيقي.
- على المستوى العائلي والاجتماعي: البيئة الرقمية الآمنة تبدأ من الأسرة والمدرسة، حين تتحول الرقابة إلى حوار، والخوف إلى دعم. لا يمكن بناء فضاء رقمي صحي دون إعادة تعريف علاقة الأهل بأبنائهم في هذا المجال، وتفكيك ثنائية "المراقبة/الطاعة" لصالح "الثقة/الحماية".

حوار مع حلمي غالب، مقدم بودوكاست عنب.

في سياق إنتاج هذا الملف، وضمن سعي "مركز جدل للسلام" لتوثيق الخبرات المحلية الفاعلة في تعزيز الوعي الرقمي ومكافحة الجريمة الإلكترونية، كان من الضروري الانفتاح على منصات إعلامية بديلة شكلت رافعة للخطاب المدني النقدي، وخاصة تلك التي تستهدف جمهورًا يمنيًا واسعًا بلغة معاصرة ومحتوى مؤثر.

يأتي بودكاست "عنب" كواحد من أبرز هذه المبادرات السمعية المستقلة التي اشتبكت مع قضايا رقمية حساسة، وطرحت موضوعات متعلقة بالخصوصية، العنف الإلكتروني، والابتزاز الرقمي، خصوصًا في السياق اليمني المتداخل بين هشاشة البنية الرقمية وسلطة الأعراف الاجتماعية. وقد استطاع البودكاست عبر حلقاته أن يلامس بعمق تجارب فردية، ويعيد طرحها ضمن أطر حقوقية وإنسانية، وبنبرة تتجنب التهويل أو الوصم.

نلتقي بحلمي غالب، للحديث عن تجربة البودكاست في تغطية قضايا الابتزاز الرقمي والوعي الرقمي المجتمعي. يتيح لنا هذا الحوار استكشاف خلفيات العمل، التحديات التحريرية والإنتاجية، والتطلعات المستقبلية لبناء محتوى إعلامي يعزز من السلام الرقمي في اليمن، ويعيد تموضع الضحية كمركز للعدالة لا كموضوع للوصم.

حلمي غالب، مهندس اتصالات وطالب ماجستير في التكنولوجيا المالية وتقنية البلوكتشين وهي طريقة لحفظ البيانات والمعاملات بشكل آمن وواضح، بحيث لا يمكن تغييرها أو التلاعب فيها.

- أولاً: عنب بودوكاست:

– ما هو عنب؟

عنب بودكاست منصة بودكاست موجه للمستمعين المهتمين بالتكنولوجيا، الأمن الرقمي، الحقوق الرقمية وريادة الأعمال المجتمعية، نسعى لتبسيط المفاهيم التقنية وتزويد المستمعين بنصائح في الحماية الرقمية والرقمنة.

– من دور حلمي في بودوكاست عنب؟

شريك مؤسس.

- ثانياً: خلفية عنب وأهدافه التحريرية:

– كيف تبلورت فكرة بودكاست "عنب"، وما الدوافع التي قادتكم إلى تخصيص حلقات تتناول قضايا مثل الابتزاز الإلكتروني والخصوصية الرقمية في اليمن؟

بدأت الفكرة من تغريدة على منصة اكس (تويتر سابقاً)، إحداهن غردت متسأله هل يوجد بودكاست يمني! صديقي وشريكي في منصة عنب (فادي الأسودي) أشار لي ثم اجتمعنا وبلورنا الفكرة. ولأنني وصديقي فادي نحاول إثراء المحتوى العربي التقني بعدة مبادرات سابقة قادنا الموضوع لإنشاء منصة عنب وفكرتها تقنية بحته لأولئك المستمعين غير التقنيين!

– كيف يتم اختيار الموضوعات وضيوف الحلقات بحيث تعكس توجهات البودكاست في مجالات التكنولوجيا والأمن الرقمي؟ وكيف تساهم شراكة عنب مع منظمة YODET في تشكيل هذه الرؤية التحريرية؟

اختيار الموضوعات يعتمد على اخر آلتحديثات والموضوعات في السلامة الرقمية، نبحث عن المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي لنقدم فيها النصائح والتنبيهات. يعد عنب منصة مدعومة من YODET ولها نفس الرسالة في مواضيع السلامة الرقمية وحقوق المستخدمين.

– ما هي فئات الجمهور المستهدفة (مثل الشباب، المهتمون بالتكنولوجيا، النساء) وكيف تم تصميم محتوى البودكاست ليناسب هذه الفئات؟

عنب يستهدف كافة الفئات والمهتمين بالمحتوى الصوتي خصوصاً المغرمون بالتكنولوجيا وتحديثاتها.

- ثالثاً: التفاعل المجتمعي مع قضايا الخصوصية والابتزاز:

– إذ تبرز الدراسات ازدياد حالات الابتزاز الإلكتروني واستهداف النساء في اليمن كما جاء في (arab-reform.netecdhr.org)، كيف تقيمون مستوى وعي المجتمع اليمني بقضايا الخصوصية والابتزاز الرقمي؟

نعاني في اليمن من أمية رقمية شديدة، نحن لانتكلم هنا عن الوعي بخصوصية البيانات وكيفية التعامل معها، نحن نتحدث عن استخدام التكنولوجيا بشكل عام. بالتالي، هذا يزيد من قضايا الجرائم الإلكترونية إحداها الابتزاز الرقمي. لذلك نحن بحاجة ملحة لتعزيز التثقيف الرقمي والبودكاست إحدى هذه الوسائل.

– كيف يتفاعل جمهور بودكاست عنب مع موضوعات الخصوصية والأمن الرقمي؛ هل تلحظون استفسارات أو شهادات شخصية من المستمعين تُعكس مدى فهمهم لهذه القضايا؟

يبدو أننا نعاني من عدد المستمعين لبودكاست عنب من اليمن، معظم المستمعين من خارج اليمن. تقنية البودكاست يبدو أنها في مرحلة مبكرة وقليل جداً من المستمعين من داخل اليمن، لذلك لا نلاحظ أي ردود فعل من جمهور عنب في اليمن.

– هل لاحظتم فروقًا في استجابة المستمعين بين الجنسين تجاه موضوعات التحرش والابتزاز الرقمي؟ وكيف يتجلى ذلك في النقاشات التي تديرونها؟

للأسف لايوجد بسبب قلة المستمعين من اليمن، لكن كمية القضايا التي تأتي إلى المساعد الرقمي بهذا الخصوص كبيرة.

– في "المساعد الرقمي – مركز المساعدة للسلامة الرقمية" أشرتُم إلى صفحة دعم ضحايا الاختراق والابتزاز على فيسبوك، كما رأينا في موقعكم الرسمي (enabpodcast.com). كيف ساهمت هذه الإشارة العملية في توجيه المستمعين نحو مصادر مساعدة حقيقية، ومدى تفاعل الجمهور معها؟

نعم كانت إحدى الحلقات تشير الى المساعد الرقمي التابع لـ YODET، بالتأكيد زادت عدد الحالات التي تصل لفريق المساعدة الرقمية في الأمن الرقمي، لكن معظم هذه الحالات ليست بحاجة الى معالجة تقنية بقدر ماهي بحاجة الى مساعدات نفسية وقانونية تقدم من الدولة لضحايا الجرائم الإلكترونية، أبرزها إصدار قانون الجرائم الإلكترونية ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

- رابعاً: الصعوبات التي تواجه التوعية الرقمية في اليمن:

– نظرًا للأزمة الإنسانية المستمرة في اليمن وتداعياتها على البنية التحتية الرقمية، ما أبرز التحديات التقنية واللوجستية التي تواجه حملات التوعية الأمنية وإنتاج حلقات البودكاست؟

الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وضعف الإنترنت وعدم وصوله لبعض المناطق يقلل من عدد المستمعين للبودكاست ويقلل من وصول هذه الحملات للفئات المستهدفة،

كما أن ارتفاع تكلفة الإنترنت والأجهزة الخاصة بالبودكاست تعيق عملية إنتاج الحلقات. ومنصات مثل عنب بودكاست تعمل ضمن التمويل الذاتي والبسيط وبالتالي غياب جهات حاضنة وراعية لمثل هذه المنصات الرقمية يقلل من فرص النمو في هذا المجال.

– كيف تتعاملون مع تفاوت معدلات وصول الإنترنت والبنية التقنية بين المدن والريف؟ وما الاستراتيجيات التي تعتمدونها لضمان وصول الرسائل الرقمية لكافة الفئات رغم هذا التباين؟

في المدن الرئيسية يوجد اتصال ووعي جيد، بينما في المناطق الريفية يكون الاتصال معدوم أو ضعيف بالتالي لايوجد مستمعين. عملنا من قبل مع بعض قنوات الراديو المحلي لبث بعض هذه الحلقات من ضمنها يمن تايمز. ربما نقوم لاحقاً هذا العام من بث هذه الحلقات عبر قنوات الراديو المحلي في المدن والمناطق البعيدة وهي تقنية جيدة للوصول لهذه المناطق غير المتصلة وربما تخصيص بعض الحلقات التي تتناسب مع الوعي والمستوى الثقافي لدى هذه المجتمعات.

– ما هي آثار الأمية الرقمية (digital illiteracy) على جهود التوعية التي تقدمونها، خاصةً في المناطق المهمشة؟ وقد أشير إلى أن العديد من النساء في اليمن يواجهن مستوى عالٍ من الأمية الرقمية الرقميّة، فكيف تواجهون هذا التحدي في محتوى البودوكاست؟

يمكن ملاحظة هذه الاثار في كل جوانب الرقمنة والتحولات الرقمية، وإحدى هذه المجالات التي يمكن ملاحظة الأمية الرقمية فيها هي البودكاست، حيث يعد البودكاست تقنية رقمية تعرف في الأماكن ذات المستوى الثقافي العالي ويسمى عادةً مستمعي البودكاست (بالعميقين). لكن في البيئات ذات الثقافة المتدنية لاتعرف هذه التقنيات ويمكن ملاحظة الأمية الرقمية بمحدودية الاتصال بالإنترنت وتنفيذ بعض المهام الملحة مثل استخدام تطبيقات البنوك الرقمية حيث يجدون صعوبة كبيرة في تنفيذ هذه المهام وهنا تتجلى آثار الأمية الرقمية بشكل كبير.

– كيف يؤثر انقطاع الكهرباء وتدني جودة الإنترنت في كثير من المناطق على قدرتكم على بث البودكاست وإيصال الرسائل بكفاءة؟ وما الخطط التي اعتمدتموها لمواجهة هذه المعوقات؟

بالنسبة لنا الجمهور المستهدف هو الناطق بالعربية وهدفنا كان ومازال إثراء المحتوى العربي، لذلك معظم المستمعين ليسوا من اليمن ويرجع السبب للأمية الرقمية، انقطاع الكهرباء وتدني جودة الإنترنت.

- خامساً: دور الإعلام الرقمي في مناهضة العنف السيبراني:

– كيف يمكن لوسائل الإعلام الرقمي، مثل البودكاست وغيره من المحتويات على الإنترنت، أن تسهم في مناهضة العنف الإلكتروني وحماية الضحايا؟ بالنظر إلى توصيات منظمات حقوق الإنسان بزيادة الوعي الرقمي بين النساء، كيف تستخدمون منصتكم الإعلامية لدعم حملات مكافحة العنف السيبراني؟

وسائل الاعلام الرقمي أبرزها البودكاست مهمه جداً لحملات المناصرة لقضايا الابتزاز الرقمي والعنف وغيرها من الجرائم الإلكترونية، حيث يتيح البودكاست للأصوت المهمشة بالذات في المجتمعات المحافظة أن تروي مايحصل بدون خوف وبالتالي بدأ هذا النوع من القضايا تظهر للعلن بالرغم من وجودها مسبقاً لكن لم تتاح المساحة الآمنة للحديث حتى ظهر البودكاست وبدأ الناس يتحدثون في هذه المساحات الآمنه. كما أن الإعلام الرقمي لايخضع لنفس القيود التي تعاني منها الإذاعات والصحف على سبيل المثال، وبالتالي الحديث بحرية وبكلمات بسيطة.

– كيف تتابعون أثر حلقاتكم على النقاش المجتمعي حول الابتزاز والعنف الرقمي؟ وهل لديكم أمثلة على حملات أو مبادرات موازية أثرت بها مواضيعكم؟

نعم نحن نتابع عن كثب النقاش حول هذه القضايا، وأحياناً نحن نطرق الحديث حول بعض القضايا وهي بمثابة التنبيه عن وجود مشكلة يجب الحديث عنها، مثلاً تحدثنا مسبقاً عن خطر الاحتيال الرقمي والتسويق الشبكي وهي قضايا شائكة في المجتمع المحلي ويعاني منها الكثير من من فقدوا أموالهم بسبب الاشتراك مع هذه الشركات وكثفنا حديثنا عن ذلك تحت عنوان "لاتكن سمكة".

– هل تعاونتم مع مبادرات أخرى (مثل مبادرات نسوية أو حقوقية محلية) لتعزيز رسالتكم ضد العنف الرقمي؟ وكيف ترون فاعلية هذا التعاون، خاصّة في ضوء مبادرات مثل «Barcode» وYODET التي تساند النساء لمواجهة الجرائم الإلكترونية؟

كوننا جزء من YODET، نتعاون كثيراً مع شركاءها في هذه الحملات لتعزيز رسالتها حول الحقوق الرقمية لمستخدمي الإنترنت في اليمن مثل حق الوصول للإنترنت، وحق الخصوصية، وكذلك تعزيز قانون الجرائم الإلكترونية.

- سادساً: توصيات تقنية وثقافية وتربوية لبناء بيئة رقمية آمنة:

– ما الإجراءات التقنية البسيطة والفعّالة (مثل التوثيق بخطوتين، إدارة كلمات المرور المشددة) التي ينصح بها بودكاستكم لحماية المستخدمين من الاختراق والابتزاز؟ في حلقة "16 مليار كلمة مرور مخترقة" كما جاء في موقعكم الرسمي (enabpodcast.podbean.com) ناقشتُمْ خطوات حماية الحسابات، فما أهم التوصيات التقنية لتعزيز الخصوصية الرقمية الشخصية؟

أهم قاعدة في الأمان الرقمي، في الإنترنت لاتثق بأحد وماهو آمن اليوم قد لايكون آمن غداً. ربما سمعتم حلقتنا حول الـ 16 مليار كلمة مرور مسربة وربما لاحقاً عن مليارات الحسابات التي ستُخترق بسبب أن المستخدمين لازالوا يستخدمون كلمات المرور ذاتها، وعدم تفعيل المصادقة الثنائية. أيضاً هناك نوع جديد من كلمات المرور تسمى (Pass Key) وستجدونها ضمن إعدادات الأمان في معظم التطبيقات. حيث لن تحتاج لكلمة مرور للولوج إلى حسابك وإنما ستستخدم بصمة اليد أو الوجه أو العين للوصول لحسابك. بالإضافة إلى ذلك الانتباه من روابط التصيد الإحتيالي حيث تطورت هذه الأدوات بفعل الذكاء الاصطناعي وأصبح من الصعب التمييز بين ماهو حقيقي وماهو مزيف. كما أنّ النسخ الإحتياطي مهم وماهو مهم أيضاً أن تكون هذه النسخ الاحتياطية مشفرة.

– في ضوء تزايد الهجمات السيبرانية، ما الأدوات (مثل VPN، التشفير، برامج مكافحة الفيروسات) التي تروّجون لاستخدامها لتأمين الاتصالات؟ وكيف توازنون بين الإجراءات التقنية والتوعية الثقافية حول عادات الاستخدام الآمن (مثل عدم النقر على روابط مشبوهة)؟

لا نروج لأي تطبيقات معينة، فماهو آمن اليوم قد لايكون آمن غداً. بالتالي نحن نهتم بتغيير سلوكيات المستخدمين وجعل الأمان الرقمي ثقافة يومية روتينية، يقوم المستخدم بالشك بكل ماهو على الإنترنت. كثير من المحتوى على الإنترنت محتوى مفبرك ومزيف وكثير من هذه الحسابات غير حقيقية ويختبئ خلف الشاشات مجرمي الإنترنت. بالتالي يجب على كل فرد أن يكون لديه الوعي الكافي للتعامل مع هذه المنصات والتقنيات مالم فعدم استخدام الإنترنت خير وسيلة للحماية!

– ما الدور الثقافي والنفسي الذي تعتقدون أن تغيير العادات الرقمية يمكن أن يلعبه في مكافحة الجرائم الإلكترونية (كالتوعية بالخصوصية وإزالة وصمة العار عن الضحايا)؟ وكيف تناقشون هذه الجوانب في حلقاتكم؟

يلعب الأهل والمدرسة أكبر دور ثقافي للأمان الرقمي، أطفال اليوم ليس لديهم أميه رقمية، بل هم مواطنون رقميون بالفطرة ويتعاملون مع هذه التقنية بشكل ممتاز. لذلك واجب الأهل والمدرسة توفير الحماية لهم أثناء الإبحار على الإنترنت. إعطاء الثقة والأمان للأبناء بالذات البنات للتحدث حول مايواجهون من مخاطر أمر مهم بالتالي ستقل مثل هذه الجرائم مستقبلاً. نحن نتحدث حول هذه المواضيع ولدينا حلقات مخصصة عن التحدث مع الأطفال حول المخاطر الرقمية وكيف نضع ميثاق عائلي لاستخدام الإنترنت كإحدى الوسائل للتوعية بمخاطر الإنترنت.

– ما توصياتكم التربوية والمؤسساتية؛ مثلاً لضمان إدراج مفاهيم السلامة الرقمية في المناهج الدراسية أو برامج التدريب المهني؟ وكيف يمكن للمدارس والجامعات أن تساهم في تعزيز المناعة الرقمية للشباب والنساء؟

إدراج حصص تربوية في المدارس وضمن الخطط الدراسية حول الاستخدام الآمن للإنترنت، نقوم في YODET حالياً بهذا الدور في بعض المدارس حيث نوفر سلسلة من التدريبات والحصص التدريبية للأطفال والمراهقين حول استخدام الإنترنت بأمان وفعالية. هنا يأتي دور التغيير الثقافي حيث يصبح جزء من الحياة اليومية لا كرد فعل على الحوادث والخروقات.

- سابعاً: إدماج البودكاست في حملات التوعية المجتمعية:

– كيف تروّجون لبودكاست عنب ضمن حملات توعوية مجتمعية أوسع؟ مثلاً، هل شاركتم بمحتوى البودكاست في ورش عمل أو فعاليات مجتمعية خاصة بالأمن الرقمي؟

نعم نقوم بالمشاركة في ورش العمل والفعاليات المجتمعية التي تهتم بشأن المحتوى الصوتي بالإضافة إلى الوصول الرقمي لهذه المجتمعات.

– كيف يمكن لبودكاست عنب أن يساهم في دعم حملات منظمات حقوقية أو نسوية محلية؟ لقد ذكر تقرير أن مبادرات مثل Barcode وYODET تساعد النساء على مواجهة الجرائم الرقمية كما جاء في (themedialine.org)؛ فكيف ترون إمكانية انخراط بودكاست عنب في حملات مماثلة لتوعية المجتمع؟

يمكن للبودكاست دعم هذه الحملات عبر تسجيل حلقات متزامنة معها للوصول بشكل أكبر عبر التوعية بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها.

– هل لديكم خطط مستقبلية لتوسيع نمط المحتوى أو اللغات أو المنصات (مثل النشر على يوتيوب أو التعاون مع محطات إذاعية) لاستقطاب شرائح أوسع من المجتمع؟

نعم، لدينا خطة للوصول للمجتمع المحلي عبر الإذاعات المحلية، بالإضافة الى نشر المحتوى عبر التطبيقات المختلفة. لانحبذ النشر على يوتيوب، تقنية البودكاست مختلفة نوعاً ما على يوتيوب لذلك نفضل استخدام قنوات البودكاست الخاصة. بالإضافة إلى أن إنتاج حلقات لليوتيوب مكلفاً للغاية وبالتالي تضيع بساطة البودكاست.

- ثامناً: العنف الرقمي والابتزاز:

– من خلال متابعتكم وتجاربكم، ما مدى انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في اليمن؟

ربما تحدثنا كثيراً عن هذا الموضوع وأصبح مستهلكاً للغاية، مع ذلك مازالت هذه الظاهرة في تزايد مستمر والسبب يرجع إلى غياب القوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية، كما أن عدم ثقة الأهل بأبنائهم تزيد من عواقب هذه الظاهرة. تنتشر ظاهرة الابتزاز الرقمي بشكل كبير في اليمن، كانت الظاهرة موجودة من قبل ومن ثم انتقلت للعالم الرقمي وظهرت مؤخراً بسبب الحديث عنها عبر منصات التواصل الإجتماعي أو منصات البودكاست المختلفة.

– هل ترون أن الابتزاز الرقمي يُوجّه لفئات محددة أكثر من غيرها؟ ولماذا؟

ربما النساء أكثر عرضة لهذا النوع من الابتزاز والسبب يرجع إلى كون المجتمع اليمني محافظ وبالتالي ما يهم البنت هو سمعتها وهذا يجعل منها نقطة ضعف وهو ما يستغله الشخص المبتز بالضحية. كثير من النساء اللواتي يواجهن الإبتزاز الرقمي يقمن بعمل واحد فقط "عدم الخوف" وبكلمة بسيطة تحب تنشر إنشر، هذا يساوي الابتزاز بالصفر أو مانقوم به بشكل تقني هو حذف أي وسيلة اتصال بين الضحية والمبتز وبالتالي مساواة الإبتزاز بالصفر.

– كيف يتعامل المجتمع اليمني عادة مع الضحايا الرقميين، وخاصة الفتيات؟

يتعامل المجتمع معها كأنها هي من جلبت العار وهي من فتحت الباب على نفسها، وما يجعلها ضحية بالأساس الخوف من أهلها او نظرة المجتمع. بالتالي انعدام مساحة الأمان والثقة مايجعلها بحاجة ماسة للمساعدة النفسية. كما أن غياب القوانين وطرق التبليغ والخوف من المجتمع يزيد بشكل كبير من انتشار هذه الظاهرة. لذلك يبقى الجاني بدون محاسبة ويكرر جريمته مع أخرى وتبقى الضحية متعبة نفسياً إنَّ لم يصبها أذى من الأهل أو المجتمع.

- تاسعاً: الإعلام الرقمي وتغيير السردية:

– ما الدور الذي يلعبه بودكاست عنب في كسر خطاب العار حول ضحايا الجرائم الرقمية؟

في عنب نقوم بتوضيح المفاهيم وإيصال رسائل الفئات المهمشة مثل ضحايا الابتزاز والتي لاتستطيع الحديث بسبب خوف المجتمع ووصمة العار. كثير من الأهل بدأ يتقبل أن العالم الرقمي مثله مثل العالم التقليدي تزيد فيه نسبة الجرائم وبكثير من الحالات لايكون ذنب الضحية سوى أنها ليس لديها الوعي الكامل بالاستخدام الآمن للانترنت.

– هل تعرّضتم في البودكاست لضغوط أو مقاومة مجتمعية بسبب تناول مواضيع حساسة مثل الخصوصية أو الابتزاز؟

لا، المواضيع التي نقوم بالحديث عنها تقنية ونتحدث عنها ونشرحها من ناحية تقنية كيف تحدث، وكيف يمكن معالجتها.

- عاشراً: التثقيف الرقمي وتمكين المستخدمين:

– برأيكم، ما الفجوات المعرفية الرقمية الأكبر لدى المستخدم اليمني؟

يمكن تلخيص هذه الفجوات بفجوة معرفية بمفاهيم مثل إعدادات الخصوصية والأمان، المصادقة الثنائية، غياب الوعي بالبصمة الرقمية وإن ماينشر اليوم قد يستخدم ضدك غداً، كذلك الجهل بأساليب الاحتيال الرقمي وطرق التحقق من المحتوى الحقيقي من المزيف، ومايزيد الطين بلة: هو غياب التوجيه التربوي والحوارات المفتوحة بين الأهل والأطفال حول مخاطر الإنترنت ومايمكن عمله في حال حصول مثل هذه المخاطر.

- حادي عشر: الأمل والمسؤولية المستقبلية:

– هل تلاحظون تغيّراً تدريجيًا في وعي الجمهور اليمني تجاه قضايا الأمن الرقمي؟

نعم هناك تغير كبير بسبب الحملات الأخيرة من جهات مختلفة عن قضايا الأمان الرقمي والتدريبات.

– ما أبرز قصص التأثير أو التحول التي مررتم بها في بودكاست عنب حول هذا الموضوع؟

تأتي لنا بعض ردود الفعل الإيجابية عن بعض الحلقات التي تناقش بعض القضايا.

– كيف يمكن للمبادرات المجتمعية أو الإعلامية أن تعزز السلام الرقمي في اليمن؟

كثرة الحديث احياناً عن بعض المواضيع يحولها من عيب اجتماعي إلى موضوع قابل للنقاش وهذا ما تفعله المبادرات المجتمعية مثل البودكاست.

– ما الذي ينقص اليمن ليبني بيئة رقمية آمنة وشاملة للجميع؟

ينقصنا الكثير ابتداءً بالبنية التحتية وليس انتهاءً بالوعي الثقافي.

– ما رسالتك الأخيرة للفتيات، للأهالي، ولصناع القرار في ما يخص الخصوصية الرقمية ووقف الابتزاز؟

كما نقولها دائماً، يجب على الأهل مناقشة أطفالهم بمخاطر الانترنت وزرع الثقة بالنفس وبالعائلة كونها الملتجأ الوحيد بالذات للفتيات عند مواجهة المشاكل والجرائم الرقمية. ربما وضع ميثاق عائلي لاستخدام الإنترنت أمر مهم للغاية. بالنسبة للفتيات يجب العلم بأن الأسرة دائماً تتفهم وهي الملاذ لأي مشكلة، تحدثوا إلى أهاليكم عن كل ما تواجهوه. بالنسبة لصناع القرار، تعزيز قانون الجرائم الإلكترونية وإصدار قوانين تحد من جرائم الانترنت أمر مهم للغاية، معظم الجرائم حالياً متصلة بالإنترنت بشكل أو بآخر ووجود قانون رادع أمر مهم للغاية.

ختام: من الخوف إلى السلام، ومن الصمت إلى التمكين.

يمثل الابتزاز الإلكتروني إحدى أخطر صور العنف الرقمي التي تواجه المستخدمين في اليمن، لا سيما الفتيات والشباب ضمن سياق اجتماعي هش، ومناخ قانوني غير مكتمل، وبنية رقمية مفتقرة للحماية. وقد كشف هذا، من خلال تحليل الظاهرة على المستويات التقنية والثقافية والقانونية، عن أن جذور الابتزاز لا تقتصر على الأفعال الفردية للمبتزين، بل تمتد إلى خطاب العار المجتمعي، وإلى غياب سياسات حماية، وإلى ضعف التمكين الرقمي في المؤسسات التعليمية والإعلامية.

التحرك نحو بيئة رقمية أكثر أمانًا وعدالة لا يمكن أن يتحقق عبر التوعية الفردية فقط، بل يتطلب تدخلًا متعدّد المستويات: على الدولة أن تُعيد النظر في تشريعاتها وآليات إنفاذ القانون؛ وعلى الأسرة أن تنتقل من نموذج الرقابة إلى نموذج الحوار؛ وعلى المؤسسات التربوية أن تدمج التربية الرقمية في مناهجها؛ وعلى الإعلام أن يعيد صياغة خطابه بعيدًا عن التنميط والتجريم الأخلاقي للضحايا.

لقد حاول هذا الملف تقديم أدوات معرفية وعملية تُسهم في بناء وعي رقمي وقائي، وتعزّز قدرات الأفراد، خاصة الفئات المستضعفة، على التعامل مع التهديدات الرقمية من موقع فاعل لا من موقع مفعول به. كما ركّز على ضرورة كسر دوائر الصمت والخوف، والتأسيس لثقافة جديدة تحترم الخصوصية وتناهض العنف الرقمي بكافة أشكاله.

إنّ الانتقال من الخوف إلى السلام الرقمي، ومن الصمت إلى التمكين، ليس مسارًا فرديًا، بل مشروعًا جماعيًا يتطلب شراكة متعددة الأطراف، قائمة على المعرفة، والمساءلة، والعدالة الرقمية.

برنامج تعزيز السلام الرقمي.

مركز جدل للسلام.

تأثيرات الحرب على الأفراد والمجتمعات.

محمد سند

قبل الخوض المباشر في تأثيرات الحرب على الأفراد والمجتمعات، لنأخذ لحظة نتأمل الفكرة الجذرية والإفتراض الأساسي، بعيدًا عن تيارات التاريخ ومسار تطوره.

لعل الحرب هي التجلي العاري لأشرّ ما في الإنسان من نزعات. إن فكرة الحرب بحد ذاتها مقيتة، لأنها تعني انسداد الأفق البشري وغياب الحلول. إلى جانب نتائجها التدميرية، فإن كيانها مهين للإنسان، إذ يكشف عن بدائيته وهيجانه، ويتجاهل ملكة الحوار، وينحاز إلى الخيار الأكثر تدميرًا، وهو دليل على قصور مزمن في الوعي والإرادة البشرية.

ولذوي الفكر والشعور بالمسؤولية تجاه البشرية، يجب أن يناهضوا الحرب دومًا، ويظل السلام أملهم ومناهم.

يجب أن يكون السلام الحلم البشري الدائم، فطالما توجد فرصة للحوار والتفاهم، يظل السلام ممكنًا وخيارًا قائمًا. هذا ليس وهمًا مثاليًا أو أحلام يقظة، بل هو تذكير بأهم مبدأ ينبغي أن يُكرّس له الجهد الفكري والروحي للبشر، فكل طاقاتنا الروحية من فن وأدب وفكر يجب أن تظل بوصلتها السلام.

بالطبع، الحرب كأكبر جرم بشري ارتُكب، لا بد من التذكير أن لها أسبابًا متنوعة بحسب سياق حدوثها. هناك حروب الأقوياء على الضعفاء، وهناك حروب المتكافئين. ولعل أهم أسباب الأخيرة هو سوء تقدير الموقف لدى البشر، فلو كان هناك منذ البداية تقدير لعواقبها وآثارها، لكان الإقدام عليها أقل وتيرة ربما، وعمى الوعي والبصيرة عن الطرق الأسهل لحل النزاعات كالحوار والتفاهم.

أما الحروب غير المتكافئة، فهي النوع الأكثر بشاعة وقبحًا، وهي نزوع للتسلط والطمع بالسيطرة على الآخرين أو الأنانية... بوعي أو دون وعي، تشعر أن الاستقواء اعتداء على مبدأ الحياة. القوة حينما تتمادى على مبادئ العيش المشترك والحق الإنساني الخاص، كأنها تتجبر على كل شيء وتفرض ذاتها فقط بكل بجاحة. الحق الخاص حق عام، في النهاية العام هو مجموع الخاص.

يصبح ضحايا هذه الأحداث، هم كل الحالمين، كل الذين يحبون الحياة ويجلونها. كل الذين كانوا على أمل أن يعيشوا عمرًا طيبًا وأن يتجاوزوا محن الحياة التي أدنى منها، محن الحياة التي تتعلق بطرقها ومقتنياتها.

هؤلاء الذين قرروا اقتفاء الخير والعيش في حياة طيبة، وإن لم تكن طويلة، بالمحبة والسلام.

يتحول البحث عن المعنى إلى شعور داخلي عميق يقض المضجع وينغص كل شيء، وكل فرصة ومناسبة عادية للبهجة والحياة بشكل طبيعي.

يصاحب كل مجزرة قلق مريع، وأحاسيس هائلة بالذنب والتقصير، ممزوجة بشعور الخذلان.

كما أن من آثار الحروب النفسية اليأس الذي يلوح في الكون، والشعور المرير بتردي القيم والوعي والإحساس الإنساني. أفول شمس القيم والبشائر المرتقبة يدفع الوعي البشري إلى إعادة تقييم حساباته، ويغمره شعور بالخيبة والسقوط في براثن اليأس. أتذكر هنا الأديب النمساوي الذي رثى الحضارة الأوروبية وعبر عن حزنه بالانتحار، بعد أن فقد شعوره بالأمل وواجه فقدان الهوية. رأى كيف تنهار قيم التنوير والحداثة على عتبة الحربين العالميتين. يتحدث بمرارة في كتابه "عالم الأمس": "لقد أُرغمت على أن أكون شاهدًا مكشوفًا ومخذولًا على انحطاط لا يصدق للإنسانية إلى بربرية معادية للخير العام، والتي اعتقدنا أننا قد نسيناها منذ زمن بعيد. وتبقى لنا، بعد قسوت، أن نرى ثانية حروبًا لا يُعلن عنها، ومعسكرات اعتقال، واضطهادًا، ولصوصية جماعية، وغارات جوية على مدن عاجزة عن حماية نفسها، وكل الفظاعات التي لم تعرفها الأجيال، أشياء نتمنى أن تُحول عن الأجيال القادمة."

للحروب آثار عميقة ومعقدة لا تُحصى على كل شيء وفي كافة المستويات.

وأظن أن كل هذه الفظاعة لا يجب أن تجعلنا نقف عند عتبة الندب والعويل، بل يجب أن نكرس كل جهودنا من أجل السلام.

ففي أوقات كهذه تتجلى أهمية السلام أكثر من أي وقت مضى.

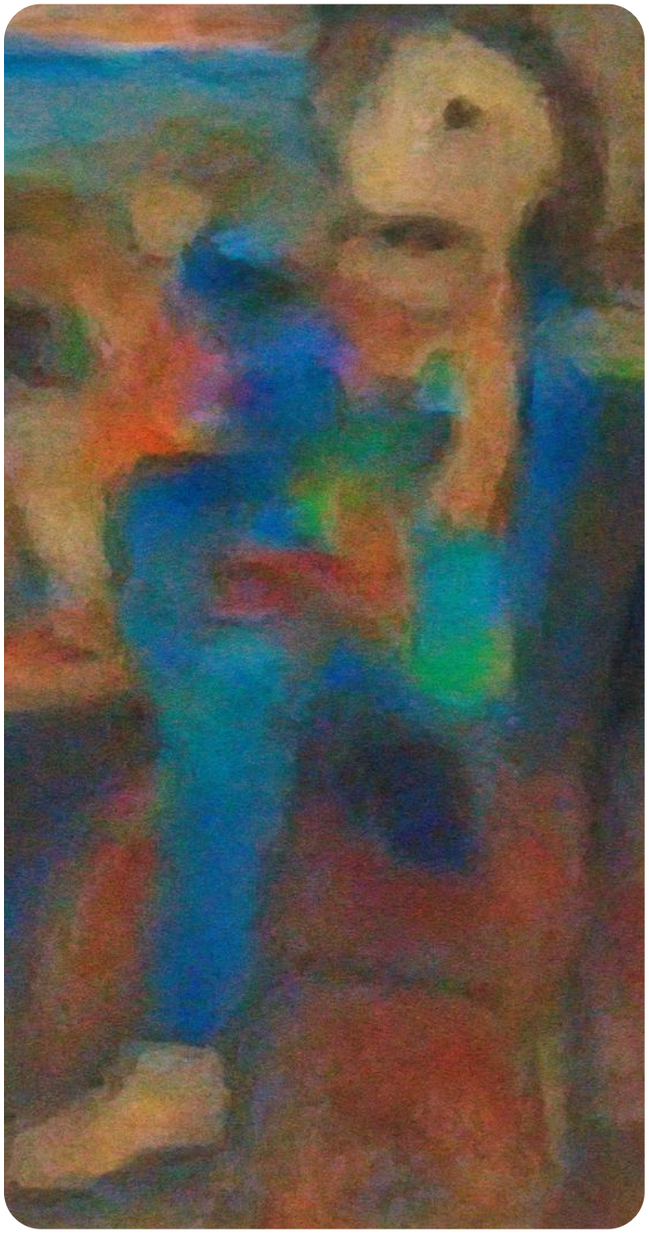

- حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

الابتزاز: عبودية العصر الحديث.

وليد سند

هناك دائمًا من يتقن فن اصطياد اللحظة التي تنحني فيها، من يترصّد الشقوق الصغيرة في جدارك ليمدّ يده بداخلها، لا ليمسح دمعتك، بل ليضغط أكثر حتى تنكسر. إنه وجهٌ يبتسم ببرود، وعينان تعرفان أين يوجعك الكلام، وصوتٌ يهمس بالتهديد كما لو كان خبرًا عابرًا. هكذا يولد القبح في زمنٍ يتقن التجمّل، ويُباع الخوف في سوقٍ لا يعرف الرحمة، حيث تتحوّل أسرارك إلى عملة، وكرامتك إلى سلعة على الطاولة.

منذ طفولته، يسعى الإنسان إلى نسج سترٍ يحمي به اسمه وسمعته وتاريخه، كما يحرس التاجر البخيل آخر ما تبقى من رصيده. يبذل جهدًا ليظهر أمام الناس بمظهر يليق به، ويخفي عثراته، حتى تلك التي قد يراها العقلاء طبيعية أو قابلة للمغفرة.

غير أن الابتزاز لا يعترف بضعف البشر، ولا يقدّر لحظات السقوط التي قد يمر بها أي إنسان. فالمبتز، وهو كائن منزوع الضمير، يتربص بتلك اللحظات بعين الصياد. لا يشغله سوى توثيقها، واقتناصها، وتحويلها إلى مشروع إجرامي: إخضاع إنسان لحالة دائمة من الخوف والإذلال، ودفعه خطوة بعد خطوة نحو الهاوية.

يكشف الواقع أن الابتزاز لا يختار ضحاياه من فئة بعينها. فقد يكون الهدف طفلًا لم يكتمل وعيه، أو فتاةً دفعتها براءة الفضول إلى نافذة الحياة، أو شابًا تاه للحظة في طريق خاطئ. الجميع معرض لأن يصبح فريسة، حين يتحول المخطئ من شخص يحتاج المساندة إلى طُعم يُستغل، وتُعرض خطواته المتعثرة في سوق الخوف والتهديد.

ما يمنح المبتز قوة مضاعفة ليس مجرد الأدلة التي يحتفظ بها، بل نظرة المجتمع التي تدين الخطأ وتلاحق صاحبه حتى القبر. يدرك المبتز أن ضحيته لن تجرؤ على المواجهة، لأن الغالبية لا ترى في الابتزاز جريمة بقدر ما ترى في الخطأ الأصلي فضيحةً تستحق العقاب.

وهنا تكمن الحلقة الأخطر: حين يدفع الخوف من الفضيحة الضحية إلى دوامة من الانصياع المستمر، تتراكم أثقالها يومًا بعد يوم، لتشوه ملامح ذاته الأصلية. عندها يضطر، في سبيل إنقاذ اسمه، إلى خيانة ضميره وكرامته، وأحيانًا حياته نفسها.

الابتزاز هو سلب الإرادة، وحبس الإنسان في قوقعة من رعب لا ينتهي.

نحن نضاعف مأساة الضحايا حين نحاكمهم على خطأ ونتغافل عن الفخ الأكبر الذي أوقعهم فيه. كمجتمع، نصبح شركاء في الجريمة عندما نغلق الأبواب أمام المخطئ، ونحاصره باللوم، وننسى أن نمد له يد الفهم والتسامح. بذلك نعيد إنتاج الضحية كجاني، ونهيئه ليكون فريسة جديدة، وربما مبتزًا في المستقبل.

من هنا تبرز ضرورة إعادة تعريف الابتزاز في وجداننا الجمعي، لا كخطيئة فردية بل كجريمة اجتماعية مركبة. فالجاني ليس المبتز وحده، بل أيضًا كل من ينظر إلى الضحية بازدراء، أو يشمت، أو يختزل حياة إنسان في خطأ عابر.

لا تكمن الوقاية من الابتزاز في التوعية الرقمية أو التحذير من نشر الخصوصيات فحسب، بل – وهذا الأهم – في ترسيخ ثقافة التعاطف مع الخطأ، وفهم النفس البشرية في ضعفها، وتشجيع الاعتراف والعودة.

إن بناء بيئة آمنة تتيح للناس مواجهة أخطائهم دون أن يدمّروا ذواتهم، هو خط الدفاع الأول في مواجهة الابتزاز.

قبل أن ندين الضحية، فلنسأل أنفسنا: ماذا لو كنا مكانه؟ وماذا لو أخطأنا يومًا؟ هل ننتظر أن يصلبنا المجتمع، أم يمنحنا فرصة للفهم والغفران والبداية من جديد؟

في النهاية، علينا أن نؤمن أن الإنسان لا يُختزل في لحظة سقوطه، بل في قدرته على النهوض بعدها. وعندما يترسخ هذا الإيمان، سيفقد المبتزون تجارتهم، وسنحيا في مجتمع يحرس أفراده بعضهم بعضًا، بدل أن يتربصوا بعثراتهم.

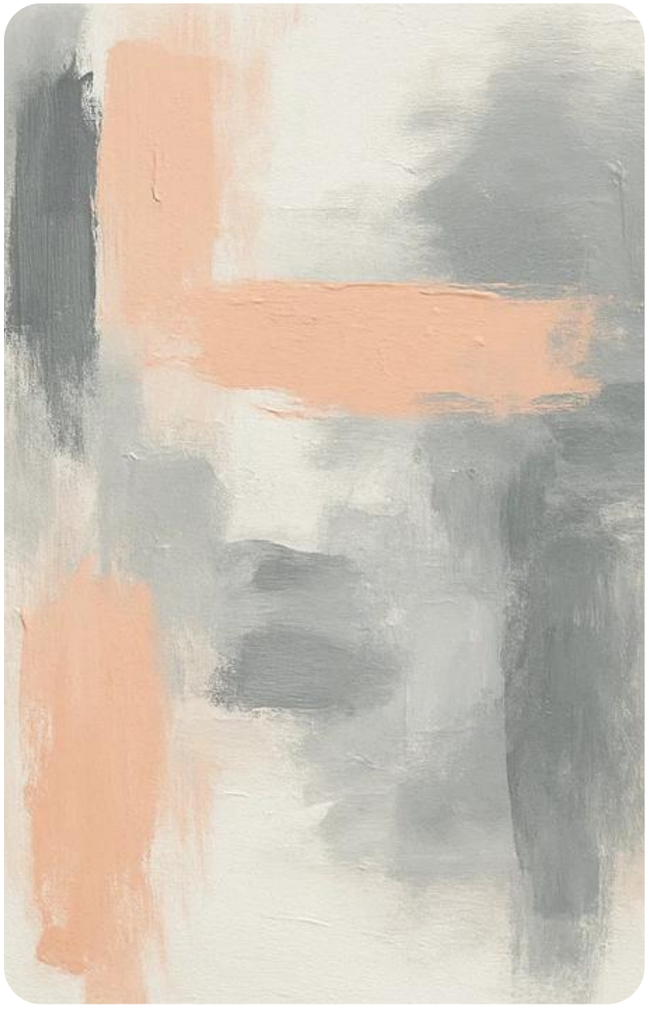

• حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

- **الروائي: عبدالوهاب سنين.**

عبد الوهاب سنين: بين أروقة الخيال وأحياء الأندلس.

حوار مع: عبدالوهاب سنين، وقراءة لرواية حي البيازين.

إعداد وحوار: نجيب التركي.

نحن في أوام، مساحة ثقافية تنبض بالحياة، تجمع بين أصوات الأدب والفكر والفن من أروقة الثقافة اليمنية والعربية. نؤمن بأن الكلمة هي بوابة التغيير، وأن للحوار الثقافي القدرة على بناء جسور تفاهم جديدة، تضيء دروب الإبداع وتفتح نوافذ الوعي.

عبد الوهاب سنين كاتب يمني ينطلق من عمق التاريخ ليصوغ حكايات تروي روح المكان والزمان. يحمل بين يديه تجربة سردية تجمع بين التأمل الهادئ والتجريب الأدبي، حيث تبدأ رحلته من باكورته "رحلة في أروقة الخيال"، التي رسم فيها مشاهد إنسانية حية، مرورًا بروايته "حي البيازين" التي تغوص في قلب الأندلس، فتنسج على صفحاتها حكاية تنبض بالحنين والهوية والمعنى.

يرصد سنين من خلال سردياته مشاهد التعايش بين أديان وثقافات متعددة، مستخدمًا لغة تحمل نكهة الزمن، تحكي عن مآثر الماضي وترسم أفقًا إنسانيًا يتجاوز الحواجز والاختلافات. في "حي البيازين"، تستقر شخصياته في فضاء أخلاقي عميق، حيث يصبح التاريخ مرآة للحاضر وأداة لفهم التعايش والتسامح.

إلى جانب عمله الإبداعي، يشغل عبد الوهاب سنين مسؤولية تحرير الدراسات والنشر في مجلة "سُلاف" الثقافية، وهو صوت فاعل في نادي القصة اليمني "إل مقه"، حيث يساهم في تعزيز الحركة الأدبية المحلية وتوسيع مدارك القارئ اليمني.

هذا اللقاء يتيح نافذة على تجربته، يفتح أبواب أفكاره حول الكتابة، النقد، الحياة الأدبية، وردود الفعل التي تحيط بأعماله، ورؤيته المستقبلية للأدب اليمني والعربي في ظل تحديات الحاضر وتطلعات الغد.

- **حول تجربته وأعماله:**

– لنبدأ من البدايات... ماذا يمثل لك كتابك الأول " رحلة في أروقة الخيال" بعد مرور الزمن؟ هل تراه تأسيسيًا أم كان مجرد انطلاقة؟

قبل أن أجيب على ما طرح من أسئلة أود بدايةً أن أشكر المحاور الصديق الكاتب نجيب التركي على تواصله معي لإجراء هذا الحوار، كما أشكر الفريق الفني لمجلة أوام على ما يقومون به من نشاط ثقافي وأدبي ملموس في أعدادها السابقة،

الجميل في هذه المجلة أن فريق العمل مجموعة من الشباب المثابر والمثقف، لذا أتمنى الرقي لمجلتهم الفتية، حتى تواكب المجلات العربية وليس ذلك ببعيد.

أما ما طرحه الصديق نجيب من أسئلة فهذه إجابتي المتواضعة عن المحور الأول حول التجربة في أعمالي:

كتابرحلة في أروقة الخيال لي معه قصة، حيثُ كنت منذ سنوات غابرة تربو على العشرين شغوفاً بكتابات مي زيادة ومحمود شكر وأحمد حسن الزيات، وهم بالنسبة لي النمير العذب الذي شربت منه، فدارت في خلدي فكرة لماذا لا أكتب شيئاً عن هؤلاء العمالقة، كتبت في البداية بعض الأوراق عن مي زيادة أيقونة الأدب العربي فوجدت دموعي تسبقني لما حل بها من ضيم وجور في ثلاثينيات القرن المنصرم، حتى ماتت كمد في مستشفى المعادي في تشرين الثاني 1941م، ثم كتبت عن محمود شاكر أديب العربية، ثم كتبت عن الزيات ومذهبه في الحياة ومن ترجماته البديعة (رافائيل) للمرتين، و(آلام فرتر) ليوهان جوته، لذا أردت تخليدهم في عمل روائي، ولكن توسعت الفكرة وعلى إثرها عملت تسع رحلات بداية بذي الرمة مسعود بن غيلان، وانتهاءً بفراشة الأدب مي زيادة.

أما رؤيتي لهذا العمل فكان حصيلة قراءة في الأدب العربي قديماً وحديثاً دوماً وأنا أكتب أترك نفسي على سجيتها في دهاليز الخيال.

– في روايتك "حيّ البيازين"، هناك اشتباك واضح بين التاريخ والهوية والحنين، هل كان ذلك مقصودًا منذ البداية أم تَشكّل أثناء الكتابة؟

بالنسبة لرواية (حي البيازين) كانت نتاج ثمرة مخزون قرائي، حيثُ كنت باحثاً في التاريخ والأدب الأندلسيين لأكثر من عقدين، حتى أني قمت بتأليف كتاب عنونته بـ(اغتيال الشعر والأدب في الأندلس) والكتاب مازال مخطوطاً لم أنشره، والسبب أن هاجس الرواية لم يفارقني، فتركت شيطان الحكي مسيطراً على مخيلتي، حتى كتبت رواية (حي البيازين)، التي أخذت مني ثلاث سنوات في كتابتها. والرواية ليست تاريخية إنما رواية تخييل تاريخي، حتى الهوية والحنين من خلال هذا العمل لا أرى التباكي على فقدان العرب للأندلس كما رأيته في بعض الروايات التي كتبت عن الأندلس، وإنما أردت إبراز شيئاً لم يطرق من قبل على سبيل المثال حروب الاسترداد التي تظهر مدى التعصب في كتابة التاريخ ولي أعناق النصوص المتعمدة في بعض الكتابات الإسبانية المتعصبة، لذا كان اعتمادي على سرد متخيل تاريخي لرواية (حي البيازين) مراجع إسبانية وأوربية منها الأكاديمية ومنها الاستشراقية، وعلى سبيل المثال لا الحصر كتاب "تاريخ الفكر الأندلسي" للمستشرق الإسباني (أنخل غونزاليس بالنثيا) وهو أحد تلاميذ المستشرق الكبير كوديرا، وكتاب "عندما كنا عرباً" للبروفيسور الإسباني المعاصر (إيميلو غونزاليس فرين)،

وهذا الكتاب أثار ضجة في إسبانيا، حيثُ كان ثمرة بحث من خارج الصندوق، وكتاب "الدين والدم إبادة شعب الأندلس"، للمؤرخ البريطاني (ماثيو كار) وكتاب ("إسبانيا الإسلامية" للمستشرق الاسكتلندي(ويليام مونتمغري وات)، و"تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين" للمؤرخ الألماني (جوزيف أشباخ)، وكتاب المستشرق الإسباني المتعصب (خافيير فرانسيسكو سيميونيت) الموسوم بـ" تاريخ مسلمي إسبانيا"، وكتاب "ملوك الطوائف" لأستاذ سيميونيت الذي استقى منه التعصب الهولندي (رينهارت -آن- دوزي) وغيرها من الكتب.

– كيف تعاملت مع انتقالتك من كتابة الحوار في (أروقة الخيال) إلى المشروع الروائي؟

بالنسبة للحوار في (أروقة الخيال) مرهق حيثُ كان لزاماً عليَّ أن أصنع حواراً بيني كمؤلف وبين الشخصيات التسع، كل ذلك في السياق الزمني لكل شخصية، وكان لزاماً عليَّ أيضاً أن أدرس ما تتمتع به الشخصية من جوانب عدة ، كما استقيت من ترجمة كل شخصية تنقلاتها وانفعالاتها، بحيث استطعت السفر عبر رواق الخيال إلى مدن وفيافي وقفار لعصور متباينة من أجل أن ألتقي بتلك الشخصيات الذائعة الصيت، وكنت المتلقي والناقل لما دار بيني وبينها من حوارات في الأدب ومعترك الحياة التي عاشته تلك الشخصيات، و لولا رواق الخيال لما استطعت الذهاب إلى بادية بني عدي في القرن الأول الهجري للقاء مجنون مية مسعود بن غيلان الشهير (بذي الرمة) ،ثم الانتقال إلى القرن الثاني لألتقي بعمرو بن بحر الشهير بـ(الجاحظ) ببغداد على سبيل المثال.

أما كتابة الرواية فقد توسعت أولاً في قراءة كتب تهتم ببناء وفن الرواية على سبيل المثال لا الحصر كتاب (بناء الرواية) لأدوين موير، وكتاب (شعرية دوستويفسكي) لباختين، وكتاب (فن الرواية) لـ "ألن ولسون".

كما توسعت في كتب النقد الروائي أيضاً على سبيل المثال لا الحصر كتاب (الخطاب الروائي) لسعيد يقطين، وكتاب (بنية الشكل الروائي) لحسن بحراوي، وكتاب (دينامية النص) لأحمد اليبوري، وكتاب (القراءة والتجربة) لسعيد يقطين، وغيرها كثير كل هذا كون لدي معرفة ما يحتاجه الروائي من أدوات في بناء الرواية، ليس ذلك فحسب بل توسعت في قراءة الرواية العالمية والعربية، ثم كتبت قراءات عدة عن أعمال روائية، ومن ثم كتبت الرواية بعد أن شعرت أنها تتوغل في مخيلتي، لذا أصدرت الرواية الأولى (حي البيازين)، التي لم أكد أنتهي منها إلا وقد لمع في مخيلتي فكرة عمل جديد، وبذلت في كتابتها ما يقارب عامين ونصف، والآن أنا في صدد المراجعة النهائية لعملي الثاني.

– هل تكتب أولاً للذات أم للقارئ؟ ومن هو القارئ الذي تفكر فيه عادةً أثناء الكتابة؟

الكتابة نحت من الذات، لذا لا أكتب تحديداً للذات وإنما أكتب عندما تسيطر عليَّ فكرة ما، أما إذا أراد كاتب أن يكتب للذات فهذا مجاله السيرة الذاتية.

جميل الشق الثاني من السؤال هل أكتب للقارئ؟، ومن هو القارئ الذي أفكر فيه.

لا شك أن الكاتب يكتب من أجل أن يقرأ القراء عمله، أما القارئ الذي أفكر فيه هو المتذوق الذي يبحث عن المعرفة التي يسربها الكاتب في أعماله، والقارئ الحصيف الباحث عن المعرفة والمنقب عنها فيما يتناوله من أعمال هو المراد لدى الكاتب الواعي، إذ المتعة في القراءة ليست همه الأول فقط، ونحن الكتاب لدينها اهتمام بتنمية المعرفة في دواخلنا، وأعتقد أن الأعمال الروائية الناجحة تتسم بكم كبير من المعرفة التي يسربها الكاتب، بحيث يعي كيف يوظف تلك المعرفة في روايته، لا أن يحشر مصطلحات دون توظيف لها، وذلك يعني أن الروائي لابد أن يكون باحثاً قبل أن يدون في أوراقه ما عن له، فالخيال لا يكفي في صناعة العمل الروائي إذا لم يتمتع الكاتب بحصيلة معرفية تبرز في سطور عمله، شريطة كما أسلفت أن يعي توظيفها لا أن يدعها مجرد معلومة محشورة بين السطور.

– ما الفارق برأيك بين الكتابة الحرة والانضباط الفني؟ وهل يمكن التوفيق بين الاثنين؟

الفرق بين الكتابة الحرة والانضباط الفني، فالأولى قد تكون الكتابة لا تهتم بأدوات الكتابة، على سبيل المثال كتابة الرواية لا بد من الانضباط في البناء من الناحية الفنية، وللكاتب كامل الحرية فيما يكتب ويختار من ثيمات وموضوعات، إذ هو الوحيد من له الحق في إزالة أو حذف سطر أو فصل من عمله، فأنا أعتبره الناقد الأول لما يكتب، لذا لابد له من أتقان الأدوات المساعدة في بناء العمل الروائي. والكتابة في حد ذاتها نحت وجهد، فمن يستسهل ذلك ويجعل كل همه السرعة في الإصدار سيصدم عند نشر عمله، لذا تجويد العمل دلالة على الانضباط في ما يكتب، فالعمل الروائي له طقوس خاصة ومضنية، إذ لابد للكاتب من الجلوس في مكتبه ساعات وهو يستدعي ويرتب أفكاره، فما أن يضع سن قلمه على أوراقه حتى يجده يمضي بسهولة ويسر في سرد فكرته التي نماها واشتغل على تطويرها، فالكاتب الجاد لا يعتمد على مسودته الأولى في النشر، بل لزاماً عليه أن يمر بعلاقة حميمية بينه وبين عمله، كما يتعهده من فترة لأخرى، فإذا وجد الكاتب نفسه يحذف سطوراً بل صفحات، كما أنه أيضاً يضيف كذلك سطوراً وصفحات هنا يكون الكاتب يدور بعيني الناقد لعمله، لذا تطلب منه الحذف والإضافة، وهكذا دواليك حتى يستقر على مسودة مرت بمخاض متعسر قبل ولادة العمل وظهوره في متناول القراء.

- **حول النقد وردود الأفعال:**

– كيف استقبلت النقد الذي وُجه لروايتك "حيّ البيازين"، خصوصًا ما يتعلق بالبناء السردي، الرمزية، وتوظيفك للغة التاريخية؟

سعدت كثيرا بما كُتب من قراءات نقدية حول رواية (حي البيازين) من أكاديميين وأساتذة وأنت واحد من الأساتذة الذين تناولوا الرواية. أما اللغة في الرواية فليست تاريخية إنما لغة تراثية تحاكي سياق تلك الفترة؟

– هل هناك نقد شعرت أنه أعاد تشكيل فهمك لما كتبته؟

ما كتب أضاف لي كثيراً، ولكن كنت أتمنى أن أرى أيضاً قراءة تداولية للعمل، فمثل رواية (حي البيازين) فيها معارف تخص تلك الفترة، أيضاً هناك أماكن غير موجودة وأضفتها كمتخيل إلى جانب المكان المرجعي التاريخي، والغريب أن هناك من رأى الشخصيات أنها تاريخية صرفة وليست كذلك، فالشخصيات تربو على الثمانين كلها متخيلة، خلا السلطان الصغير وعمه الزغل، والكردينال خمينس، لذا أتمنى أن تنال الرواية قراءة تداولية، وأضرب لذلك مثال: كلمة (أدب) في تاريخ الأدب العربي، هذه الكلمة في السياق التداولي للأدب الجاهلي، حتى لحظة ما بعد العصر الجاهلي لم تكن تعني ما تعنيه الآن في عصرنا الحاضر، حيث الأدب الآن صناعة معرفية،

لكن الأدب في تلك المراحل المتقادمة كانت تعني القيم الأخلاقية.

– كيف تفرق بين النقد الموضوعي والمزاجي؟ وهل ترد أحيانًا داخل كتاباتك على ناقد دون أن تسميه؟

بالنسبة للفرق بين النقد الموضوعي والمزاجي حسب سؤالك، لا شك هناك فرق والفرق كبير جداً، إذ النقد الموضوعي يرتكز على أرضية معرفية منهجية، ومن خلاله يركز الناقد على التعامل مع الثيمات في النص الأدبي كالرواية، حيثُ يسعى إلى فهم عميق للعمل الروائي وذلك من خلال تحليل للثيمات أو الموضوعات، وبمكنة الناقد الموضوعي أن يستفيد من مناهج نقدية أخرى كالتحليل النفسي والنقد التاريخي، إن لم تخني الذاكرة أن النقد الموضوعاتي يمتح ويتغذى من أفكار الفيلسوف الفرنسي (غاستون باشلار).

أما النقد المزاجي كما تفضلت في سؤالك فلا يوجد نقد مزاجي وإن صح التعبير نقول نقد فيه تمحل بدون وعي، أما إذا أردت النقد من خلال رؤية القارئ الواعي فلا بأس فالقارئ له ذائقة تحترم عند تقديمه لقراءة عمل روائي، وليس هناك ما يمنع قارئ ما من تقديم قراءة واعية لنص مقروء بعناية، إذ القارئ خاصة إذا كان كاتباً روائياً فمنه نلمس مواطن تنم عن مقدرة في نقد النص، وقد سمعت الكثير من غير الأكاديميين لديهم قدرة في قراءة النص الروائي بامتياز.

– هل ترى أن النقد في اليمن تطور خلال السنوات الأخيرة؟ وما الذي ينقصه اليوم؟

النقد في اليمن بين الحضور الخجول والغياب المستدام، فهناك قلة من النقاد الأكاديميين يسجلون حضوراً في الساحة أو المشهد الأدبي، فنحن بحاجة إلى الناقد الأكاديمي، ولكن البعض منهم يقدم قراءات مشفرة بالمصطلحات المدرسية المعقدة، لذا يحضرني ذكر ندوة عُقدت في تونس جمعت أستاذة كبار من أعمدة النقد في الوطن العربي د. عبد الله إبراهيم، ود. سعيد يقطين، ود. أحمد المديني، لذا أنصح بتحميل هذه الندوة في اليوتيوب وسيجد الشادي للنقد الفائدة العظيمة.

هناك نقاد للأسف من المحسوبين على الأكاديميين ليس لديهم سوى الانتقاص مما يقدم في المشهد الأدبي من قراءات لأعمال روائية وقصصية، ليس ذلك فحسب بل يرى أن العمل الروائي لا بد أن يكون كذا ويقول الكاتب كذا، وهذا في حد ذاته للأسف تعسف لماذا؟ الجواب أن العمل الروائي ليس له قوالب، لذا فالناقد ليس له إلا أن يصف العمل الروائي بعد اكتماله عن طريق التحليل لا أن يخضعه لأسئلة إرشادية تقنية عبر قوالب مقفلة وثابتة يريد وضعها هنا وهناك، فالناقد أيضاً لم ير العمل إلا وقد استوى على سوقه،

أما المبدع فهو من يخلق ويبتكر ويحذف ويضيف فهو يعيش فترة مخاض قبل ولادة العمل، حتى المحرر المختص وهذا بالتأكيد لا يوجد في بلادنا، فهو - أي المحرر- عندما يوجه المبدع بحذف فصل ما أو زيادة بعض السطور لتضيء العمل من وجهة نظره، إنما يطرح ذلك كرأي ربما هو محق فيه، إلا أنه لا يطرحه كأمر على المبدع أن يتقيد به، وإن كنت أرى أن المحرر (المتخصص) يضفي على العمل رونقاً به يكتمل العمل.

– ماذا تقول لمن يرى أن "حيّ البيازين" رواية نخبوية أكثر من كونها شعبية أو سهلة الوصول؟

رواية (حي البيازين) لا أراها نخبوية كما تفضلت في سؤالك، بل رواية أندلسية أبرزت ثقافات متنوعة في تلك الفترة الزمنية، كما أبرزت أهم ثيمة في الرواية التعايش بين الأعراق المختلفة، والديانات المتباينة، لذا المنظور الإنساني كان هو السائد في العمل.

فالنص الأدبي مهما كانت هويته فهو يصل إلى القارئ المتذوق، فعندما نقرأ رواية مترجمة نجد فيها ما يلامسنا، وإن اختلفت البيئة المكانية للرواية، فهناك رابط لصيق بين القارئ والنص، إذ النص مثل المعزوفة الموسيقية والأغاني الغربية ربما الكثير لا يعرف عن كلماتها شيئاً، مع ذلك يداخله إحساس بالمتعة لما يسمع.

وأرى أن الرواية تتسم بمقدرة كافية لتستوعب مختلف التجارب الإنسانية، وكذا تمثيل الهويات المتباينة، بل تستطيع أن تتخطى اللغات والثقافات، وهذا هو التمثيل السردي.

لذلك كتبت رواية (حي البيازين) بحمولتها الثقافية والمعرفية، فلو لم أكن باحثاً في التاريخ والأدب الأندلسيين لما استطعت أن أكتب هذه الرواية بهذه الطريقة، قد يشعر من ليس له علاقة بالأندلس أنها تاريخية، فأنا لا أعيد التاريخ بل أضع ككاتب استنتاجات من خلال دراسة المرحلة التي كتبت عنها، إذ إعادة التاريخ كما كان يضعف العمل الروائي، حيثُ سيرى القارئ خطاباً تاريخياً بعيدا كل البعد عن الخطاب الروائي، فالكاتب الجاد هو من يضع التاريخ تحت مجهر الفكر لا العكس.

- **عن نادي القصة اليمني (إل مقه):**

– ما الدور الذي يلعبه نادي القصة (إل مقه) اليوم في دعم الكتّاب الشباب؟ وهل تعتقد أنه أدى هذا الدور بكفاءة؟

نادي القصة يلعب دوراً كبيراً في المشهد الثقافي، إذ النادي ممثلاً برئيسه أستاذنا الغربي عمران الداعم لكل الفئات العمرية بتشجيعها في الانخراط في كتابة القصة والرواية، وأنا أعترف هنا أنه كان محفزاً كبيراً لي في كتابة الرواية، لذلك نادي القصة إل مقه يقوم بدوره على أكمل وجه،

كما أنه لا يقتصر على أعضاء النادي فقط في الفعاليات، بل هناك ارتباط مع كتاب وروائيين عرب عبر الزوم، وكذا استضافة نقاد من الأكاديميين في الداخل والخارج ضمن فعاليات نوعية، أيضاً يصدر النادي بعد تواصله مع كتاب ونقاد كتاباً يحتوي على دراسات للأعمال الروائية، والنادي نفسه يسعى لطباعتها والفضل لرئيس النادي الجاد في جمع الدراسات المرسلة للنادي وتسليمها لمختصين في المراجعة، ثم تأتي مرحلة الطباعة، ليس ذلك فحسب بل عبر هذا النادي يتم إرسال وتسليم النسخ للجامعات وللمشاركين، وعلى سبيل المثال كتاب "مراحل الرواية في اليمن" ومن قبله "الرواية في اليمن -تجديد وتجريب-" وهذا في حد ذاته يعد فخراً ووساماً لهذا النادي العريق.

– ما أكثر ما تفتقده في أنشطة النادي؟ ومتى تشعر أنه يبتعد عن هدفه؟

حقيقة لا مرية فيها أفتقد كثيراً للحوار حول فنون السرد، إذ كنا نعمل فعاليات دسمة تخص بناء الرواية، التي أعطت ثمارها على شحتها، لذا أتمنى أن نخصص فعاليات حول أدوات العمل الروائي، الشق الثاني من السؤال النادي لم يبتعد عن هدفه كنادي للقصة بشكل خاص ونادي للسرد بشكل أوسع، الرائع في النادي هو الدوائر التي اقترحها أستاذنا الغربي في إقامة الفعاليات،

التي أصبحت أكثر تنظيماً وحضوراً في المشهد الأدبي.

فأنا لا أرى أن النادي مثلاً إذا استضاف فنان تشكيلي أو تراثي قد حرج عن هدفه، لان ذلك أيضاً يخدم الذائقة لدي الكتاب والكاتبات، فالفن والموسيقى لهما الأثر الكبير على الكاتب الواعي، حيث يستثمر تلك الفنون في عمله، فتحية لهذه النادي فهو دوما فاتحاً المجال للمبدعين وإن اختلفت مشاربهم.

– هل ترى أن العلاقة بين الجيل الجديد والرواد في نادي القصة متوترة أم صحية؟

على العكس العلاقة بين الرواد في نادي القصة والجيل الجديد علاقة جيدة ولا أعتقد أن هناك من الرواد لا يقدم للشباب توجيه أو نصح حول ما ينتجون من إبداع، كما أن هناك من الكتاب الشباب والفتيات أثبتوا حضورهم بكتاباتهم، بل بإصداراتهم في القصة والرواية والنصوص، فالنادي فيه تتبادل الثقافات لا الاختلافات الفجة، وهذا يدل على أن من يرتاد النادي إنما يرتاده لتنمية قدراته من خلال الفعاليات والمناقشات، التي تعطي الكاتب ثمارها وهو ما يحصل مع الشباب والكبار على حدٍ سواء، فالنادي لا يهدم الموهبة إطلاقاً بل يقوم على صقلها وتشجيعها، وهذا يعني أن نطالب أنفسنا بالتطوير في الكتابة، والتزود من المعارف التي تبرز كتاباتنا على قدر من النضج، حتى لا تطالعنا كتابات تكرر ما كتبه الأوائل من كتاب القصة والرواية في مرحلة البواكير وما تلاها، حتى أيامنا هذه.

– هل فكرت في تقديم ورشة أو مشروع كتابي جماعي من خلال النادي؟

نعم فكرت في إقامة ورشة في النادي تخص كتابة الرواية، وأعني بذلك الأدوات التي على الكاتب إجادتها، وقد حصل في فعاليات تقديم شيء بسيط حول تقنية كتابة الرواية، وأذكر أن هناك فعاليات حول تعدد السارد، حيثُ اجتمعنا في طاولة النادي لمناقشة هذا المحور، وبالفعل رأيت ثمار هذه الفعالية في أعمال روائية استفادة من تلك الحوارية الجادة، لذا ربما في القريب العاجل سيتم تخصيص فعاليات حول ما تم ذكره، وذلك عبر الدائرة التي أعمل فيها دائرة النقاش والتي يترأسها صديقي الكاتب القدير ثابت القوطاري، فمثل هذه الورش تحتاج إلى صبر ومن خلالها سنلمس تطوراً جاداً في ما ينشر من أعمال تهتم بالسرد، فالنواحي الفنية في الكتابات السردية كالرواية والقصة القصيرة والقصة القصرة جداً، كل هذه الأجناس لها أدواتها التي تتميز بها.

- **عن مجلة "سُلاف" ودوره فيها؟**

– بصفتك مسؤولًا عن الدراسات والنشر في مجلة "سُلاف"، يريد القارئ أن يعرف المعايير التي تعتمدونها لاختيار المواد المنشورة؟

بالنسبة للمعايير تخضع لهيئة التحرير، أما دوري كمسئول عن الدراسات والنشر لا يعني ذلك انفرادي بقبول المادة من عدمه، إنما أقوم بقراءة المادة قراءة جادة،

وأرفعها لهيئة التحرير ثم يأتي القرار النهائي من رئيس التحرير الاستاذ بلال قايد، لمراجعة المادة لغوياً ومن ثم الأمر بطباعتها، فالمجلة كغيرها من المجلات لها سياستها الخاصة في النشر، وليس لها أن تبرر قبول نشر المادة من عدمه.

– ما الذي تطمح إليه من خلال قسم الدراسات؟ وهل تهدفون إلى إنتاج فكر نقدي موازٍ أم أرشفة لحراك قائم؟

طبعاً العمل في قسم الدراسات في المجلة كان بتكليف من رئيس التحرير، ونحن كفريق نطمح جميعاً في الرقي بالمشهد الأدبي السردي والشعري، وكذا الدراما أيضاً الموسيقى، كل ذلك من خلال استطلاعات وحوارات يقوم بها عدد من المختصين في المجلة، ونهدف من هذا التنوع الفني والثقافي السمو بالمجلة إلى مصاف المجلات العربية، وهذا ليس ببعيد طالما وهناك فريق منسجم ومحب للعمل الطوعي في المجلة، أما فكرة إنتاج فكر نقدي فهذا ليس في الحسبان لأننا كمجلة عملنا تلقي الدراسات النقدية ومن الطبيعي أرشفة تلك الدراسات، وإن كان لي من شكر فاسمحوا لي في هذه المساحة أقدم الشكر للطاقم الرائع لما يقومون به من عمل متفاني، ممثلاً بكل من المشرف العام للمجلة أوس الإرياني، ورئيس التحرير بلال قايد، ومدير التحرير محمد النظاري، والمصممة الرائعة رانيا عبدالكريم الشوكاني، وكذا من لهم الباع الأرحب في المراجعة لعدد كبير من المواد: الدكتورة أميرة شايف، ومها شجاع الدين، وأمة المولى القادري، ومحفوظ الشامي.

– ما التحديات التي تواجهكم في النشر الورقي والمستقل اليوم؟

النشر الورقي مهم خاصة محلياً، ولكن ذلك يتطلب دعماً كبيراً بمعنى أن تمتلك المجلة مطبعة مستقلة، وهذا في حد ذاته يتطلب مبلغاً كبيراً، لذا نكتفي في الوقت الراهن بالنشر الإلكتروني، حتى تقف المجلة قدم راسخ يمكنها في المستقبل من النشر الورقي.

– كيف تتعامل مع التوازن بين موقعك في المجلة وموقعك ككاتب مستقل خارجها؟

ليس هناك ما يحد من نشاطي كعامل في المجلة، حيثُ أقوم بقراءة عدد من المواد التي يسندها لي رئيس التحرير، حتى أني أجعل هذه المواد في جدول قراءاتي المعتادة، وهذا يعطيني مساحة في القراءة والكتابة، فهي بالنسبة لي – أي الكتابة- الشريان الذي أتنفس منه. فعملي في المجلة وظيفة كأي مهنة، أما الكتابة فهي بالنسبة لي طقوس يومية خصصت لها ساعات محددة، فالكتابة بالنسبة لي الشريان الذي أتنفس منه.

- **رؤى ثقافية أوسع:**

– ما الفرق الذي تلمسه في تعاطي الأكاديميين مع الأدب خلال العام الماضي مقارنةً باليوم؟

الأكاديميون لهم دراسات في السرد من خلال أطروحات في الماجستير والدكتوراه، ولكن تلك الدراسات داخل سياج الحرم الجامعي، حتى أن هناك العديد من تلك الرسائل لم تصل للمبدع المدروس إبداعه والقارئ المهتم بالسرد على حد سواء، ولكن تلك الدراسات ما تزال داخل الجامعة، وهذا يذكرني بما كانت عليه الفلسفة الفيثاغورية، حيثُ كانت المعادلات الرياضية يمنع خروجها من سياجهم المدرسي المغلق، وحدث أن طالباً أخرج معادلة رياضية خارج السياج فأعدم.

لذلك هناك العديد من الدراسات الجامعية لم تر النور، إلا أن هناك بعض الدراسات أو المقالات النقدية بالأصح نراها من خلال استضافات لعدد من الأكاديميين البارزين، حيثُ توضع تلك المقالات المدروسة في كتاب يعده نادي القصة اليمني إل مقة، وهذه بادره رائعة من النادي المهتم بالسرد بشكل واضح وملفت.

– ما رؤيتك الشخصية لمستقبل السرد اليمني؟ وهل ترى أن الجوائز والانتشار غيّرا شكل الطموح لدى الكتّاب؟

حقيقة أن عجلة السرد في اليمن تسير بقوة، وخاصة في مجال الرواية والقصة،

إذ نجد الكثير من الشباب الواعد من الفتيان والفتيات ينخرطون في التأليف لما تم ذكره أعلاه، ومن حق أي مبدع أن يكتب وينشر، ولكن هناك نصيحة لمن يرى في العجلة الوصول إلى نحت اسمه بين من سبقوه من الكُتاب الكبار في كتابة القصة والرواية، ولكن لابد من التكثيف في القراءة واكتساب القدرة على البناء الروائي والقصصي، كل ذلك من خلال أدوات تخص العملية السردية وبها يتجسد العمل ويظهر في حلة تليق بجنس الرواية مثلاً، إذ بدون بناء الشخصيات والأحداث والحبكة المنظمة للأحداث والزمان والمكان والوصف والحوار لا توجد رواية، فالرواية معمار هندسي يضع الروائي الواعي معرفته القرائية والفنية بمهارة، وخير مثال بناء شخصيات العمل فتلك الشخصيات لك أن تحولها من الورق إلى شخصيات لها نبض وحياة يلمسها القارئ، ليس ذلك فحسب بل يقرأ الكاتب في مجالات متنوعة كالتاريخ وعلم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها، بحيث نرى في كتاباته شيئاً من المعرفة الموظفة توظيفاً فنياً، لا أن توضع كمصطلحات مقحمة لا توظيف لها.

– ما رأيك في الجوائز الأدبية؟ وإن كان هذا السؤال مستهلك، هل تراها ضرورة لتحفيز الكاتب وتسليط الضوء على الأعمال الجيدة، أم أنها أحيانًا تخلق وهمًا أو منافسة غير صحية؟

الجوائز الأدبية فهي دافع لتحفيز الكتاب،

وكما أسلفت لابد أن يكون الكاتب على درجة من الوعي في المشاركة، وذلك بعد الاستشارة والتنقيح لعمله، والجائزة لا تخلق الوهم بل الكاتب المندفع بإرساله عملاً ضعيفاً هو من خلع عليه رداء الوهم، أما الجائزة بحد ذاتها فهي شرارة تحفز الكاتب الجاد والواعي أن ينال ما يستحق من تكريم بعد تأليف عمل يستحق الجائزة.

– هل تعمل حاليًا على مشروع لتقديم ورشة في كتابة الرواية؟ وإن كان كذلك، ما المحاور التي ترى أنها الأهم في تدريب كاتب شاب على بناء نص روائي متماسك؟

في الوقت الحالي أعد لورشة مصغرة لكتابة الرواية في نادي القصة، من خلال الدائرة التي أنا عضو فيها، وأعني بها دائرة النقاش برئاسة الأستاذ ثابت القوطاري، أما المحاور المهمة في كتابة عمل روائي سأذكر منها ستة:

1- الوعي بالفكرة وإجاد أرضية معرفية تمتح (تستقي) منها الفكرة وتغذيها

2- الوعي بالحبكة ومدى معرفة الكاتب أنها العنصر المنظم للأحداث، كما أنها أيضاً العنصر المتمرد إذا لا يستطع الكاتب السيطرة على زمام السرد.

3- بناء الشخصيات ومدى معرفة الكاتب أنها من تسير الأحداث، والكاتب يعي تنقلاتها وانفعالاتها.

4- الوصف الفني بمعنى أن الكاتب قد لا يفرق بين الوصف الفني والوصف التسجيلي السياحي، بل الوصف يخدم الحدث مع ذلك هو بمثابة استراحة للقارئ.

5- اختيار نوع السارد مرتبط بالضمائر فالسارد المشارك مثلاً ضمير متكلم.

6- معرفة الفترة الزمنية التي اختارها الكاتب زمناً لروايته بوعي تداولي.

– كلمة أخيرة توجها للكاتب المبتدئ كما ينبغي لعبد الوهاب أن يقدمها؟

نصيحتي للكاتب المبتدئ أن يتريث في الإصدار وأشد على يديه في اكتساب المعرفة بالتركيز على القراءة المتنوعة، التي من خلالها سيطالعنا بأعمال ذات جودة، إذ اللازم عليه في بداياته أن يلتقط ويتصيد المعرفة التي من خلالها سيثري رصيده الكتابي في المستقبل عند الشروع في تأليف رواية أو مجموعة قصصية، فالقراءة أولاً ثم تأتي من بعدها التجربة في التأليف، لذا على الكاتب المبتدئ كما أسلفت أن يملأ حافظته الشابة بالقراءات المتنوعة.

وأنقل نصيحة مهمة لمركيز(1) وجهها لشاب، حيثُ قال: ((جاء إلى بيتي بمدينة مكسيكو... شاب في الثالثة والعشرين من العمر، كان قد نشر روايته الأولى قبل ستة شهور، وكان يشعر بالنصر في تلك الليلة، لأنه سلم لتوّه مخطوط روايته الثانية إلى ناشرٍ أبديت له حيرتي لتسرعه وهو ما يزال في بداية الطريق، فرد عليَّ باستهتارٍ لا زلت أرغب في تذكُّره على أنه استهتار لا إرادي -حيث قال الشاب-

: ((أنت عليك أن تفكرّ كثيراً قبل أن تكتب، لأن العالم بأسره ينتظر ما ستكتبه، أما أنا فأستطيع أن أكتب بسرعة، لأن قلة من الناس يقرؤونني.

فذلك الشاب قرر سلفاً أن يكون كاتباً رديئاً، كما كان في الواقع، إلى أن حصل على وظيفة جيدة في مؤسسة لبيع السيارات ... ولم يعد بعدها إلى إضاعة وقته في الكتابة))

ما الذي يخطر على البال من استنتاج ما دار في هذه الحادثة بين مركيز والشاب المندفع، قد يرى البعض أنها حادثة عادية وربما سيجد البعض جواباً مبتذلاً، ولكن المفيد فيها معرفة الطريقة الأسواء لتصنيف عمل روائي، كما أن الإبداع الفني يمر بمخاض لابد له من مساحة زمنية كافية لكتابة العمل الروائي.

1. غابرييل ماركيز، (كيف تكتب الرواية)، ترجمة صالح علماني ص8

حي البيازين: عملة بثلاثة أوجه.
ذكريات عقلان، المحررة المسؤولة.

حينما تقرأ رواية حي البيازين للكاتب "عبد الوهاب سنين" الصادرة عن دار عناوين 2023.

تنتقل إلى عالم آخر عبر صفحاته، تجد نفسك ذلك المحقق الذي يسبر غور القصة ليستنتج القاتل والضحية، في حينٍ آخر تتلبس بلباس نور المحبة التي تقف في صف أبيها وحبيبها وضد والدتها التي طُبعت بملامحها الجميلة.

حي البيازين رواية تتداخل فيها أحداثٌ نهاية العالم الإسلامي في الأندلس، ونعيش معها ما نسميه نحن وجع سقوطها، وهم يسمونه فرحة استردادها.

جسد الكاتب في كتابه العديد من القضايا الإنسانية والمجتمعية وسيطرت العاطفة بسلاسة يقابلها الخيانة والجفاء سردها بطريقة مُرّة.

اسم ومكان وزمان الرواية "حي البيازين" يفصح عن عوالم الرواية، فحي البيازين حي في غرناطة له جذر إسلامي يدل عليه عديد من المعالم الإسلامية كالمساجد، الأسواق، المباني، والقصور المبنية بطراز إسلامي، طرأ عليه الكثير من التغيير إلا أنّه لا زال ذلك الحي الموسوم بالحقبة الإسلامية في الأندلس.

دارت أحداث الرواية في نهاية العهد الإسلامي في الأندلس، بعد زمن ليس بالقليل، بل قرون من تجذر الإسلام، وما كان فيه من ازدهار لتلك الدولة، إلا أنّ الجذر الحقيقي لم يُنتزع، بل أراد النمو من جديد، فكان له ذلك. من خلال عدة أحداث رتبها الكاتب بشكل درامي ذو حبكة مرتبة. فأولى صفحات الرواية تأخذك منحى غامض حيث جريمة قتل شاب على يد قائده العربي، وهنا شدد الكاتب على وصف الشخصية بـ (العربي) ولم يذكر له اسماً كأنّه أراد توثيق تلك الخيانة، وتأكيد أنّ الغدر لا يأتي إلا من الداخل، كما ذُكر ذلك من قبل (حبيب) ـ ص 182 ـ حينما ذهبت إليه (اعتماد) ابنة السلطان الصغير فما كان منه إلا أن عدد خياناته للقريبين وذكر (الوراق) كدليل، وكأنما يقول لها: بأنّ ما سيحل به ما هو إلا جزاء خيانته. من ثم اختفاء شابة ـ ابنة المحتسب ـ والتي لم تشفع له مكانته وقربه من السلطان. ولا تدرك من هذا الشاب وما مصير الفتاة إلا بتتبع أحداث الراوية التي تجمعت أحداثها وحبكاتها، فما أن تنفك عقدة حتى تتعقد غيرها.

حي البيازين رواية أُسقطت من فترة زمنية محددة جل القضايا التي نعيشها،

وعاشها الكثيرون قبلنا، وستظل تتكرر، فما التاريخ إلا تكرار أحداث لأزمنة مختلفة، وما الروايات والكتب إلا أداة تحيك وتبلور لنا الأحداث بما يناسب الزمن الذي نحن فيه. فحينما تقرأ حي البيازين بلغتها وشخصياتها تعي من هي الشخصيات بالمقابل تعي ما يرمي إليه الراوي. فكل شخصية في الرواية لها دورها فشخصية مثل مالتيدا مثلاً، ذو ملةٍ ووجهة مختلفة عن زوجها المسلم التي أحبها، لكنها زُرعت في بيئة أخرى ليكون لها دورها في التخطيط بالإطاحة بتلك الدولة، لم يشفع لزوجها وابنتها الحب والسلام اللذان أظهرهما الكاتب بشخصياتهما، ذلك أنّ توجهها كان واضحاً. كما أنّ غالب الشخصيات في الرواية تتسم بالروح العائلية حيث هناك عائلة ابن يسار البيازي والد نور العين، وزوج مالتيدا ـ المذكورة سابقاً ـ وهناك عائلة حبيب من أمه وأخته وجدته، وعائلة السلطان الصغير، ومهجة وزوجها بن قمارش، وغيره.

غلاف رواية حي البيازين الصادرة عن عناوين بوكس.

إضافة إلى الشخصيات الرئيسة التي دعمت الرواية الأحداث كملكي القوط اللذين تُوج اسمهما في أولى الصفحات كأنّهما القائدان اللذان يديران الدفة من بعيد، ومن هم تحت إمرتهم من العرب والقوط. والشخصيات في الرواية ليست قليلة كلٌ لها مهمتها في الرواية، فلم يكن مرور إحداها مروراً كريماً بل مروراً مشبع بحدث يزيد من حدة الصراع في الرواية. لغة الرواية تُحكى بطريقة ذلك العهد، وبأساليبه، حتى في طريقة الغزل، والشعر، والمدح وغيره، لغة سهلة ممتنعة، تستسيغ مفرداتها، بذات الوقت أحكم الكاتب الأسلوب الذي يناسب كل شخصية، فمثلاً لغة مالتيدا لا تشبه لغة حبيب والرملي.

ومن جمال ما تحمله الرواية، مبدأ التعايش الذي رسخه الكاتب في روايته، وكيف يمكن لتقبل الآخر أياً كان انتمائه أو عرقه أو غيره كيف له أن يرسي السفينة إلى شاطئ المحبة و السلام.

تجلت هذه النقطة بداية من زواج ابن يسار بمالتيدا، على اختلاف دينها وطباعها عنهم، إلا أنّه أحبها وجعل من حبه وسيلة ليرسخ تلك القاعدة، من ثم تجلى جمال الرواية بوجود ثلاثة أصدقاء (حبيب ، صموئيل ، أنخل) كلٌ يحمل ديانةً مختلفة لكن جمعتهم روح المحبة والصداقة، فكانت صداقتهم في الرواية كبلسم شافي من وجع سقوط غرناطة. خوف حبيب عليهم، تحذير أنخل لحبيب، محبة صموئيل وتمنيه لأصدقائه الخير، وكان وجع فراقهم أشد فتكاً من وجع سقوط غرناطة - كحد قوله - لأنه ما سقطت دول إلا بسقوط معتقدات الحب والسلام. ومبادئ الخير التي ينشرها ذلكم الأشخاص الذين جسدهم سنين في ثلاثة أوجه عبر مسمى الصداقة.

هذا الجمال تقاطع بمفارقة تم ذكرها في البداية عن الغدر المتجذر من الداخل، وهو السبب الأساس في إطاحة الفرد والمجتمع.

خاتمة الرواية فيها من الحقيقة الموجعة التي تخيّل الكاتب أحداثها، ونسجها بطريقته كأنما عاش أو أرادك تحيا ما كان، فسقوط الدولة الإسلامية، وملاحقة المسلمين، وتنصيرهم بالإجبار، وحرق كل الكتب التي تقع بأيديهم، تمزيق فعلي لدولة دامت قرون - كحد قوله - خطّ نهايتها وأسباب نهايتها ـ سنين ـ من خلال معرفته وتعمقه في هذا التاريخ الذي أولى له جانب كبير من اهتمامه.

• حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

غوايات شاعر صغير.

ابراهيم الوري

هذي غواياتُ الصغيرِ الشاعرِ
مرميةٌ في رفِ نصٍ عَابرِ

تطفو على صدرِ السما كغمامةٍ
سكبت على الوديان جل مشاعري

يا شيخُ فسّر لي الهوى
قال: الهوى في مذهبِ العشاقِ، صرحُ شعائرِ

من فرطِ ما ركضَ المجازُ بأحرفي
جفت على حلقِ البنان محابري

أبحرتُ في امرأةٍ
حدائقها على مرفا الجمالِ
تسرّ عينَ الناظرِ

وعبرتُ اِسفلتَ السطورِ بشهوتي
ما خنتُ يوما في الخيالِ دفاتري

وشربتُ يا شيخي انتشاءَ قصيدةٍ
ترغي بكرمِ الوزنِ وسطَ حناجري

يا رب مذ جئتُ الحياةَ وفي يدي روحي
وفي عيني دموعُ الحائرِ

لي في الوريدِ حقيقةُ الشعرِ التي
أخفيتها عن فلسفاتِ خناجري

أخفيتُ في وجهِ السرابِ ملامحي
ونفختُ في رئةِ الحنينِ سجائري

متأملٌ في الليلِ كيف تبعثرت
من راحتيهِ تنهداتُ الساهرِ

كل الجداريات تعرفُ أنني
لغةٌ تُسطر بالجنونِ الآسرِ

عمرًا أردد (لا مِساسَ)
لأنه ما زال يَجري في عُروقي السَامِري.

جنون وتيه!

رانيا الشوكاني

جنون

لن تمكث طويلاً... ! بل لن تصمد... !

فأنا أجمع تناقضات ستخل بعقلك العليل مسبقاً

ستحترق بلطف زهرة ألب ندية، وتدمى بأشواك

صبار أنديزية

سترتديك ظلمة سرمدية، وتسلب بتعويذة نور

استعرتها من ضياء القمر ذات ليلة نجية

ستكبل بأغلال الطفلة داخلي،

وبلغات الكون... لن تخاطب البالغة المختلة التي أنا

عليها الآن

ابق هناك حيث أنت...

هناك جنون إن مسك سيحشرك في زاوية ماضية

معتمة،

ستتخبط ألف عام للخلاص منها ولن تفلح

ستتهاوى عليك لعنة البريئة، وستلبسك شيطانية

ساكنة متوارية

إذهب بعيداً وإياك والتلاعب بعينين شرقيتين

فستلتهمك كثقب أسود لا تصمد أمامه أعتى النجوم

اااششششش لا تتمتم، فلم تقترب بعد

ابتعد، وانج بنفسك.

***

تيه

تائهة، أبحث عني... أجول في الطرقات،

ألتقي الوجوه الغريبة... يعلو الضجيج حولي،

تتزاحم الكلمات،

وترسم الضحكات السعيدة... تشعل أنوار المساء،

تسري نسمات الشتاء باردة

أفتش بين الجموع... في عيني عجوز،

وهلوسات متشرد، اتكأ على الرصيف

في دموع طفلة، سقطت قطعة حلواها...

وفي أنثى تصرخ من بعيد، وكأنما الجنون اعتراها.

أبحث بين ذراعي طفل يحتضن لعبته،

وشجر غرس جذوره معانقاً أرضه.

أتخبط تارة و اتأمل تارة جذوري البعيدة، لست هنا أو

هناك.

تائهة، في غربتي لازلت وحيدة... أقطع المسافات، أجوب

الأزقة، كعابر أرتحل بينهم،

وأجدني في ضياء قمرٍ،

وجناحي عصفورٍ، وزخات مطرٍ

في حفيف شجر أعثر علي،

وفي نص،

ولحن

وقصيدة

حكايات بطعم المرارة.

عفاف غليس

صداقة

كان هناك طفلتان احداهما بلون الشوكلاه، والاخرى بلون القمح... افترقتا... لكن طعمها لم ينس.

***

مؤمن

اسبغ وضوءه واكمل ركعات صلاته... تواترت طقطقات أصابعه بالتسبيح... سبح بحمد ربه لمرة وسرح بفكره ليقسم ورث اخواته بين أبناءه ونساءه.

***

مهزلة.

يشارك طفلي كتابه المدرسي مع ثلاثة من زملاءه... بينما تتسابق ذرات الغبار لتغطي كتب مدرستهم التي تفترش الارصفة.

***

شهداء الوطن

يجوب القائد الطرقات

بسيارته الفارهة... وتجوب أرواحهم نفس الطرقات تبحث عن دماءهم المسفوكة.

***

شاعر

ألقى قصيدة عصماء عن ولهه بحبها... صفق الجمهور كانت هي تنشر مساحيق التجميل لتغطي آثار صفعاته.

القلوب الذائبة.

يعقوب عبدالعزيز

تلك القلوب الذائبة في كوب العصير الأول
في الشّارع الأول
في المقعد الأول على الضفة
تلك السيجارة المتقاعدة بشعلة
تلك الجريدة المقروءة للمرة العاشرة
برسومها المستاءة

تعرّق الأصابع
انفراج الشفتين
صرير ملعقة الجار بالكرسيّ المجاور

تلك الاخشاب التي
تهم بالرّجوع للغابة
في غفلة من النجّار

ذاك المطر الذي يسيل على زجاج النّافذة
الصّافي
النافذة تبكي
المرأة تتأخر بلمسة سبابة

والمطريّة التي تعاند في الذهاب إلى
الشّمال

لن تأتي المرأة التي تحمل تحت إبطها كتابًا
والليل ينعس تحت تسريحة شعرها
لن تمرّ بالرصيف المحاذي لمتجر
الآلآت الموسيقيّة

المرأة التي تضحك بصوت كمنجة مجروحة
وتعزف بقدميها حديث القاعة
ستأتي في الثانية عشر
يقول
ثم يدعس عقب السيجارة العشرين

المرأة التي تأخرت في زحام الطّريق كانت
منشغلة بفضّ المعركة بمنديلها
المخملي وإعادة ربطه على خصرها

تخلع قفل الباب
وترتب سيمفونيتها في ضوضاء الغرفة،

مشبك الشعر مشنوق في المرايا
المرايا مصابة بالعشى اللّيلي
ولاترى أبعد من إحمرار لون
شفتيها

الأريكة مضربة عن الجّلوس
تضع شروطها كما يليق
لجلالة إسفنجها
العطن

الرفوف تتطاول على بعضها في سلم غير
مرئي
يعانق السّقف
والمرأة التي تسند بكفّيها
الغيم من السقوط لم تأت

القلق الضّاري علف الوقت
والمقهى يشرع
أبوابه بعد العاشرة لثوريٍّ يرتّب هتافه
خلف الطّاولة

ولماذا تدير ظهرك للحائط سيّدي؟

المقاهي لا تفضح السّر
والسيّدة تترك حمرة شفتيها في الجزء العلويّ
لكوب العصير

ولم تأت..

المرأة في سوق الحديث تشتري
"نهرة " لطفل بعمر ثماني سنوات
وتعجز عن
دفع فاتورة حبوب منع الحمل

ستهاجمها الأمومة يوما وتأكل وجهها التّجاعيد
حتى إن تأخرت على موعد النبيّذ

يقول

ويهدّي من هول القيامة التي تشتعل على
أصابعه
حين يمرر يده ليعدّ سلسلتها
الفقاريّة ويضيع
في علم الحسابان

يمرّن خيله على مضمار سرّتها ويعفّر
قميصها بالقُبل
يصاب بعمش العيون يخطئ في العدّ ويعود
للحاجز الأول

التأخير ليس خرافة حين
تخمد الأثافي طريقك وتتساءل
متى آن لها عيون تتلصّص
أو تجمع من كم فستانك الفراشات الخجولات
اللواتي يعطّلن حركة السير
في يوم المرور
العالمي وينتحرن ببدرة الرّحيق

وكلما مررن ذاب الإسفلت مثل شمع
الكنائس
المرأة التي تأخرت
لترسم الشامة الثالثة بقلم الكحل
تكره الوّحدة حتى في مقصلة السّواد
ومن يموت مشنوقاً بضفيرة ومُطلقٌ
عليه رصّاص المشابك؟.

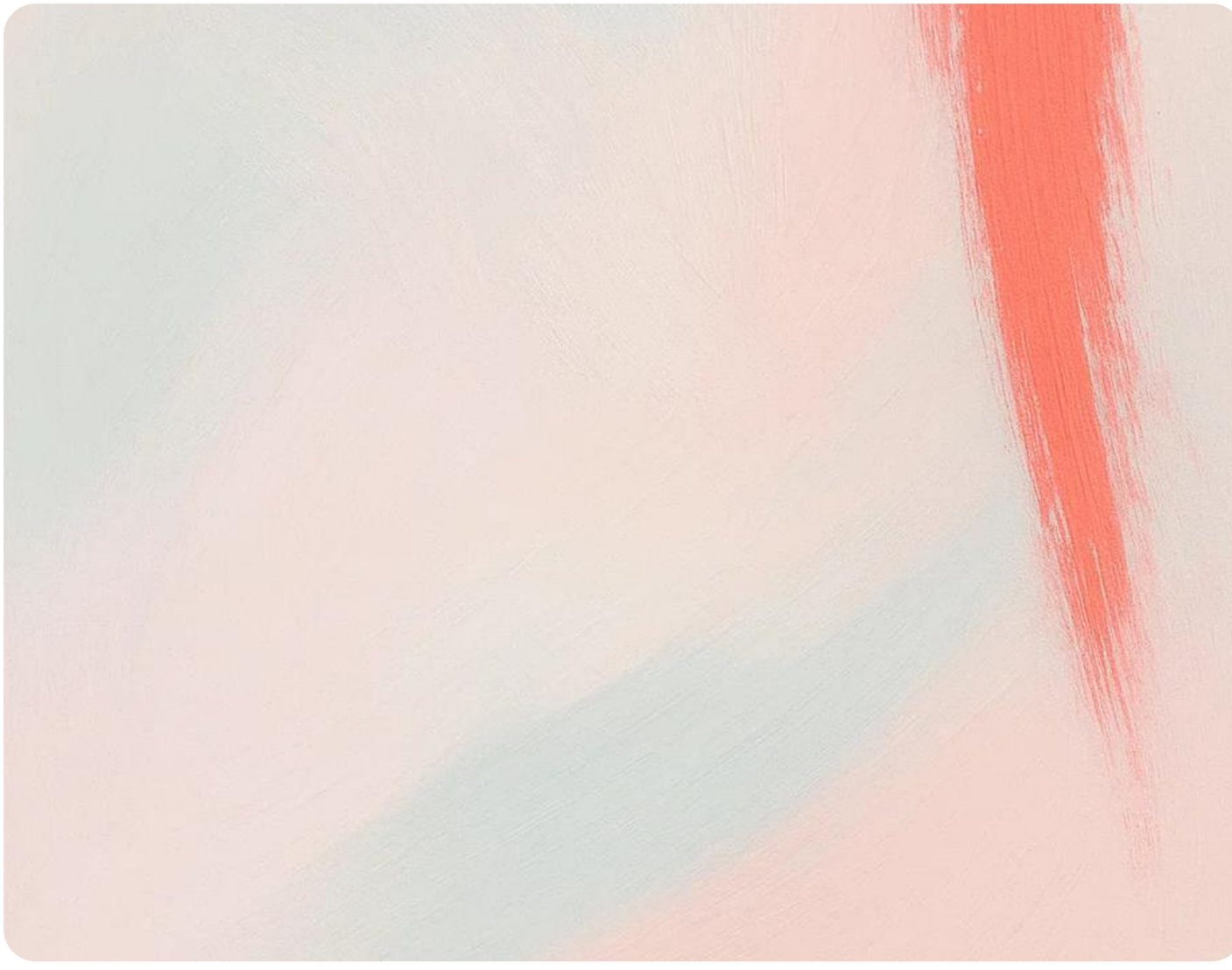

• حقوق هذه اللوحة محفوظة لمركز جدل للسلام.

شرفة من الغياب!

حسين إبراهيم

يا فطامَ الجمال، ويا لهفةَ الروح،
يتشذّب بك مطلعُ الصباح،
فتُسدل الغيماتُ حاجبةً عنكِ الشمس،
وتنزوي الأخرياتُ إلى ستائر الظل،
ويفوح منكِ مسكُ الندى،
فأحمل أيامي الفارغةَ ما استطاعت راحتي كآبتي،
لأضعهنّ في القرب منكِ،
مطويّاتٍ بلفافات أرق،
بحبٍّ منهار،
وقلبٍ تدميه الأسئلة.

ثم بنيتِ لي فوق موجة السيل رصيفًا من التعب،
ألامسكِ بها في الشطّ الآخر.
انهارت الشطآن، فاطمة،
السيولُ جرفت عشب الظهيرة
وندى الصباح.

أيًّا دالا،
سطرٌ من الشوق، وآخر من الحنين،
وخريفٌ من الهزائم،
وليلٌ يتموّج على رفات القلب،
يصبّ قيحَ حنينه
في كاساتٍ متشظّية،
فيسكر الليلُ الطويل بلا نديم،
ويبسط وجهَ السماء
كغمازتي إشراقتكِ الخجولة،
وتنسلّ أصابعكِ
ليهبط شرشافكِ،
هالةً من العطر
والكلمات.

مركز جدل للسلام

محاولة واعية لاستعادة جوهر الأشياء. نبحث عن المعنى؛ عن تلك المساحات التي ما تزال قادرة على احتضان المختلف دون خوف، واحتواء الحوار دون قيد. جدل مركز مستقل وغير ربحي، يمضي ضد التيار السائد، ضد التطرف الذي يتخفى في اللغة، وضد الابتزاز الذي يتسلل إلى الحياة الرقمية. نؤمن أن السلام ممارسة بطيئة، عميقة، تتطلب شجاعة مستمرة لمواجهة العنف الصامت الذي يتسرب إلى تفاصيلنا. ندرك أن التعدد مكوّن أصيل للمجتمع، وأن احترام الاختلاف ضرورة للحفاظ على تماسكه. كما نعتبر العدالة المناخية جزءًا من مسؤوليتنا تجاه الحياة، فالبيئة ليست مسألة هامشية بل قضية ترتبط بشكل مباشر بوجود الإنسان. نبني المساحات التي تمنح الإنسان حقه في أن يكون مختلفًا، وأن يقول كلمته بلا خوف، وأن يصنع وعيه بلا وصاية.

الرؤية:

بناء مجتمعات يحل فيها السلام كحقيقة يومية متجذرة في الوعي والممارسة، تتجاوز كونها حالة مؤقتة أو حلمًا معلقًا. تُعَدُّ التعددية ضرورة وجودية تمنح العالم استمراريته وقوتها، بينما يشكل الوعي الرقمي جزءًا لا يتجزأ من الثقافة المعاصرة، يعزز الفهم والوعي في فضاء متغير. تحمل العدالة المناخية وزنًا أخلاقيًا مشتركًا يتقاسمه الجميع، وتفرض مسؤولية فورية وملزمة تضمن استدامة الحياة ورباط الإنسان بالأرض.

الرسالة

في جدل، نعمل على إنتاج ثقافة تتصدى بوعي لأنماط التطرف والابتزاز والعنف. نُعيد مساءلة الخطابات التي تصنع الكراهية وتُعيد تدوير التطرف في حياتنا اليومية. نُعزّز الوعي الرقمي كمساحة آمنة، ونربط قضايا البيئة بالسلام الاجتماعي باعتبار أن الإنسان لا يُنقَذ منفصلًا عن محيطه.

ميثاق الشرف

- الاستقلالية: نمارس قناعاتنا بحرية، دون تبعية سياسية أو دينية أو مالية.
- الحرية: نؤمن بأن الكلمة الحرة أصل كل تغيير.
- التعددية: نعتبر احترام التعدد شرطًا لبقاء المجتمع متماسكًا وناضجًا.
- السلام: ننظر إلى السلام كمشروع يومي يحتاج إلى وعي ومثابرة.
- العدالة المناخية: نؤمن أن إنقاذ البيئة هو إنقاذ للإنسان من التهديد الذي يصنعه بيديه.
- الوعي الرقمي: نُكرّس الوعي الرقمي كأداة حماية ومساحة للتعبير المسؤول.

مجلـة أوام الثقـافية

مجـلة ثقـافيـة ، فصليـة ، غيـر هـادفـة للـربـح ، نسعـى . مـن خـلال الأدب . لنشـر ثقـافـة السـلام و التعـايـش .

مجلـة أوام الثقـافية مستقـلة و لا تتبـع أو تستقـي أوامـر أي جهـة سـواء كـانـت حكـوميـة أو مكـوّن سيـاسـي أو دينـي أو تنظيمـي غيـر ربحـي .

الحقـوق الثقـافيـة :

جميـع الحقـوق الفكـرية محفـوظة للمجلـة و لا يجـوز الاقتبـاس أو إعـادة النشـر إلا بـذكر المجلـة و الصفحـة كمصـدر .

لأن مجلـة أوام الثقـافيـة غيـر ربحيـة فهـي تسمـح بطبـاعـة هـذا العـدد من المجلـة و تـداوله و بيـعه .

jaadal.org

@jaadalorg

info@jaadal.org